

المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي التقرير النهائي

نوفمبر 2018



المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي
التقرير النهائي

إهداء

إلى ليبيا..

إلى كل الليبيات والليبيين.. إلى بنات وأبناء أساد الشرى..

إلى كل من شارك أو ساهم أو تابع أو ينتظر مخرجات المسار التّشاوريّ للمُلتقى الوطنيّ...

إلى الليبيات والليبيين الذين احتضنوا المسار التّشاوريّ والقائمين عليه بكرمهم المعهود وبعزم مرهف لا تماثله إلاّ حماستهم لليبيا وعزّتها...

إلى الإعلام الليبيّ الذي لم يبخل على هذا المسار التّشاوريّ بتغطية كلّ الاجتماعات في الدّاخل والخارج.. إلى البلديات والأجسام الوطنيّة والمحليّة.. إلى الجامعات والشّباب ومنظّمات المجتمع المدنيّ.. إلى المرأة الليبيّة الكريمة التي لم تأل جهدا في المشاركة الفاعلة في المُلتقى الوطنيّ..

إلى الليبيين الذين بجهادهم وجلادهم دفعوا كيد الأعداء والعوادي، فحافظوا على ليبيا ووحدة أرضها وشعبها...

عسى أن يكون لهذا المسار التّشاوريّ شرف المساهمة في بناء ليبيا التي ينشدها الليبيّون..

شكر

يعبّر الفريق المُيسّر للمُلتقى الوطنيّ عن خالص شكره وامتنانه لبعثة الأمم المتّحدة للدّعم في ليبيا وعلى رأسها المبعوث الخاصّ للأمين العامّ للأمم المتّحدة السيّد غسان سلامة لما قدّموه لهذا المسار في مراحلهِ المُختلفة من مساعدة وتشجيع قيّمين، كما ينوّه الفريق إلى الدّعم والتّسهيلات التي قدّمها الاتحاد الأوروبيّ ووزارة الخارجيّة الألمانيّة في سبيل إنجاز كلّ اجتماعات هذا المسار التّشاوريّ.

الفهرس

8	الملخص
14	المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي
18	الباب الأول: الأولويات الوطنية والحكومية
26	الباب الثاني: الأمن والدفاع
36	الباب الثالث: توزيع السلطات والموارد
50	الباب الرابع: المصالحة الوطنية والعمليتان الدستورية والانتخابية
60	الباب الخامس: المبادئ الرئيسية المنبثقة عن المسار التشاوري
70	الملاحق
70	المنهجية
73	أسئلة إرشادية
74	المشاركة في المسار التشاوري للملتقى الوطني

المُلخَص



الملخص

أعلن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة عن خطة العمل الخاصة بليبيا على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 سبتمبر 2017. وفي إطار تفعيل الملتقى الوطني المنصوص عليه في خطة العمل الأممية، تلقى مركز الحوار الإنساني بتاريخ 9 فبراير 2018 طلبا رسميا من طرف السيد غسان سلامة يتعلّق بتنظيم مسار تشاوريّ يسمح بمشاركة أوسع طيف ممكن من الليبيين في تحديد أهداف هذا الملتقى الوطني وضبط استراتيجيته ويمكنهم في الآن ذاته من المساهمة الفعّالة في تحديد التوجّهات المستقبلية الكبرى لبلادهم.

وقد انعقدت اجتماعات المسار التّشاوريّ للملتقى الوطني الليبيّ في الفترة الممتدّة بين 5 نيسان/أبريل و11 تموز/يوليو 2018 بتيسير من مركز الحوار الإنساني ودعم من البعثة الأممية. وكما جاء على لسان عدد كبير من المشاركين، فقد مثّل هذا المسار التّشاوريّ ” حدثا سياسيا فارقا ” وسمح بحوار ليبيّ ليبيّ متميّز من حيث شكله ومضمونه.

وبقدر ما مثّل هذا المسار أحد أهمّ الحوارات الوطنية الشاملة التي انتظمت في كلّ ربوع ليبيا منذ عقود، فإنّه يُعدّ كذلك من الفرص النّادرة التي أتاحت لليبيين منذ سنة 2011 لمناقشة ما يعصف ببلادهم من أزمات بطريقة صريحة وهادئة ومنهجية.

لقد سمح هذا المسار بلّم شمل كلّ الليبيين دون استثناء أو إقصاء. كما أدمج كلّ المناطق التي لم تشارك بالقدر الكاف في مجريات العملية السياسية طوال السّنوات الأخيرة: من غات والقطرون والكفرة إلى بني وليد وورشفان وبراك الشاطي وغيرها من كلّ مناطق ليبيا.

وعلى امتداد أربعة أشهر، نجحت الجهة المُكلّفة بتيسير المسار في عقد 77 اجتماعا في 43 بلدية في كلّ ربوع البلاد وفي مدن المهجر التي تضمّ جاليات ليبية مهمّة.

كما تميّز هذا المسار بلّم شمل ما يقارب 6 آلاف مواطنة ليبية ومواطن ليبي من كلّ الفئات والشرائح الاجتماعية. وبالإضافة إلى الرّخم الميدانيّ للاجتماعات في الدّاخل الليبيّ وفي الخارج، فقد شارك الليبيون بكثافة عبر الموقع الإلكترونيّ الخاصّ بالمسار من خلال ما يزيد على 1300 استبيان وما يناهز 300 مشاركة مكتوبة عبر البريد الإلكترونيّ.

وإلى حدّ كبير فقد حقّقت الحملة التّواصلية عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ نتائج مهمّة وأثرا غير مسبوق، إذ أتاحت هذه الوسائل فرصة التّفاعل والمشاركة لما يقارب 131 ألف متابع على فيسبوك و1800 متابعا على تويتر بما مكّن من الوصول إلى ما يقارب 1.8 مليون ليبيّا. كما لعبت وسائل الإعلام الليبية المحليّة دورا رئيسيا في تغطية اجتماعات المسار التّشاوريّ بأدقّ تفاصيله.

إنّ الملتقى الوطنيّ مثّل مجالا جمع الليبيين من كلّ الشّرائح والأعمار والمستويات التّعليمية، من الجامعات والبلديات ومنظّمات المجتمع المدنيّ والاتّحادات الطلابية والفاعلين السياسيين والعسكريين والأمنيّين بالإضافة إلى الحكماء والشيوخ. وقد حملت مساهمات المشاركين بين طياتها حكمة الأجداد وتراثهم الرّاحر بمعاني الشّرف والالتزام بالوطنية الصّادقة، وهو ما جعلها أقرب إلى لحظة تأمل جماعية تقاطع فيها التّاريخ البعيد والقريب بالحاضر والمستقبل.

إنّ هذا المسار يطمح شكلا ومضمونا إلى التّعبير عن مطامح ومواقف ووجهات نظر كلّ الليبيين بكلّ فئاتهم ومكوّناتهم. فقد عملت الجهة المنظّمة على تيسير فعاليّات استهدفت فئات بعينها لم تشملها العمليّة السياسيّة بالقدر الكاف، على غرار المُهجّرين والنّساء وشباب الجامعات والمدن النّائية.

وحرص القائمون على المسار على نشر كلّ تقارير الاجتماعات بكلّ شفافيّة بالإضافة إلى المساهمات المكتوبة القيّمة التي أرسلتها نُخبة مُميّزة من الأكاديميين والمفكرين المقيمين داخل ليبيا وخارجها. وقد مثّلت هذه المساهمات والوثائق الأساس الذي تمّ الاعتماد عليه في بلورة هذا التّقرير.

وقد استندت اجتماعات المسار التّشاوريّ على مجموعة من الأسئلة شكّلت أساسا منهجيّا للمسار برمّته وتناولت القضايا الأكثر إلحاحا من منظور الليبيين: الأولويّات الوطنيّة، الأمن والدّفاع، توزيع السّلطات والموارد، المصالحة الوطنيّة والعمليّتان الدّستوريّة والانتخابيّة.

وتناول المشاركون في القسم الأوّل من اجتماعات المسار التّشاوريّ مسألة الأولويّات الوطنيّة والحكوميّة. ولعلّ الطّابع العامّ والغموض النّسبيّ الذي يكتسيه مصطلح الأولويّات قد جعل المشاركين يتناولون كلّ أبعاد الأزمة القائمة. وقد أدان المشاركون بهذه المناسبة ما اعتبروه وضعيّة عبثيّة تشهد لها ليبيا سواء من حيث تدنّي مستوى الخدمات العامّة أو من حيث إهدار الموارد والمقدّرات وتدنيّ الوضع الأمنيّ العامّ.

وقد انبثق عن هذا الجزء الأوّل جملة من التّوصيات العامّة التي صنّفها المشاركون كأولويّات لمؤسّسات الدّولة المأمولة: الوحدة والسّيادة، الإدارة الرّشيّدة للموارد والثروات، الحقّ في الأمن والمساواة بين المواطنين في الخدمات العامّة.

وفي القسم الثّاني من الاجتماعات تطرّق المشاركون إلى مسألتي الأمن والدّفاع وقدموا تقييمهم للأزمة الرّاهنة ورؤيتهم لسبب بناء المؤسّستين العسكريّة والأمنيّة. وبقدر ما تميّز النقاش حول هذه المسألة بدرجة هامّة من الصّراحة والدقّة فقد تمخّض عن نقاط توافقية بالغة الأهميّة. إذ أكّد كلّ المشاركين على حقّ كلّ الليبيين في الأمن باعتباره حجر الأساس في بناء المستقبل، كما أجمعوا على نبذ كلّ أشكال التّقسيم في المؤسّسة الأمنيّة وأكّدوا على ضرورة توخّي السّبيل الكفيلة بإدماج الشّباب المُنخرط في التّشكيلات المسلّحة المختلفة، كما شدّدوا على ضرورة بناء مؤسّسة عسكريّة موحّدة باعتباره شرطا رئيسا لبناء الدّولة المنشودة.

وفي إطار المحور الثّالث، ناقش المشاركون بإسهاب آليّات توزيع الصّلاحيّات وإدارة الموارد بين مستويات الحكم المحليّ والمركزيّ. وشمل ذلك السّبيل الكفيلة بحماية المؤسّسات السّياديّة من كلّ محاولات التّوظيف السياسيّ بالإضافة إلى آليّات الدّفع بالحكم المحليّ ومُختلف التفاصيل الفنيّة المرتبطة بدعم البلديّات في اضطلاعها بمسؤوليّاتها.

وانبثقت النّقاشات في هذا الباب عن عدّة رسائل واضحة، ولعلّ أهمّها ما يعتبره الليبيون واجب المسؤولين مركزيّا ومحليّا في ضمان توزيع عادل للمقدّرات والثروات وتطلّعهم لنظام لا مركزيّ تلعب فيه البلديّات دورا رئيسا في تقديم الخدمات للمواطنين.

وبخصوص الحلول الممكنة للأزمة القائمة، أكد الليبيون في إطار نقاشهم للمحور الرابع على الترابط الوثيق بين المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية واعتبارهما أساساً لأي حلٍّ مأمول. ويجمع المشاركون على التطلع إلى طي صفحة الماضي وضجرهم من مراحل انتقالية لا تنتهي رغم تعدد الآراء بخصوص التوصل إلى أساس دستوري توافقي.

وإذ يقرّ جلّ المشاركين بأن التوصل إلى أساس دستوري توافقي وإنجاح العملية الانتخابية - على أهميته - لا يكفي لإخراج ليبيا من أزمتها الحالية، فإنهم يؤكدون على الدور الرئيسي للمصالحة الوطنية.

وبهذا الصدد، يعتبر المشاركون أنّ ما شهدته ليبيا في السنوات الماضية قد أثر على النسيج الاجتماعي وأنه لا بدّ للليبيين من تضاميد جراحهم بكلّ شجاعة للتوصل إلى حلّ حقيقي للأزمة الراهنة.

وإذا كان من الصعب الإتيان على كلّ ما حملته اجتماعات المسار التشاربي من آراء ومقترحات قيّمة، فإنه لا بدّ من التأكيد على النقاط التوافقية العديدة التي توصل إليها المشاركون في كلّ ربوع ليبيا والتي يتناولها الجزء الأخير من هذا التقرير بالتفصيل. ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

1. استرجاع السيادة باعتبارها أولوية وطنية أساسية وشجب كلّ محاولات التدخل الخارجي. وتكتسي وحدة ليبيا وسلامة أراضيها وحماية حدودها أهمية قصوى. كما يجمع المشاركون على التلاؤم بين الوحدة الوطنية والسيادة من جهة واللامركزية من جهة ثانية.
2. الحفاظ على المقدرات الوطنية وديمومة استغلالها من خلال الإنصاف في توزيع الثروة والخدمات والابتعاد عن كلّ أشكال التمييز بين المناطق والفئات. كما يطالب المشاركون بردّ الاعتبار لكلّ من طاله أيّ شكل من أشكال الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
3. الأمن حقّ أساسي مكفول لكلّ الليبيين وهو خدمة عامّة تستوجب وجود مؤسسات أمنية وعسكرية مهنية وموحّدة تعمل بإشراف السلطة المدنية ورقابة القضاء وهذا يتطلب بطبيعة الحال تفعيل الدور الرقابي للسلطة القضائية ودعم استقلاليتها.
4. وحدة المؤسسات السيادية والمؤسسة العسكرية وحمايتها من كلّ أشكال التوظيف السياسي والفئوي وتكريس جهودها لخدمة المصالح العليا للشعب الليبي.
5. حماية الموارد والثروات الوطنية من كلّ التّهديدات وعمليات النهب والابتزاز ودعم الرقابة القضائية والإدارية على المؤسسات الاستراتيجية والمالية دعماً لشفافيتها وحسن تسييرها.

6. التّوزيع العادل للتّرواوت وعوائد الموارد الليبيّة. وبهذا الصّد يدطالب المشاركون بتخصيص جزء من الموارد للبلديّات ولإعادة الإعمار وتطوير البنية التّحتيّة. ويدعو المشاركون إلى تخصيص جزء آخر من عائدات التّرواوت الوطنيّة في تنمية المناطق المنتجة للنفط وإصلاح الأضرار النّاتجة عن تهميش شرائح واسعة من الليبيين.
7. دعم اللامركزيّة وتقوية قدرات البلديّات ودعم خبراتها وإشراكها فعليًا في تقديم الخدمات وتوزيع الموارد على المواطنين بعيدا عن كلّ الحسابات السّياسيّة.
8. إنهاء المرحلة الانتقاليّة بالاستناد إلى أساس دستوريّ توافقيّ يحظى برضا كلّ شرائح المجتمع الليبيّ.
9. إجراء الانتخابات في ظروف تتوفّر فيها شروط الأمن والسّفافيّة وإزالة كلّ العراقيل أمام مشاركة الليبيين ترشّحا واقتراعا.
10. التّوصّل إلى مصالحة وطنيّة حقيقيّة بعيدة عن كلّ أشكال التّدخل الخارجيّ. كما دعا المشاركون بهذا الصّد إلى الاستفادة من تراث الأجداد في الصّفح والعفو والاستجابة لتطلّع الأجيال الحاضرة إلى الحرية والإنصاف.

المسار التّشاوريّ للملتقى الوطني الليبيّ



المسار التّشاوريّ للملتقى الوطني الليبيّ

يذكر مطلع سنة 2018 الليبيين بمرور سبع سنوات دون أن تتوصّل بلادهم إلى الاستقرار المنشود وبناء مؤسسات الدولة. وقد أدّى الصّراع السياسيّ بين النّخب والانقسام العبثيّ للمؤسسات وإهدار مقدّرات البلاد ونهبها إلى حالة من اليأس واسعة النّطاق فاقم منها الغموض وما بدا أنّه انسداد للأفق السياسيّ.

وإذ تعدّدت المبادرات الليبيّة والدوليّة الهادفة إلى حلّ الأزمة السياسيّة ووضع حدّ للتدهور الاقتصاديّ والاجتماعيّ، فقد باءت كلّها بالفشل أو تعرّضت للإفشال رغم ما انطوت عليه من رغبة صادقة في إيجاد حلّ توافقيّ ودائم. ويُعزى هذا الفشل في جزء كبير منه إلى الحاضر الغائب في كلّ هذه المبادرات: الشعب الليبيّ. ذلك أنّ هذه المساعي السياسيّة لإيجاد الحلّ المأمول ما فتأت تُركّز جهودها على النّخب السياسيّة بهدف إيجاد آليات اقتسام السّلطة وإعادة ترتيب صيغها بالشكل الذي يُجمّع ما تشنّت وما تفرّق. بيد أنّ هذه المساعي بدا وكأنّها أغفلت – أو تغافلت عن – الشعب الليبيّ باعتباره الأساس والمرجع لكلّ حلّ واتّفاق حقيقيّ.

وفي هذا السّياق، رأى المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ النّور سنة 2018 ليكون محاولة متواضعة هدفها الرّئيسي إعادة القول الفصل إلى الليبيين في كلّ ربوع البلاد وفي الخارج من خلال توفير مجال يتحاور فيه الليبيّون من كلّ الشّرائح الاجتماعيّة والأعمار والخلفيّات الدّراسيّة والعلميّة.

وإذا كانت النّخب المحليّة والوطنية المتميّزة وقادة الرّأي العامّ قد شاركوا بكثافة في كلّ الاجتماعات، فإنّ ذلك لم يجعل الحوار نُخبويّاً أو نظريّاً بقدر ما فتح المجال أمام تفاعل بين التّعبير الليبيّ الشعبيّ العميق في بساطته من جهة وآراء النّخب الليبيّة الغنيّة فكريّاً من جهة ثانية.

وعلى أساس تكليف رسميّ من المبعوث الخاصّ للأمين العامّ للأمم المتّحدة إلى ليبيا، قامت الجهة المنظّمة بسلسلة من المشاورات تمّ في إطارها تدارس أنجع السّبل الكفيلة بجعل المسار التّشاوريّ محطة دفع إيجابيّ للعملية السياسيّة الليبيّة. وإذ أفضت هذه المشاورات إلى بلورة أهداف وأجندة المسار التّشاوريّ فضلا عن محاوره الرّئيسيّة، فقد أسفرت كذلك عن استراتيجيّة متكاملة تهدف إلى تشجيع الليبيين على المشاركة في هذا المسار وتكريس كلّ الإمكانيّات اللوجستيّة والوسائل الإعلاميّة التّقليديّة وغير التّقليديّة لهذا الغرض بما يكسب هذا التّشاور ومُخرجاته أقصى درجات المصداقيّة.

إنّ المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ الليبيّ الذي انعقد في الفترة الممتدّة بين 5 نيسان/أبريل 2018 و 11 تموز/يوليو 2018 انطلق ممّا يمكن اعتباره نقيصة المبادرات السياسيّة السّابقة ليُجتهد – ما استطاع إلى ذلك سبيلا – في تشريك كلّ القوى الحيّة للمجتمع الليبيّ وعدم الاقتصار على النّخب الفكريّة والسياسيّة على أهمّيّتها.

وفي إطار الحرص على أن يعبر المسار شكلا ومضمونا عن كلّ الليبيين وأن يكون دامجا لكلّ فئاتهم ومكوّناتهم، فقد عملت الجهة المنظّمة على تنظيم فعاليّات مُوجّهة إلى فئات بعينها لم تشملها العملية السياسيّة بالقدر الكاف على غرار المُهجّرين والنّساء وشباب الجامعات والمدن النّائية.

كما تفاعل القائمون على المسار إيجابيّاً مع بعض الحلات الاستثنائية التي تعدّرت فيها مشاركة بعض المجموعات في مناطقها، فتمّ تنظيم اجتماعات منفصلة في نفس المنطقة. وفي نفس الإطار، استجاب المركز لطلب عقد بعض الاجتماعات المتعلّقة بقطاعات أو مواضيع بعينها.

وبهدف لمّ شمل أكبر عدد ممكن من الليبيين، تمّ العمل - لا سيّما في المدن الرئيسيّة التي تتميز بثقل ديمغرافيّ مهمّ - على تنظيم أكثر من اجتماع واحد، وفي كلّ المدن التي مرّ بها المسار التّشاوريّ، كان التّواصل الدائم والأخويّ مع الفاعلين الرّسميين والمحليّين هو القاعدة في تنظيم الاجتماعات وإنجاحها.

على أنّ الوضع الأمنيّ الهشّ وبعض العراقيل اللوجستيّة والعملية قد حالت دون تنظيم اجتماعات تشاورية في بعض المناطق، كما أنّ ظروف التنقّل وعامل الرّمن قد منع عديد الشّخصيّات من المفكرين والنّخب الليبيّة المتميّزة من الحضور في الاجتماعات وهو ما مثّل حافزا رئيسا للجهد الذي بذلته الجهة المنظّمة - ولعلّها وفّقت فيه - في ترويج أدوات التّواصل عبر موقع الويب ووسائل التّواصل الاجتماعيّ.

ورغم ما ينطوي عليه الظّرف الليبيّ الراهن من محاذير شتّى، فإنّ الجهة المنظّمة للمسار التّشاوريّ تمكّنت من بناء قنوات اتّصاليّة مباشرة مع بنات وأبناء الشّعب الليبيّ داخل المدن والقرى الليبيّة. إذ مثّلت البلديّات والمؤسّسات التي أشرفت على تنسيق الاجتماعات مراكز جذب لليبيين ومُنطلقا لنشر المُعطيات حول زمن ومكان انعقاد الاجتماعات والأجندة المطروحة. وكثيرا ما اتّسع نطاق هذا التّواصل المباشر ليشمل لقاءات ثنائيّة مع القادة ووسائل الإعلام المحليّة الإذاعيّة والصّحفيّة والتلفزيونيّة فضلا عن تطوّع الليبيين وسعيهم الدؤوب لنشر اللّوحات الإعلانيّة والإخباريّة والإشهار للاجتماع قبل انعقاده باعتباره حدثا ليبيا محلياّ متميّزا، كما حرص الفريق الاتّصاليّ على الإعلام عن تفاصيل الاجتماع قبل انعقاده بأيّام لتوسيع دائرة المشاركة.

إنّ مرحلة التّحضير للجلسات التّشاوريّة وعقد الاجتماع يمثّل في حدّ ذاته - وبمعزل عن مُخرجاته ومضامينه - نجاحا لليبيا والليبيين وأضفى على الحياة الوطنيّة والمحليّة الليبيّة طابعا تاريخياّ، إذ مثّل كلّ اجتماع في كلّ مدينة وأيّا كان عدد الحاضرين صوت ليبيا التي ترفض الاستسلام للتّشتّت والتقسيم والعجز وتأبى إلّا أن تمضي قدما إلى مستقبلها بإرادة بناتها وأبنائها المُتّحدين لا تفرّقهم فتنة ولا تُبعدهم جغرافيا.

1. الباب الأول: الأولويات الوطنيّة والحكومية



1. الباب الأول: الأولويات الوطنية والحكومية

مثل بند الأولويات الوطنية والحكومية فاتحة النقاشات في اجتماعات المسار التّشاوريّ للملتقى الوطني، ولعلّ الطّابع العامّ والغموض النسبيّ الذي يكتسبه مصطلح الأولويات قد أتاح المجال للمشاركين لكي يعبروا عن كلّ ما اعتبروه عاجلاً لا يقبل الإرجاء، وهو ما أضفى على الجلسات الأولى للاجتماعات زخماً وديناميكية استثنائية، بيد أنّ هذا الغموض نفسه جعل المشاركين يتساءلون عن معنى الأولويات وعن الجهة المعنية بالتّعاطي معها: أهى الأجسام المرتبطة بحالة الانقسام القائمة؟ أم لعلّ المقصود هو أولويات الحكومة الشرعيّة والموحّدة المأمولة؟ وهل يمكن الحديث عن أولويات في ظلّ وضع أمنيّ ومعيشيّ لا شيء فيه يسرّ الليبيين أو يبشّرهم بخير؟

في الواقع كان صوت المشاركين في تفاعلهم مع هذا البند هو صوت ليبيا الجريحة، ليبيا التي ملّت الانقسام والتشتّت والعنف والنهب والإهدار، ليبيا التي تعي جيّداً أنّ مقدراتها الطّبيعيّة والبشريّة يجعل وضعها عبئاً: تدنّي مستوى الخدمات العامّة في بلد يزرخ بثروات استثنائية، أزمة سيولة ماليّة في دولة تملك أصولاً ماليّة في كلّ أرجاء العالم وفوضى أمنيّة واقتتال في بلد توحّد شعبه كلّ مقومات الهوية والانتماء المشترك. وبهذا المعنى، فإنّ ليبيا التي يعرفها الليبيّون حقّ المعرفة لا تشبه ليبيا التي يشهدون دمارها وتمزّقها في أيّامهم هذه. وفي نهاية المطاف، فإنّ كل حديث عن الأولويات يعود بالمشاركين إلى نقطة البداية: «ليبيا».. وما السبيل لاستعادة سيادتها وحكومتها الواحدة ومؤسساتها الوطنيّة؟ ما السبيل للتّهوض بالخدمات العامّة الموجّهة لأبنائها؟ وما السبيل لتجاوز كلّ إرهابات الأزمة القائمة؟ ومن زاوية عمليّة، مثلّ النقاش حول الأولويات طرقاً لكلّ الأبواب التي تضمّنتها الأجندة والتي سيتمّ تفصيلها في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير.

1.1 استرجاع السيادة

يُجمع المشاركون في المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ على أنّ استرجاع السيادة هو مطلب جامع وألويّة وطنيّة أساسية. وتكتسي وحدة ليبيا وأراضيها وحماية حدودها أهمية قصوى، إذ لا وجود لحلّ سياسي ممكن أو شرعيّ من دون شرط السيادة الكاملة غير المنقوصة. وبهدف ضمان الوحدة الوطنية وصيانتها، أشار المشاركون في كلّ الاجتماعات إلى أهمية وجود مؤسسات سياديّة وحكومة موحّدة فضلاً عن بناء مؤسسات أمنيّة وعسكريّة فعّالة تحمي المواطنين ومصالح الشعب.

وبقدر ما شجب المشاركون كلّ مظاهر التّدخل الخارجيّ في الشؤون الداخليّة الليبيّة وما أدّى إليه ذلك من تأجيج الصّراع الداخليّ ومن توظيف السّاحة الليبيّة في أجندة لا علاقة لها بمصالح الليبيين، فقد أكّدوا على أنّ التّصدّي لهذا التّدخل واجب على كلّ الأجسام والفاعلين الليبيين وعبروا في الآن ذاته على أنّ رفض التّدخل لا ينفى تطلّع الليبيين للتّعاون مع كلّ الأطراف الدوليّة الصّديقة في مجالات الاقتصاد والمعرفة وتبادل الخبرات على قاعدة الاحترام والمصلحة المشتركة.

وإذ اعتبرت الأغلبية السّاحقة من المشاركين بأنّ لا تناقض بين الوحدة الوطنيّة والسيادة من جهة واللامركزيّة من جهة ثانية، فقد أشاروا إلى أنّ النّظام اللامركزيّ سيسمح لكلّ المدن والمناطق بالاضطلاع بدور كامل وفاعل في إدارة وتسيير شؤونها اليوميّة بما يستجيب لطموحات المواطنين الليبيين.

وأملًا في التوصل إلى رؤية ليبيّة مشتركة لشكل الدّولة وهويّتها ومبادئها الكبرى، فقد أوصى قسم واسع من المشاركين بوضع ميثاق وطني لا يكون بديلاً عن الدّستور وإنّما من شأنه أن يمثّل وثيقة توجيهيّة تاريخيّة تعبر عن ضمير الليبيين وأسس انتماءهم المشترك. كما أوصى المشاركون بعقد الملتقى الوطنيّ أيّاً تكن صيغته وترتيباته النّهائيّة على أرض الوطن وبين ظهراني الشعب الليبيّ تكريساً لمبدأ السيادة والاستقلال.

2.1 حكومة وطنية جامعة في خدمة كل الليبيين

يُعتبر قسم واسع من المشاركين في المسار التّشاوريّ أنّ الليبيين محرومون من حكومة تمثّلهم وتُجمع فُرقتهم وتدافع عن مصالحهم وتضع ليبيا واستقرارها وازدهارها في أعلى سلّم الأولويّات.

إنّ الليبيين وفي سياق حديثهم عن شكل الحكومة التي يتطلّعون إليها لا يلحّون على مبدأ بقدر إلحاحهم على النّزاهة ونظافة اليد والحياديّة والوقوف على نفس المسافة من كلّ الليبيين. وبهذا المعنى، فإنّ الحكومة الوطنيّة إنّما تكتسب طابعها «الوطني» من احترامها وإعلانها لقيمة مواطنة: إذ لا فرق بين ليبي وآخر أو منطقة وأخرى في إسداء الخدمات الإداريّة وتنفيذ البرامج الحكوميّة المتعلّقة بالبنية التّحتيّة والصّحة والتّعليم وغيرها من الحاجيات الأساسيّة.

وبوجود هذه الحكومة الوطنيّة المنشودة، يأمل المشاركون في المسار التّشاوريّ بأن لا يكون المسؤولون المحليّون من المجالس البلديّة وغيرها من الأجسام مضطّرين للضّغط الدائم على السلطات المركزيّة لتحويل الاعتمادات وتنفيذ البرامج، وبأن لا تكون العاصمة – كما هو الحال في السّنوات القليلة الماضية – حلبة سباق محموم لربط العلاقات مع المسؤولين المركزيّين الذين «يفتحون حنفيّة الاعتمادات» على أساس الولاءات والحسابات الضيّقة. وعلى المدى القصير، اعتبر المشاركون أنّ الحكومة الوطنيّة التي يتطلّع لها الليبيّون لا بدّ لها من بذل كلّ الجهود لمعالجة المسائل المرتبطة بالمصالحة على المستويين الوطني والمحليّ باعتبارها شرطاً رئيساً لبناء المؤسّسات.

ومن منظور قسم واسع من الليبيين، فإنّ الحكومة الوطنيّة هي أيضاً المرآة العاكسة لما يزرخ به الشعب الليبيّ من كفاءات عالية المستوى داخل الوطن وخارجه، إذ كثيراً ما عانت ليبيا – إلّا فيما ندر – من وضع الرّجل غير المناسب في المكان غير المناسب ممّا ترك تشوّهات إداريّة عميقة في المؤسّسات الخدميّة والحكوميّة، وهذا التّشوّه أدى إلى ما يشبه تعميماً للرداءة في عدد كبير من القطاعات. ورغم تعدّد الآراء حول الآليّات الكفيلة بتمثيل عادل للفئات الاجتماعيّة في الحكومة، فإنّ توفير كلّ ضمانات الكفاءة بما في ذلك الخبرة الفنيّة والاختصاص الأكاديمي والنّزاهة اعتُبر ركناً رئيساً من أركان الحكومة الوطنيّة المأمولة.

3.1 وحدة ليبيا من وحدة مؤسّساتها

كان إجماع الليبيين واضحاً لا لبس فيه بخصوص بمبدأ وحدة المؤسّسات الوطنيّة، وكذلك كان اتّفاقهم على اعتبار أيّ انقسام قائم مشيناً في حقّ الوطن وتاريخه المشرفّ وفي حقّ الأمانة التي حملها الأجداد للأجيال الحاضرة. كما أنّ الوحدة المنشودة لا ترتبط بمبدأ السّيادة الوطنيّة إلّا بقدر ما ترتبط بالحياة اليوميّة لكلّ ليبيّة وليبيّ وبتوفير الحدّ الأدنى من شروط الحياة الكريمة. فأيّ أمنٍ ينعم به المواطن الليبيّ في ظلّ انقسام المؤسّسة العسكريّة وتشتّت المؤسّسة الأمنيّة والانتشار الفوضويّ للسّلاح؟ وأيّ أفق اقتصاديّ في ظلّ تهديد دائم للاستقرار وحسن سير مؤسّسات استراتيجيّة على غرار المصرف المركزي و «المؤسّسة الوطنيّة للنفط» و «المؤسّسة الليبية للاستثمار»؟ وأيّ أمل في خدمة عامّة لاثقة ما دامت هيئات حيويّة على غرار «جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي» و «الشركة العامة للكهرباء» ومكتب النائب العام والمجلس الأعلى للقضاء الليبي والمحكمة العليا الليبية تبدو «وكأنّها مُستلبة ومُختطفة من طرف أجسام شغلها الشّاغل التّنازع على السّلطة والحفاظ على امتيازات أعضائها»؟

4.1 تأمين الخدمات العامة وإعادة الإعمار:

إذا كان تعافي الاقتصاد الليبي بحاجة إلى مدة زمنية تقصر أو تطول تستردّ فيها المؤسسات الاستراتيجية وحدتها وفعالية إدارتها، فإنّ وضع حدّ لتردّي الخدمات العامة وانقطاعها على غرار الكهرباء ومياه الشرب والدواء والمعدات الطبية يجب أن تُكرّس له كلّ الجهود آجلاً لا عاجلاً.

وفي هذا الإطار، يُلحّ قسم واسع من المشاركين على أنّ تفعيل اللامركزية ودعم دور البلديات من شأنه أن يُحسّن من جودة خدمات ويقربها من المواطنين ويسهم في حلّ جانب مهمّ من معاناة الليبيين. وإنّ يُجمع المشاركون على انحدار مستوى هذه الخدمات الأساسية سواء في المناطق البعيدة أو في المدن الرئيسية، فإنّهم يتفقون على دعوة كلّ الأطراف السياسية والتشكيلات المسلحة إلى تحييد الإمدادات الغذائية والطبية والمؤسسات والبنى التحتية الحيوية عن أيّ صراع أو تنازع أو أزمات أمنية.

5.1 القضاء: نقطة ضوء في عتمة المؤسسات الليبية

لم يُخفِ الليبيون استبشارهم وعميق احترامهم للسلطة القضائية الصّامدة في وجه كلّ العراقيل المنجّرة عن الانقسام السياسي. وإذا كان العدل أساس العمران، فإنّ لسان حال المشاركين في المسار التّشاوريّ يقول بأنّ هذه السّلطة التي لم تفرط في أمانة وحدة ليبيا والليبيين لهي الأجدر بالثّقة، وأنّ لها على الليبيين وعلى من يمثلهم في الأجسام المُنتخبة حقوقاً أقلّها صون حرمتها وعلوية قراراتها من عبث العابثين ومن كلّ ما هو منجّر عن الانقسام السياسي وسلوكيات بعض التشكيلات المسلحة، وهو ما يتطلّب أن يكون العمل على تمتينها ودعم أركانها وتطويرها عملاً دؤوباً وجدياً.

وبقدر ما يُمثّل التّحقيق في الانتهاكات الإدارية والمالية وواقع النهب الاقتصادي والفساد ضرورةً ملحة، فإنّ القضاء وهيئاته المؤقّرة على غرار المحكمة العليا والمحكمة الإدارية وديوان المحاسبة قادرة على الاضطلاع بهذا الدور على أكمل وجه بشرط الاحتكام إليها احتكاماً غير مشروط لا تشوبه شائبة التّأثير السياسي أو التّهديد توضحياً أو تلميحاً.

بيد أنّ هذه الثّقة الاستثنائية في السّلطة القضائية لم تُخفِ القلق المتواتر من استفحال ظاهرة انتهاك القرارات القضائية، واستخفاف بعض الجهات السياسية والتشكيلات المسلحة بما يصدر عن المحاكم فضلاً عمّا يتعرّض له القضاة من تضيق وتهديد بما يشكّل إنهاكاً وكسراً لهيبة هذه المؤسسة العريقة. وعلى هذا الأساس، طالب بعض الليبيين بإسناد بعض مهمّات المؤسسة القضائية إلى رقابية إدارية.

6.1 الإنصاف وحماية المقدّرات الوطنية من الإهدار والنهب: شروط المصالحة والاستقرار

بقدر ما يبدو تطلّع الليبيّين للمصالحة الشّاملة والاستقرار بديهياً، فإنّهم وبنفس القدر واعون بأنّ لا مكان في ليبيا حاضراً ومستقبلاً لمصالحة مُصطنعة أو استقرار زائف. فما تعاقب على ليبيا في السّنوات الأخيرة مثل إلى حدّ كبير النتيجة الطبيعيّة لاستقرار ظاهره على خلاف باطنه: فشعارات «سلطة الشعب» و«الاشتراكية» كانت طوال عقود عناوين لاستثنائات البعض بالثروة والسّلطة والجاه على حساب مناطق وشرائح واسعة من الليبيين دفعوا ثمن بعدهم الجغرافي عن العاصمة وانعدام حظوتهم عند صاحب السّلطة. وبعد 2011، ورغم الآمال الكبيرة في بناء الدولة التي تُنصف الليبيين بعد عقود من الحيف، فإنّ الحرية والديمقراطية المنشودتين أصبحتا بسبب جشع البعض وطمعهم " تحريراً " للفساد والنهب واستباحة المال العامّ دون حسب أو رقيب. وإذا كان الليبيّون قد عانوا طوال عقود من احتكار البعض للمقدّرات الوطنية وكان الأمل

يحدوهم في الإنصاف لكي يعمّ الرفاه والرّخاء والاستقرار على قاعدة المواطنة، فإنّهم فُجِعوا في السّنوات القليلة الماضية بالمساواة بين الليبيين - لا في الرفاه والرّخاء - ولكن في ضنك العيش وشحّ السيولة الماليّة وتردّي الخدمات العامّة.

إنّ الحفاظ على المقدّرات الوطنيّة وديمومة استغلالها يرتكز من منظور قسم واسع من المشاركين في المسار التّشاوريّ على أساسين: أولاً الإنصاف في توزيع الثروة والخدمات والابتعاد عن كلّ أشكال التّمييز بين المناطق والفئات بالإضافة إلى ردّ الاعتبار لكلّ من طاله الإقصاء السّياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، وثانياً مجابهة التّهريب والاتّجار غير الشّرعيّ بكلّ أشكاله والفساد العابر للحدود بما في ذلك العبث بالأصول المُجمّدة في الخارج. وفي هذا الإطار دعا جلّ المشاركين المجموعة الدوّليّة لمعاوض جهود الليبيين في إحكام السّيادة على الحدود وضمان احترام الحقوق الإنسانيّة والقطع مع كلّ الممارسات المشينة وعلى رأسها شبّهات الاتّجار بالبشر.

7.1 إنهاء الفترة الانتقالية

مثّل الأمل في إنهاء المرحلة الانتقاليّة في أقرب وقت مطلباً رئيسيّاً أجمع عليه المشاركون في المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ. ولعلّ لسان حال جلّ الليبيين الذي يستعجلون مرور وطنهم إلى وضع مستقرّ ومطمئنّ ودائم يقول: وكأنّ ليبيا لا يُراد لها إلاّ المرور من تطرّف إلى آخر. فطوال ما يزيد على أربعة عقود، ضجر الليبيّون الرّكود والجمود وملّوه، حتّى إذا بدأت عجلة التّغيير في التّحرّك واستبشروا له سنة 2011 وجدوا أنفسهم في دوامة الانتقال والاستثناءات والإعلانات الدّستوريّة التي تنتهي صلاحيتها بـ "استعمالها" مرّة واحدة.

ومن منظور شرائح واسعة من الليبيين، فإنّ إجراء انتخابات على أساس قواعد دستوريّة متوافق عليها بما يُفضي إلى حكومة وأجسام مُنتخبة، هو الشّروط الرّئيس الذي سيسمح بإنهاء حقيقيّ للمرحلة الانتقاليّة وأنّ تحقيق ذلك سيُسَهّل التعاطي مع بقيّة الأولويّات.

8.1 من أجل تعافي الاقتصاد ووضع حدّ للنهب المنظم للمقدّرات الوطنية

مثّل الوضع الاقتصاديّ حجر الأساس فيما يعتبره المشاركون معاناة المواطنين الليبيين، وهي معاناة وإن كان البعض يستسهل اختزالها في مصطلحات وجمل مُكرّرة على غرار غلاء الأسعار وانهيار قيمة العملة وانقطاع السّلع الأساسيّة وشحّ السيولة، فإنّها تعني مآسي يوميّة في الواقع اليوميّ للمواطن الليبيّ: كم من رجل أعمال وتاجر خسر رأس ماله ومورد رزقه بسبب انهيار قيمة الدّينار الليبيّ؟ كم من ربّ أسرة يخضع لابتنزاز «تجار الأزمة» للحصول على سيولة تسدّ رمق عائلته وتحفظ كرامته؟ كم من شيخ وامرأة وطفل بقي رهين مستشفيات خاصّة في دول الجوار لأنّ من يعولهم لم يتلقّ راتبه أو لم يتمكنّ من سحبه من المصرف؟.

إنّ الجمل السّياسيّة والاقتصاديّة حول ضرورة إصلاح النّظام المصرفيّ والحدّ من تهافت السّياسة التّقديّة ودعم التّنمية، ومهما بلغت من درجات الدقّة الفنيّة والفصاحة اللغويّة، فإنّها لا تُفصح إلاّ عن جانب محدود من الواقع اليوميّ الصّعب الذي يعاني منه المواطن الليبيّ في الدّاخل والخارج. وبهذا المعنى، فإنّ المشاركين في المسار التّشاوريّ وبقدر ما يُؤكّدون على ضرورة تكريس كلّ الجهود الوطنيّة والاستفادة من كلّ الكفاءات الليبيّة - وما أكثرها - لإقرار وإنفاذ سياسة اقتصاديّة وماليّة ونقدية تُخرج بنات الوطن وأبناءه من ضيق حال يكاد يחדش كرامتهم في قوت يومهم وصحتهم وحاجياتهم الأساسيّة، فإنّهم لا يتردّدون في

دعوة كل المؤسسات والأجسام إلى اللجوء إلى الخبرات الأجنبية والتعاون مع الأصدقاء والأصدقاء والمجموعة الدولية لنقل خبرات الدول التي تعافت من أزمات مماثلة.

وإذا لم تكن اجتماعات المسار التشاركي - رغم حضور عدد مهم من أساتذة الجامعات وخيرة الخبراء الذين تزخر بهم ليبيا - فرصة مناسبة للخوض في الشأن الاقتصادي والمالي بتفاصيله الفنية، فإن المشاركين بادروا انطلاقاً من تجربتهم الحياتية باقتراح خطوات عملية لحلحلة الأزمة، أولها " فك قيد " المصارف وفروعها من سيطرة التشكيلات المسلحة، وأشاروا بالبنان إلى ممارسات بعض التشكيلات وتدخلها في تعيين أشخاص لا كفاءة لهم في مواقع عليا في المصارف والمؤسسات المالية.

ومن وجهة نظر قسم واسع من المشاركين في المسار التشاركي فإن الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة لا تعدو أن تكون انعكاساً لحالة " تعميم الفساد " والجرأة غير المسبوقة على المال العام والثروات الوطنية في ليبيا، فيما يشبه حالة عبثية من النهب المنظم الذي لا رادع له. وبحرارة الغضب الذي يسكن كل مشارك ومشاركة حيال إهدار تجاوز كل حد وما يسببه ذلك من معاناة اقتصادية في بلد له كل مقومات الرخاء والرفاه، فإن النقاشات كثيراً ما تعود إلى نقطة الانطلاق: وحدة المؤسسات وإعادة بناء الدولة. وفي جلّ النقاشات حول هذا الموضوع كثيراً ما تتم الإشارة إلى المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي فضلاً عن الأصول الليبية في الخارج التي يقترن الحديث عن العبث بها بإحساس خاص بالمرارة. ذلك أن قسماً واسعاً من المشاركين في المسار التشاركي يعتبر أن هذه الأصول أمانة حملهم الله إياها للأجيال المستقبلية وأن لا مناص من محاسبة كل من يعبث بها لأنه تلاعب بمستقبل ليبيا وآمال شبابها.

وفي معرض الحديث عن المستقبل، فإن المشاركين يجمعون على أن أي استراتيجية للتعافي الاقتصادي لا تضع في سلم أولوياتها تشجيع الشباب وتأهيلهم وتمكينهم من المبادرة الخاصة وتوفير فرص عمل لائقة لهم هي استراتيجية منقوصة.

ووفق قسم واسع من المشاركين فإن استشراق الاقتصاد الليبي ومستقبل الوطن يحتاج إلى خطط محكمة وواقعية تعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني وتقطع تدريجياً مع ثقافة الرّيع والاتكال وتعيد للبيبيين روح المبادرة والكّد والاجتهاد في طلب الرّزق. فبقدر ما ارتبط الإسراف في التّوكل على موارد الدولة والدعم غير العقلاني في بعض الأحيان للسلع الأساسية بمحاولات شراء صمت الليبيين وتحويلهم لرعايا لا مواطنين طوال العقود الماضية، فإن تحرّهم من الظلم يجب أن يعني انعتاقاً من الاتكال على الدعم ومعاشات القطاع العام، فتتحرّر بذلك الطّاقة الخلاّقة الفردية والجماعية الليبية. ألم يُثبت الليبيون أنّهم قادرون رغم عجز الدولة وقلة حيلتها وشح السيولة على مجابهة الحياة اليومية وضمان العيش المشترك السلمي والحضاري؟ أليس الأحرى بهم في المستقبل القريب والبعيد أن يجعلوا ثرواتهم ومقدّراتهم في خدمة هذه الطّاقة الليبية الخلاّقة لا في استحداث وظائف وهمية والتبذير بما يدمر روح المثابرة والجهاد التي حثّ عليها الدين الحنيف وحقّق بفضلها الأجداد عزّة ليبيا وشرفها ومجدها؟

9.1 وسائل الإعلام

ناقش العديد من المشاركين الدور المهم الذي اضطلعت به وسائل الإعلام في ليبيا والأثر السلبي الذي خلّفته في كثير من الأحيان بسبب الخطابات المتشنّجة، وطالبوا وسائل الإعلام بالمساهمة في إشاعة روح من التناغم ولعب دور إيجابي والابتعاد عن كلّ ما يثير التّعرات والفتن.

وأوصى الكثيرون بوضع ميثاق شرف لوسائل الإعلام يجمع كافة العاملين في هذا المجال وكلّ المؤسسات الإعلامية بما يجعل هذا الميثاق نصّاً ملزماً يحدّد الأولويات والشروط التي يتوجب على وسائل الإعلام اتباعها ويضمن التزامها بمبادئ الشفافة والحياد.

واقترح البعض العمل على توحيد الخطاب الإعلامي وتفعيل قوانين تنظم عمل المؤسسات الإعلامية بما يتوافق مع المعايير المهنية.

ودعا عدد قليل من المشاركين إلى وضع خطة لضبط خطاب وسائل الإعلام وردع كلّ ما من شأنه التحريض على الفتنة وتهديد وحدة النسيج الاجتماعي.

2. الباب الثاني: الأمن والدفاع



2. الباب الثاني: الأمن والدفاع

مثّلت النقاشات حول مسائل الأمن والدفاع في اجتماعات المسار التشاوريّ للملتقى الوطني لحظة فارقة ومميّزة قياساً بكلّ البنود المطروحة في أجندة المسار التشاوريّ، سواء من حيث ما اتّسمت به من صراحة ورغبة جامحة في التعبير دون تحفّظ عن تطّلع الليبيين لما اعتبروه حقاً أساسياً وبديهيّاً - الحقّ في الأمن - أو من حيث التأكيد على أنّه لا « إمكانية لإعادة بناء الدولة » أو التّوصّل إلى « الوضع الدائم المأمول » دون حلول فعلية وعملية لمسائل الأمن والدفاع.

وإذا كان من الجدير بالذّكر أنّ عدداً مهماً من الاجتماعات تميّز بحضور بعض المنضويين في التّشكيلات المسلّحة المناطقية، فإنّ ذلك لم يحل دون تعبير الليبيين عن ضجرهم من بعض الممارسات التي توظّف السّلاح لتحقيق غايات سياسية وخشيتهم من تواصل الانتشار غير المنظم للسّلاح وما قد يؤدي إليه من الفوضى والمجهول.

وبقدر ما عبّر الليبيون عن خشيتهم من غياب الدولة وقلة حيلتها وانقسام مؤسّستها العسكرية وضعف مؤسّساتها الأمنية، فقد عبّروا وبنفس القدر عن رفضهم لمقايضة حريّتهم واحترام مواطنهم بالأمن، وأكّدوا على أنّ المؤسّستين العسكريّة والأمنيّة إنّما تستمدّ قوّتها من شرعيّتها والاحترام الذي تحظيان به من طرف المواطنين، فبقدر « احترامها للمواطنين يكون طابعها الوطني ».

وفي سياق اجتماعات المسار التشاوريّ، اجتمعت الآراء على أنّ محور الأمن الدّفاع يتعلّق بأساسين لا غنى عنهما في ليبيا التي يتطلّع لها الليبيون مستقبلاً: الحقّ في الأمن ووحدة المؤسّسات العسكرية والأمنية الوطنيّة.

وقد أفضت نقاشات الليبيين بخصوص هذا المحور إلى جملة من المبادئ العامّة والرّكائز المتعلّقة بكلّ من المؤسّسة العسكريّة والمؤسّسة الأمنيّة، كما أسفر الحوار إلى جملة من التّوصيات العمليّة والتي يكتسي بعضها طابعاً خلافياً فضلاً عن بعض المقترحات التّفصيليّة المطروحة للتّشاور.

1.2 الرّكائز والأسس العامّة للمؤسّسة العسكريّة الليبيّة الموحّدة

حظيت مسألة وحدة المؤسّسة العسكريّة باهتمام خاصّ لكونها الانعكاس الأكثر وضوحاً للانقسام الذي تشهده ليبيا وكون هذا الانقسام يهدّد وجود ليبيا كوطن واحد لكلّ الليبيين. وبنفس المعنى فإنّ المؤسّسة العسكريّة الموحّدة هي جوهر ما يصبو إليه الليبيون من معاني استعادة وطنهم وبناء دولتهم المأمولة.

وفي هذا الإطار، يتفق المشاركون في المسار التشاوريّ للملتقى الوطنيّ على جملة من الأسس والمبادئ التي اعتبروها شروطاً ضروريّة للتوصّل إلى المؤسّسة العسكريّة الموحّدة المأمولة، وتتمثّل هذه المبادئ فيما يلي:
أ. المؤسّسة العسكريّة الموحّدة ركيزة أساسيّة من ركائز إعادة بناء الدولة كما أنّ تقسيمها يمثّل الخطر الأكبر على حاضر ليبيا ومستقبلها.

ب. تعمل المؤسّسة العسكريّة بإشراف السّلطة المدنيّة وعلى قاعدة عدم توظيف المؤسّسة العسكريّة لغايات سياسيّة، وتكرّس المؤسّسة العسكريّة جهودها لخدمة مصالح الشّعب العليا وتمثّل إرادته الجامعة ولا يمكن توظيفها لقمعه أو لاضطهاده، كما تحترم المؤسّسة العسكريّة التّداول السلمي على السّلطة وتلتزم الحياد إزاء الشّأن السياسيّ ولا تتدخّل في الشّؤون المدنيّة.

ت. أنّ المسؤوليّة الأولى للمؤسّسة العسكريّة تتمثّل في حماية الوطن وسيادته ووحدته شعباً وأرضاً وذلك في كنف احترام القواعد الدستورية.

ث. التّحديد الواضح للصّلاحيّات وتوزيعها بين المؤسّسة العسكريّة من جهة وبقية الأجهزة الأمنيّة من جهة ثانية. ولتفادي هذا التّدخل وتأثيراته على الاستقرار الأمنيّ والاجتماعيّ، بادر المشاركون باقتراح تحديد واضح وتفصيليّ لمهامّ المؤسّسة العسكريّة.

ج. تتمثّل مهمات المؤسّسة العسكريّة في:

- الدفاع عن الوطن والدّود عن حدوده وضمان أمن المواقع الحيويّة والموارد الاستراتيجيةّة.
- حماية الوطن من التّدخل الخارجيّ وكلّ محاولات العبث بالمصالح الوطنيّة العليا.
- يُمكن للمؤسّسة العسكريّة في الحالات القصوى أن تتدخّل لضبط الأمن العامّ والحفاظ على الوحدة الوطنيّة واستقرار الدّولة.

- مكافحة الإرهاب والتّرهيب بكلّ أشكاله وأنواعه وذلك بالتّعاون مع الأجهزة الأمنيّة.

ح. المؤسّسة العسكريّة مؤسّسة مهنيّة تكرّس الانتماء الوطنيّ الجامع لكلّ المناطق والفئات وتعتمد في تنظيمها على معايير موضوعيّة وأنظمة عسكريّة محدّدة ومتّفق عليها. وإذا كان تكريس الطّابع المهنيّ يتطلّب جهداً قانونيّاً وخبرات يمكن التّشاور بخصوصها مع الكفاءات العسكريّة من ضباط وضباط صفّ بما يحقّق أحسن النّتائج، فإنّ ذلك يستوجب أيضاً تحقيق جملة من الشّروط الموضوعيّة تتمثّل فيما يلي:

- اعتماد أنظمة وقوانين عسكريّة واضحة ومتّفق عليها سواء عبر العودة إلى الأنظمة المعمول بها سابقاً أو عبر بلورة إطار قانوني وتنظيميّ جديد.

- تأهيل المؤسّسات العسكريّة والأمنيّة وتدريبها على احترام الحريات الفردية والعلاقات مع المواطنين، ويمكن الاستناد إلى خبرات الأمم المتحدة في هذا المجال.

- الجنسيّة الليبيّة وحيازة الرقم الوطنيّ شرط أساسيّ من شروط الالتحاق بالمؤسّستين العسكريّة والأمنيّة، على أنّ ذلك يستوجب إلغاء كلّ أشكال التمييز أو المحسوبية على أساس الانتماء المناطقي أو القبلي أو الثقافي في الوظائف العسكريّة والأمنيّة، وهو ما يتطلّب تسوية الوضعيّات المتعلّقة بالرقم الوطني على أساس المصالحة الوطنيّة الشّاملة.

خ. ينبغي أن تستجيب التّعيينات في الوظائف العسكريّة لمعايير الكفاءة والمهنيّة والفاعليّة وهو ما يستدعي القطع مع منح الترقيات والرتب التي تهدف إلى إرضاء أشخاص أو مجموعات.

د. إعادة تفعيل القضاء العسكري وحصر مهمّاته في النزاعات المتعلّقة بالعسكريين.

ذ. إنشاء قوة خاصة - متناسبة عدداً وتجهيزاً وتدريباً - لحماية المواقع الحيويّة والاستراتيجيةّة وتأمين الموارد الوطنيّة (النفط والمياه) والمؤسّسات الوطنيّة.

وبقدر اتّفاق المشاركين في المسار التّشاوريّ على جملة من المبادئ الرئيسيّة، فقد طفت على سطح النقاشات بعض النّقاط والمقترحات التفصيليّة المطروحة للتّشاور:

أ. رغم الاتّفاق على مضمون عقيدة المؤسّسة العسكريّة المأمولة، فقد تعدّدت المقترحات بخصوص الشّعار وصياغته ونذكر على وجه الخصوص المقترحات التالية:

- «الولاء لله ثمّ الوطن» لا للنّاس والقبائل أو المدن والمناطق.

- «الولاء للوطن».

- «الولاء للوطن والشّعب الليبيّ».

- «الولاء لله والوطن والمؤسّسة الرئاسيّة».

- ب. تداول المشاركون عدّة مقترحات بخصوص تسمية المؤسسة العسكرية، نذكر منها «الجيش الليبي» أو «الجيش الوطني الليبي» أو «القوات المسلّحة الليبية». وفي الآن ذاته دعت أغلبية المشاركين إلى التأييد بالمؤسسة العسكرية عن كلّ تسمية قد تحمل طابعا تقسيميا أو فتويا لكون المؤسسة العسكرية ملك لكلّ الليبيين.
- ت. في سياق الانتقال إلى الوضع الدائم واستقرار مؤسسات الدولة، يقترح البعض أن تُصدر القيادة العليا للمؤسسة العسكرية الليبية نظاما يتمّ بموجبه إنشاء إدارات عسكرية نظامية في كل المناطق الليبية، وهو ما سيسمح ببسط سلطة المؤسسة العسكرية على كلّ الوحدات العسكرية في كلّ ربوع ليبيا. ويمكن حلّ هذه الإدارات متى تمّ إجراء استفتاء وتوصّل الليبيون إلى مؤسسات مُنتخبة ومستقرّة ودائمة.
- ث. في حين دعا بعض المشاركين إلى ربط جسور الثقة بين المؤسسات العسكرية في الشرق والغرب وبذل كلّ الجهود لتكاملها وتوحيدها، فقد أشار البعض الآخر إلى أنّ حضور التشكيلات المسلّحة في بعض المناطق يحول دون ذلك وهو ما يرجّح أن تكون الوحدات العسكرية في الشرق هي نواة المؤسسة العسكرية المهنية المأمولة.
- ج. اقترح بعض المشاركين بسط سلطة المؤسسة العسكرية في كلّ ربوع ليبيا بمعزل عن كلّ الاعتبارات الجغرافية وما قد تفتحه من مخاطر النزعات الفتوية، في المقابل دعا البعض الآخر إلى إنشاء ثلاث مناطق عسكرية في كلّ إقليم من الأقاليم التاريخية.
- ح. في حين يرى بعض المشاركين أنّه يمكن الاستعانة بالضباط وضباط الصفّ الذين عملوا في الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية قبل 2011 سواء في مهمّات رسمية أو بصفة استشارية، دعا البعض الآخر إلى استثناء جميع الضباط وضباط الصف الذين شاركوا في القمع إبّان أحداث فبراير.
- خ. في حين يعتبر البعض أنّ التنسيق بين جميع المبادرات المتعلقة بإعادة بناء المؤسسة العسكرية يجب أن يتم تحت رعاية الأمم المتحدة في إطار ليبيّ وعلويّ أرض الوطن، فقد رحّب البعض الآخر بمبادرة دول الجوار بهذا الخصوص وأشادوا بحوار القاهرة.
- د. في حين يُجمع المشاركون على أنّ رفع قرار مجلس الأمن القاضي بحظر الأسلحة شرط ضروريّ لبناء الدولة وبسط سلطتها، فإنّ البعض يرى أنّ رفع الحظر شرط مسبق لبناء الدولة والحدّ من فوضى انتشار السّلاح في حين يرى البعض الآخر أنّ بناء مؤسسات الدولة واستقرارها يجب أن يسبق رفع هذا الحظر.

2.2 الشّروط العمليّة لتوحيد المؤسسة العسكريّة

- بالإضافة إلى الأسس والمبادئ العامّة التي يجب أن ترتكز عليها عمليّة إعادة المؤسسة العسكريّة الموحّدة، فقد كانت اجتماعات الملتقى الوطنيّ فرصة للتداول في جملة من الشّروط العمليّة والتفصيليّة.
- وبهذا الصّد، اتّفق المشاركون في المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ على النّقاط التّالية:
- أ. تنحصر المستويات القياديّة للمؤسسة العسكريّة في المستويات التّالية:
- القيادة العليا للمؤسسة العسكريّة ممثّلة في أعلى هرم السلطة السياسيّة ويوضع تحت تصرّفه مجلس الدفاع والأمن القومي.
 - مستوى الإشراف الحكوميّ ممثّلا في وزير الدفاع المسؤول مباشرة أمام أعلى هرم السّلطة السياسيّة بخصوص كلّ ما يتعلّق بشؤون المؤسسة العسكريّة.
 - المستوى العسكريّ والتنفيذي ويشرف عليه رئيس أركان الجيش الذي يمثّل للإطار الدستوري.
- ب. يتمّ ضبط وتنظيم المراكز القياديّة وفق تسلسل هرميّ يراعي معايير الكفاءة والخبرة والنّزاهة واحترام الرّتب العسكريّة.

- ت. تعيين المسؤولين العسكريين ضمن إطار المؤسسة مع اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والرتبة العسكرية.
- ث. يخضع جميع القادة العسكريين، والوحدات الفرعية التابعة للمؤسسة العسكرية والمديريات والوحدات العسكرية لقيادة موحدة على غرار رئاسة الأركان العامة بما يحول دون السقوط في التقسيم والتشتيت.
- ج. استبعاد جميع الأفراد المحكوم عليهم حكماً باتاً ونهائياً في الجرائم والجنايات من المؤسسة العسكرية، ويشمل ذلك من تم إطلاق سراحهم من طرف النظام السابق خلال ثورة 17 فبراير.
- ح. مراجعة وتحسين منظومة أجور وتعويضات العسكريين بما يعيد الهبة للعمل العسكري ويقطع مع ظاهرة تعدد الوظائف للفرد الواحد.
- خ. نظراً لضرورات تعامل الأجهزة الأمنية مع شرائح اجتماعية مختلفة فإنه من الأهمية بمكان إفساح المجال للنساء في مختلف أجهزة المؤسسات العسكرية والأمنية مع مراعاة حاجيات وخصوصيات المجتمع الليبي.
- د. مداولة العسكريين بين مختلف المناطق والوحدات بما يضمن الطابع الوطني وغير الفئوي للمؤسسة العسكرية.
- ذ. تدارس إمكانية التمديد للعسكريين المتقاعدين والذين يمكن الاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

وفي سياق النقاشات حول الشروط العملية لتوحيد المؤسسة العسكرية، برزت بعض الخلافات فيما يتعلق بمستوى القيادة العسكرية العليا وعلاقتها بمستوى الإشراف السياسي. ففي حين اعتبر البعض أن صلاحيات وزير الدفاع يجب أن تعود إلى «رئيس الأركان العامة للجيش» لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد سنة واحدة نظراً لأهمية الخلفية العسكرية المهنية في مرحلة بناء المؤسسة، فقد نوه قسم آخر إلى أن رئاسة أركان المؤسسة العسكرية يجب أن تؤول إلى شخصية غير مثيرة للجدل تحترم المعايير والقوانين المعمول بها وتتمتع بأعلى مراتب الشرف والوطنية.

كما قدّم بعض المشاركين مقترحاً يتم بمقتضاه إنشاء المجالس العسكرية في الشرق والجنوب والغرب يشرف عليها أعلى هرم السلطة السياسية، في حين اقترح البعض الآخر أن تقوم المستويات العليا للمؤسسة العسكرية بالإشراف عليها.

3.2 مبادئ وشروط بناء المؤسسات الأمنية:

من وجهة نظر قسم واسع من المشاركين في المسار التشاركي للملتقى الوطني، تضطلع الأجهزة الأمنية بدور رئيسي في تكريس الحق في الأمن وضمان تطبيق القانون على قاعدة الحقوق والحريات الأساسية والتي يأمل الليبيون في أن يكون الدستور القادم فرصة لتأكيدهما وتوضيحهما وتفصيلهما. وقد أشار الليبيون في جلّ مداخلاتهم إلى أنهم شهدوا في تاريخهم القريب نموذجين متناقضين إلى حدّ التطرف في التناقض: النموذج الأمني القمعي الخاضع للنظام السياسي المركزي من جهة، وحالة الغياب الكلي للقرار الأمني المركزي من جهة ثانية واعتماد المنظومة الأمنية على تشكيلات مسلحة تفتقد في جلّها إلى الطابع المهني الرسمي من جهة ثانية. وفي سبيل بناء أو إعادة بناء جهاز أمني وطني، يتفق المشاركون في المسار التشاركي للملتقى الوطني على جملة من المبادئ والشروط التي من شأنها أن تشكل أسس بناء المؤسسة الأمنية:

1.3.2 المبادئ العامة لإعادة بناء المؤسسة الأمنية:

- أ. تعمل الأجهزة الأمنية في كنف احترام الإطار الدستوري والقوانين المعمول بها ويتمثل أول أهداف المؤسسة الأمنية في الحفاظ على أمن المواطنين والنظام العام ومكافحة الجريمة بكل أنواعها. كما تعمل أجهزة الأمن على ضمان الامتثال للقوانين وتطبيقها دون تمييز أو محسوبية.
- ب. تساهم أجهزة الأمن في مكافحة الإرهاب والتخريب بما في ذلك الهجرة غير القانونية بالتعاون مع المؤسسة العسكرية.
- ت. ولاء المؤسسات الأمنية، شأنها في ذلك شأن المؤسسة العسكرية، للوطن وللشعب وتتأى بنفسها عن كل الصراعات السياسية أو الفئوية.
- ث. الأجهزة الأمنية مؤسسات مهنية تتمتع بالاحترافية وتتلقى البرامج التدريبية والتأهيلية اللازمة فضلا عن الإمكانيات المادية والتقنية التي تخول لها أداء مهامها في أحسن الظروف.
- ج. العمل على تكريس ثقافة ووعي جديدين تكون الأجهزة الأمنية بمقتضاها بمنأى عن الأجندة السياسية والشخصية والفئوية بما يجعلها في خدمة المواطنين وحمايتهم واحترام حرياتهم وممتلكاتهم.
- ح. تأسيسا على الدور الذي لعبته القيادات والأجسام المحلية في حفظ الأمن والنظام العام في السنوات الأخيرة، فقد أجمع المشاركون في المسار التشاوري على أهمية التعاون بين المؤسسة الأمنية والقوى الحية للمجتمع على المستوى المحلي. وفي نفس السياق، نوّه المشاركون إلى ضرورة تعبئة وتوعية الفاعلين الاجتماعيين على غرار الصحفيين والدعاة والشيوخ والحكماء بأهمية الوقاية من المخاطر الأمنية واحترام حقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية والدينية واللغوية.

2.3.2 الشروط العملية لإعادة بناء المؤسسات الأمنية

- أ. تعمل الأجهزة الأمنية محليا تحت قيادة مديريات الأمن المحلية التي تتبع بدورها لوزارة الداخلية.
- ب. خلافا لأفراد المؤسسة العسكرية والتي تمتاز بطابعها الوطني الخالص، يمكن لأفراد الأجهزة الأمنية أن يعملوا في مناطقهم الأصلية بما يسهل تعاملهم مع مجتمعاتهم المحلية وخصوصياتهم.
- ت. أن يكون لوزير الداخلية وكيل مكلف لكل منطقة من المناطق الثلاثة التاريخية.
- ث. وضع حد لتأثيرات التشكيلات الموازية على عمل وزارة الداخلية وبعض الأجهزة الأمنية وما قد يؤدي إليه ذلك من مخاطر العمل خارج نطاق سيطرة الدولة، ويمثل وقف الدعم المادي الرسمي من الدولة أول شرط للحد من نفوذ هذه التشكيلات الموازية.
- ج. إعادة بناء الجهاز القضائي ومنظومة السجون بما يستجيب للإطار الدستوري والقوانين المعمول بها، ويشمل ذلك إخضاع ضباط الشرطة القضائية للدولة وحصر سلطة الاحتجاز القضائي بالجهات الرسمية.
- ح. نقل المهام الأمنية التي تنفذها التشكيلات المسلحة حاليا إلى المؤسسات الأمنية الرسمية شرط ضروري لإعادة بناء المؤسسة الأمنية والشرطة.
- خ. توفير الحماية القانونية الفعالة لرجال الأمن لمنع أي اعتداء أو تهديد ضدهم وبما يسمح باسترجاع سلطة الدولة تدريجيا.
- د. يمكن استثنائيا الاستعانة بالأشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة للمساعدة في إعادة بناء المؤسسة الأمنية بشرط التزامهم بالمعايير الأخلاقية والمهنية.

ذ. في الحالات القصوى يمكن للأجهزة الأمنية أن تستعين بالمؤسسة العسكرية لضبط الأمن والحفاظ على النظام العام.

ر. أشار عديد المشاركين في المسار التّشاوريّ إلى أنّ تأمين الحدود شرط رئيس لاستعادة الأمن والوقاية من الإرهاب والتّهریب، وأكّدوا في هذا الإطار إلى أنّ تفعيل جهاز حرس الحدود يستوجب تقديم حوافز مالية كافية لحمایتهم من الفساد وتوفير المعدات الحديثة المناسبة.

ز. استقرار الوضع الأمني في طرابلس وبنغازي شرط ضروري للاستقرار ولأيّ حلّ سياسي في ليبيا، وبدون ذلك لا يمكن التوصل إلى أيّ استقرار أمنيّ أو وضع دائم. وتتطلب هذه المكانة الرئسيّة للوضع الأمني في طرابلس بذل كل الجهود وتسخير كلّ الوسائل للتّوصّل إلى صيغة تحفظ أمن المؤسسات والبنایات الحيويّة وتحول دون كلّ أشكال العبث بأمن العاصمة والمقرّات السياديّة.

ونظرا لأهميّة الحدود في استعادة الأمن، فقد ذهب بعض المشاركين إلى المطالبة بإغلاق الحدود الجنوبيّة إلى حين استقرار الوضع الأمنيّ والتّوصّل إلى السّلم الاجتماعيّة.

4.2 التّعامل مع التّشكيلات المسلّحة

إذا كان من البديهيّ أنّ قيام مؤسسة أمنية موحّدة تُراعي الخصوصيّات المحليّة إنّما يمرّ عبر إيجاد آليات عمليّة وقابلة للتّنفيذ فيما يتعلّق بالتّعاطي مع التّشكيلات المسلّحة سواء من حيث مُعدّاتها أو من حيث الأفراد المنضوين فيها، فقد تمحورت مُداخلات الليبيين بخصوص هذا البند حول مسألتين تمّ الفصل بينهما لأسباب منهجيّة رغم ارتباطهما على أرض الواقع: إدماج الأفراد المنضوين في التّشكيلات المسلّحة من جهة والتّعامل مع انتشار السّلاح من جهة ثانية. وإذ يؤكّد المشاركون في المسار التّشاوريّ على أهميّة الاستفادة من التجارب الدوليّة المُقارنة بما يجنب ليبيا تكرار التجارب الفاشلة فإنّهم يلحّون في الآن ذاته على أنّ هذه العمليّة الدّقيقة – أي عمليّة إدماج أفراد التّشكيلات المسلّحة وإدارة انتشار السّلاح – تتطلّب أقصى درجات التّقة، ووحدها هذه التّقة بين كلّ أبناء الشّعب الليبيّ هي القادرة على إنجاز هذا المسار.

1.4.2 إدماج الأفراد المنضوين في التّشكيلات المسلّحة

حظيت مسألة تفعيل الآليات الكفيلة بإدماج الأفراد المنضوين في التّشكيلات المسلّحة، والتّوازن الدّقيق بين الحفاظ على مؤسسة أمنية وعسكريّة وطنيّة لا تشوبها «لوثة العمل المسلّح غير المنظم» من جهة، ومراعاة خصوصيّة التجربة الليبيّة بعد 2011 والحالات الاجتماعيّة والفردية من جهة ثانية، حظي كلّ ذلك باهتمام كبير من طرف المشاركين في المسار التّشاوريّ. وقد أسفر النّقاش المُستفيض حول هذه النّقاط عن جملة من النّقاط التّوافقية، نسوق منها ما يلي:

- أ. التمييز بين التّشكيلات المسلّحة التي نشأت في ظروف خاصّة واستثنائيّة والتي يجب فتح حوار معها والمجموعات الإجراميّة والأيدولوجيّة التي تستعمل السّلاح لفرض مصالحها وأجندتها على الليبيين، وهذه الأخيرة لا يمكن فتح حوار معها أو تدارس إدماج أفرادها في مؤسسات الدولة.
- ب. إنّ تدارس إمكانيّة إدماج أفراد التّشكيلات المسلّحة في المؤسّستين العسكريّة والأمنيّة يجب أن يركّز في كلّ الحالات على شرط الالتزام بالأنظمة المعمول بها في هذه المؤسّسات والخضوع للتدريب والتأهيل اللازمين.
- ت. تضطلع القيادة العليا للمؤسسة العسكريّة بإعداد برنامج تدريبيّ لأفراد التّشكيلات المسلّحة ووضع خطط لإدماج قادتها في ظرف سنة واحدة. كما يتوجّب على مستوى القيادة العليا للمؤسسة العسكريّة القيام بجدد دقيق لأسلحة ومعدّات ومعسكرات هذه التّشكيلات قبل مباشرة العمل على إدماجها.

ث. إنشاء لجان لدراسة وضع الشباب المنضوين في التشكيلات المسلحة وأخذ مسألة الصحة النفسية في عين الاعتبار عند تدارس إعادة إدماج الشباب في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، ويشمل ذلك إجراء تقييم نفسي ومهني واجتماعي للراغبين في الاندماج في المؤسسات الأمنية والعسكرية.

ج. اقتراح بدائل لإعادة إدماج حاملي السلاح - خاصة من الشباب - في المؤسسات العسكرية والأمنية وفقاً لمعايير صارمة تتعلق بالكفاءة ونظافة اليد أو كموظفين مدنيين حسب اختصاصاتهم، كما يمكن تدارس تقديم منح دراسية لمباشرة أو إتمام دراستهم في ليبيا أو في الخارج وذلك دون المساس من مبدأ المساواة في الحظوظ بين كل الليبيين. ويعني الإنصاف بين الليبيين عدم حرمان الشباب الليبي الذي لم يتورط في العمل المسلح من الفرص المتاحة التي يتحصّل عليها غيرهم في شكل تحفيزات للتخلّي السلاح.

ح. حماية الشباب من إغراءات الانخراط في العمل المسلح، ويمكن بهذا الصدد تقديم قروض للشباب الذين يريدون الانخراط في المبادرة الخاصة، كما يمكن إنشاء صندوق تنمية بغرض تسهيل القروض السكنية لمن يرغبون في الزواج وتأسيس أسرة.

خ. وضع حد لمصادر التمويل الرسمية والجانبية لبعض الجماعات المسلحة التي تساهم في النهب الاقتصادي.

كما برزت بخصوص إدماج الأفراد المنضوين في التشكيلات المسلحة بعض المقترحات المطروحة للتشاور نذكر منها:

أ. يطالب البعض بحل جميع التشكيلات المسلحة أيّاً تكن، وتدارس إدماج أعضائها على أساس فردي ودون محسوبيّة داخل المؤسسة العسكرية وفقاً للأنظمة المعمول بها. وينبغي أن يُستثنى من ذلك الأفراد الذين لهم تاريخ إجرامي أو أولئك الذين يدعون إلى إيديولوجيات دينية أو سياسية متطرفة.

ب. في المقابل، يقترح البعض الآخر إدماج التشكيلات المسلحة (كتائب الثوار) كوحدات احتياطية تابعة للمؤسسة العسكرية وخاضعة لقيادتها العليا، وفي نفس الإطار يذهب البعض إلى ضرورة التّوصّل إلى صيغ وتفاهات قابلة للتطبيق على أرض الواقع بخصوص الشّكل العمليّ للإدماج وهو ما يستوجب تشريك أوسع طيف ممكن من الفاعلين في التشكيلات المسلحة.

ت. يقترح البعض إنشاء هيكل متخصص داخل المؤسسة العسكرية لتولي مسؤولية دمج أعضاء التشكيلات المسلحة الراغبين في ذلك..

ث. يقترح البعض أن يتم السّماح لأفراد التشكيلات المسلحة والمكّلفة بحفظ الأمن على المستوى المحليّ بالانضمام إلى المؤسسات العسكرية والأمنية مع شرط الحصول على ضمانات من عائلاتهم وقبائلهم ومع أخذ خبرتهم الأمنية في عين الاعتبار. كما شدّد بعض المشاركين في المسار التّشاوريّ على الدّور الذي تقوم به هذه الوحدات في الحفاظ على الأمن والتضحيات التي قدّمت في الحرب ضد الإرهاب، بما يؤهلها لتكون شريكة في إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية.

2.4.2 التّعامل مع انتشار السّلاح:

بخصوص ظاهرة انتشار السّلاح خارج إطار التّشكيلات المسلّحة ناهيك عن مؤسّسات الدّولة، فإنّ المشاركين في المسار التّشاوريّ يتفقون على النّقاط التّالية:

أ. بخصوص التّعامل مع الأسلحة الخفيفة

- حقّ حيازة الأسلحة الفرديّة لأغراض الحماية الشخصية يجب أن يكفله القانون بموجب قانون أو مرسوم يحدّد الإجراءات والشّروط حسب نوع السّلاح الشخصي (الحماية الشخصية، الصيد...)⁴.
- يجب منح تراخيص حيازة الأسلحة الخفيفة في غضون مدّة محدّدة مسبقاً، وتنظيم قواعد وشروط استخدام هذه الأسلحة.

- تقوم أجهزة الأمن بإتلاف الأسلحة الخفيفة التي تتجاوز حدود الاستعمال الشخصي وتلك التي لم يتمّ الإعلام بها لكي لا ينتهي بها المطاف في سوق تجارة السلع المهربة مرة أخرى.

ب. بخصوص التّعامل مع الأسلحة المتوسطة والثّقيلة

- يتمّ تحديد أنواع الأسلحة (المتوسطة والثّقيلة) التي ينبغي جمعها واحتكارها من طرف مؤسّسات الدّولة بموجب قانون أو مرسوم.

- تقديم تحفيّزات ماليّة للمجموعات التي تُسلّم أسلحتها وفقاً للشروط القانونيّة على يكون ذلك مُقترناً بمهلة زمنيّة محدّدة بما يحول دون السّقوط في دائرة الاتّجار غير الشرعيّ بالأسلحة. وعلى إثر ذلك يتمّ اتّخاذ كلّ الإجراءات الرّديّة اللازمة لمصادرة الأسلحة ومحاسبة المسؤولين عن حيازتها. كما يجب أن تُوظّف التّحفيّزات الماليّة لصالح الليبيين على المستوى المحليّ وأن لا تصبّ في مصلحة الأشخاص الذين كدّسوا السّلاح.

- رفع الغطاء الاجتماعي عن كلّ المخالفين لهذه الإجراءات.

- نظراً لخصوصيّات الظرف الليبي، فإنّ مصادرة الأسلحة المتوسطة والثّقيلة ثمّ تخزينها يجب أن يتمّ بالتعاون والتنسيق مع الأجسام المحليّة وعلى أساس تقديم الضمانات الكفيلة بأن تبقى هذه الأسلحة تحت إشراف سلطة توافقيّة يثق فيها الليبيون.

وبالنّظر لثراء النقاشات حول مسألة التّعامل مع انتشار السّلاح، فقد برزت بعض المُقترحات التي لم تحظ بالإجماع ولكنها تبقى مطروحة للتّشاور ونذكر منها:

أ. وضع الأسلحة الثّقيلة والمتوسطة في مستودعات داخل الحدود الجغرافية للبلدية ثم تسليمها إلى المؤسسة العسكريّة عندما يتوصّل الليبيون إلى وضع سياسيّ مستقرّ ودائم.

ب. أن تقوم جميع المجموعات المسلّحة بإخلاء المدن والانضمام إلى تكتلات المؤسسة العسكريّة خارج المدن.

ت. يقترح البعض أن يتمّ دمج التّشكيلات المسلّحة ونزع السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة وبمساعدة منها، خاصّة فيما يتعلق بالأسلحة الثّقيلة والمتوسطة وإدماج الأفراد. في المقابل يعتقد آخرون أن الأمم المتحدة ليست موضوعية وقد تنحاز إلى بعض الأطراف على حساب الآخرين.

3. الباب الثالث: توزيع السّطات والموارد



3. الباب الثالث: توزيع السلطات والموارد

في سياق النقاش حول الباب الثالث الخاص بقضايا الحكم وتوزيع السلطات والموارد، يُجمع المشاركون في المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ على جملة من المبادئ العامّة التي لا اختلاف فيها. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تفعيل النّظام اللامركزيّ والحكم المحليّ، والالتزام بمبادئ الشفافيّة في تسيير المؤسّسات الاقتصاديّة السياديّة وإدارة الثروات الوطنيّة بالإضافة إلى توزيع الموارد بتوحّي مبدأي العدل والإنصاف.

بيد أنّ هذا الاتفاق الواضح حول المبادئ العامّة والذي يُعزى في جزء منه إلى الطّبيعة البديهيّة للأسئلة المطروحة (انظر أجندة المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ) سرعان ما يبدو أقلّ وضوحاً في سياق النقاش المستفيض حول التّفصيل. وفي مُستهلّ الجلسات التي حُصّصت لمناقشة هذا المحور، بدأ واضحا إجماع المشاركين على حالة الإحباط الكبيرة السائدة بين الليبيين وفقدان الثقة الناتج عن الفترات المتعاقبة ممّا اعتبروه إدارة مرتبكة للبلاد. وقد أدّى هذا التّقييم بالمشاركين إلى تقديم حزمة من المقترحات التي تتّسم بالجرأة والحسم ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

- مقترحات تهدف إلى تعزيز استقلالية المؤسّسات السيادية والشركات العامّة والمجالس البلدية عن أي تدخل سياسي أو فئوي. إذ أنّ هذه الاستقلاليّة هي الضّامن لاستمرار عمل المؤسّسات فيما تبقى من المرحلة الانتقالية بما يجتّبها عواقب الصراعات ومحاولات الاستحواذ المختلفة.
- مقترحات تسعى إلى ديمومة الخدمات الاساسية من خلال دعم المجالس البلديات وتقوية دورها كمؤسسة قريبة من المواطنين.
- مقترحات تسعى إلى تجاوز حالة الارتباك القانوني الناتجة عن الانقسام السياسي وتعارض التشريعات واللوائح الصادرة عن الأجسام المختلفة من خلال الاجتهاد في إيجاد صيغ جديدة عمليّة وتوفيقية.
- مقترحات تهدف إلى تعزيز الشفافية والإنصاف في إدارة الموارد وحماية مقدرات الشعب الليبي وذلك من خلال تقوية آليات التوزيع والرقابة.

ونقدم فيما يلي جملة المقترحات مع توضيح الأسس الواقعيّة والسياسيّة التي استندت إليها.

1.3 معايير ومواصفات التّعيينات في الوظائف الحكوميّة والمسؤوليّات العليا

1.1.3 النزاهة والكفاءة والجدارة

يُجمع المشاركون في المسار التّشاوريّ على معايير الكفاءة والجدارة والاستحقاق والخبرة والتخصص في كلّ التّعيينات الحكوميّة والوظائف العليا، ويُلحّون على أنّ الاستحقاق لا يرتبط بالخبرة الأكاديميّة والمهنيّة إلاّ بقدر ما يرتبط بالنزاهة الماليّة ونظافة اليد، كما يؤكّدون على احترام ذلك في جميع الأحوال والظروف.

ويخفي هذا الإجماع المرارة الشديدة التي يشعر بها كثير من الليبيين من إسناد الوظائف العليا والمهام الحكوميّة لأشخاص لا تتوفّر فيهم هاته المعايير. فبالنسبة للكثير من الليبيين لعبت الولاءات السياسية والحزبية والفئوية والمناطقية والقبلية والشخصية دوراً في إسناد مسؤوليات هامة واستراتيجية لغير أهلها. وتحدث البعض في نفس السّياق عن كون قطاعات حكومية تشهد ما يشبه الاحتكار من أطراف سياسية أو مناطقيّة. ويتردد بهذا الخصوص موضوع ” الملاكات الوظيفيّة ” على غرار السلك الدبلوماسي والتي يوصّف البعض سياسة التّعيينات فيها بسياسة التّهميش المُمنهج.

ويُتفق المشاركون في المسار التّشاوريّ على جملة من المبادئ التي تسمح بضمان معياري الجدارة والكفاءة على مستوى التّعيينات الحكوميّة والوظائف الإداريّة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ. مراعاة التناسب بين جميع المناطق والمكونات الاجتماعية الليبية والتّمثيل المُنصف لها في الوظائف العليا والمناصب الحكوميّة، على أن لا يخلّ هذا التّناسب بمعياري الكفاءة والنّزاهة وأن لا يؤدي إلى السّقوط في مُنزلق الاسترضاء السياسي والمناطق والمجاملات الاجتماعيّة.

ويشير المشاركون في نفس السّياق إلى أنّ كلّ مكوّنات وفئات الشّعب الليبيّ تضمّ بين بناتها وأبنائها كفاءات مؤهّلة لتولّي كلّ المناصب العليا. وعلى هذا الأساس، لا يمكن القبول بتهميش مناطق بعينها في بعض المناصب العليا بذريعة انعدام الكفاءات فيها.

ب. وفي حال لم تتوفر بعض الخبرات المتخصّصة في بعض المناطق نظرا لتعاقب عقود من التّهميش، فإنّه من الضروريّ أن يتمّ توفير كلّ الإمكانيّات الماديّة للتدريب وبناء القدرات بما يمكن من الوصول إلى التّمثيل المُنصف في الوظائف العليا.

ت. إنّ احترام معيار الكفاءة والاستحقاق والارتقاء بمستوى الليبيين الذين حرّموا من فرص التدريب والتأهيل الملائمين هو الأساس لتجنب المحاصصة الفئويّة والولاءات الخاصة في تقلد الوظائف والمناصب بالدولة الليبية، ذلك أنّ اعتماد هذا الأساس هو الضّامن لاحترام قاعدة تكافؤ الفرص كمبدأ دستوري وإنسانيّ مُتعارف عليه.

وفي إطار النقاشات حول معياري الكفاءة والجدارة، قدّم بعض المشاركون مُقترحات تفصيليّة تضمّن بعضها استثناءات للمبادئ سالفة الذّكر:

أ. الحاجة إلى اعتماد معايير استثنائيّة لدعم حضور بعض الفئات في الوظائف الحكوميّة والمسؤوليّات العليا بما يفسح المجال لتمثيل النساء والشباب ويسمح بضخّ دماء جديدة في دواليب الإدارة والمؤسسات وذلك دون السّقوط في التّقسيم الفئوي والمناطقية.

ب. تجديد القيادات الحكوميّة والإدارية دون اللّجوء إلى إقصاء أصحاب الآراء السياسيّة المخالفة وخاصة الخبرات التي عملت في مؤسسات الدولة قبل سنة 2011.

ت. يجب أن تمثّل نظافة اليد وبراءة الذمة المالية قاعدة أساسيّة في التّعيينات للمناصب العليا ولجميع الوظائف العامّة، وبمقتضى ذلك لا يحقّ لمن صدر في حقّهم حكم قضائيّ باتّ ونهائيّ في جنحة أو جناية تهمّ قضايا المال العام أن يُولّوا مسؤوليات جديدة.

ث. يُلحّ قسم من المشاركين على أن المسؤولية تعني نكران الذات وهو ما يستوجب التنحي الطوعيّ للشخصيات الجدليّة وأصحاب الانتماءات الحزبية بما يسمح بانتقال سلس إلى مرحلة الاستقرار.

2.1.3 ضمانات الولاء والإخلاص للوطن:

يُتفق قسم واسع من المشاركين في المسار التّشاوريّ على شرط حيافة الجنسيّة الليبيّة حصرا دون غيرها، إذ يتنافى تقلد الوظائف السياسيّة والحكوميّة والأمنية مع وضعية ازدواجية الجنسيّة. وذهب البعض إلى اعتبار هذا الشّروط غير قابل للتفاوض والتنازل لأنه يمس من الأمن الوطني الليبيّ. وهو شرط لا يتنافى مع الحقوق الأساسيّة ويتمّ العمل به في عديد الدّول ذات التقاليد الديمقراطيّة العريقة.

في المقابل طفت على سطح النقاشات حول شرط الجنسيّة الليبيّة بعض الاختلافات والنّقاط التفصيليّة، نسوقها فيما يلي:

أ. يدعو البعض إلى تعميم هذا الشّروط على كلّ الوظائف بالاستناد إلى القوانين الليبية النافذة والخاصة بالجنسية والملاكات الوظيفية. ويذكرون على وجه الخصوص قاعدة عدم امكانية الجمع بين جنسيّتين وهو ما عزّزته أحكام قضائية صادرة بعد سنة 2011.

ب. أكد بعض المشاركين على ضرورة اعتماد الرقم الوطني كمعيار لتولّي الوظائف العامة. وطُرح هذا المعيار بهدف محاربة ازدواجية الوظائف وتراكم المرتبات بما أدى إلى إهدار ميزانية الدولة. بيد أن هذا المعيار يعكس القلق الموجود لدى شرائح اجتماعية مهمّة من الليبيين بخصوص الهجرات الوافدة والهوية الوطنية.

ت. في المقابل ينبّه قسم آخر من الليبيين من مغبّات تعميم شرط الجنسية على كلّ الوظائف ويشيرون إلى جملة من الاعتبارات تتمثّل فيما يلي:

- النطاق الزمني: الحاجة إلى انتظار الدّستور التّوافقيّ الذي يحدّد شروط المواطنة الليبيّة من حيث الحقوق والواجبات.
- مجالات تطبيق شرط الجنسية: حيث أنّ أغلب الوظائف العامة ليست سيادية أو سياسية، فإنّه من غير المفهوم حرمان من لم يتوفّر فيه شرط الجنسية أو من لم يتحصّل بعد على الرقم الوطني من ممارسة بعض المهامّ والوظائف، لا سيّما أولئك الذين يحظون بثقة وتزكية محليّة. كما أنّ تعميم هذا الشرط قد يتسبّب في نوع من الإقصاء للكوادر الليبية التي تحصلت على جنسيات أخرى وتهميش جزء من الخبرات التي تحتاجها بعض القطاعات.
- أشار بعض المشاركين بخصوص مسألة الرقم الوطني إلى ضرورة وضعها في سياق تاريخ المؤسسات الإدارية الليبية وبالاستناد لمبدأ استمرار الأعمال القانونية للدولة. وعليه فإنّه ينبغي التعامل بمرونة مع الأفراد غير الحاملين للرقم الوطنيّ فيما يخص بعض الوظائف المحلية وغير القيادية، لا سيّما إذا تأكّدت الحاجة إلى الموارد البشرية المتاحة في مهن ومناطق يندُر وجود مترشحين فيها. وغالبا ما تتم الإشارة بهذا الخصوص للتشريعات الدوليّة المقارنة حيث يمكن للأشخاص المقيمين ممارسة بعض الوظائف العامة دون أن يكونوا حاملين لجنسية دولة الإقامة.

3.1.3 الآليات الموضوعية للرقابة على التّعيينات الحكومية والإدارية

يشير قسم واسع من المشاركين إلى أنّ الإشكاليّات في التّعيينات الحكومية أو الإدارية لا تقتصر على المعايير المرتبطة بالأشخاص من زاوية انتماءاتهم وكفاءاتهم، وإنّما ترتبط كذلك باليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة لتطبيق هذه المعايير. وفي هذا الإطار تمّ تسجيل جملة من الاقتراحات:

أ. يجب أن تكون المسابقة الوطنية الطريقة المُتبعة للوظائف الحكومية بما يُحقّق المساواة ويحول دون المحاباة والمحسوبية.

ب. ضبط التوصيف الوظيفي لتجنّب أيّ خلط أو فساد.

ت. يجب أن يتم الإعلان عن الوظائف الإدارية الشاغرة بوسائل تجعل المعلومة في متناول الجميع من مرشحين مفترضين ومراقبين ومؤسسات مجتمع مدني ورأي عام وطني.

ث. تحديد مدّة ولاية أية وظيفة حكومية أو عليا بحيث لا تتجاوز أربع سنوات.

ج. الالتزام بتقديم تقارير الذمة المالية قبل مباشرة المسؤوليات الحكومية والوظائف العليا.

ح. تأسيس معهد الإدارة الحكومية بما يؤهّل المسؤولين لقيادة المؤسسات الحكومية.

خ. قيام المؤسسة التشريعية بدور رقابي فعال في التّعيينات الحكومية والوظائف العليا.

2.3 توزيع الصّلاحيّات بين المركزيّة الوطنيّة والخصوصيّات المحليّة:

يتفق الكثير من الليبيين على أن صلاحيات الحكومة المركزيّة أو السلطة التنفيذية هي:

أ. الصلاحيات السيادية: وتشمل قضايا الدفاع والأمن القومي، والعلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، وإدارة المنافذ والجمارك وقضايا الجنسية والهجرة واللجوء.

- ب. الصلاحيات الاستراتيجية: وضع الخطط الوطنية في جميع المجالات وخاصة الإشراف على إدارة المؤسسات المتصلة بالأمن القومي والمصالح الاقتصادية الحيوية وتطوير منظومة الاتصالات وشبكة المواصلات.
- ت. الصلاحيات التنظيمية: من مهام الحكومة تنظيم إدارات الدولة وضبط العلاقة بين المتدخلين والمؤسسات في القطاعات المختلفة من خلال اقتراح القوانين ووضع المعايير وإصدار اللوائح والحرص على احترامها.
- ث. الصلاحيات التوزيعية: وتتمثل في إدارة الموارد الوطنية والطبيعية وتوزيعها على المناطق والمواطنين.
- ج. الصلاحيات التَّحْكيميَّة: يرى الكثير من الليبيين الحكومة المركزية بمثابة الحَكَم الضَّامن لاحترام الدستور والمراقب لحسن سير مؤسسات الدولة والحامي لحقوق الانسان من أي انتهاك.

وإذ يتفق قسم واسع من المشاركين على اعتبار المؤسسات المحلية والبلديات بمثابة حكومة تنفيذية على المستوى المحلي، فإنَّهم يُحدِّدون اختصاصاتها وصلاحيَّاتها فيما يلي:

- أ. الصلاحيات الخدمية: توفير الخدمات العامة مثل صيانة الطرق وتوفير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والمجاري والنظافة والصحة العامة والتخطيط الحضري.
- ب. إدارة الخدمة العامَّة للمواطنين: ويتمثَّل ذلك في الإشراف على الفروع والمحلات البلدية وسير مصالح السجل المدني.
- ت. مهام الوساطة الاجتماعية: يعتبر البعض أنَّ للبلديات دوراً في قضايا المصالحة الاجتماعية ويشمل ذلك دوراً رئيسياً في تمثيل السكان المحليين لدى المؤسسات المركزية.
- ث. صلاحيات توزيعية: وتتعلَّق بدور البلديات كوحدات إدارية تُوزَّع عبرها الثروة الوطنية من خلال اعتماد ميزانيَّات و تمكينها من استخلاص وتنمية الإيراد المحلي عبر الاستثمار أو الشراكات مع مؤسسات أخرى.
- ج. صلاحيات أمنية: وتتعلَّق بدور البلديات في تنسيق الشؤون الأمنية وإدارتها على المستوى المحلي. ويمكن أن يشمل ذلك الحرس البلدي ومديريات الأمن والتشكيلات المسلحة المناطقيَّة المُتعاونة والمُكمِّلة للدور الوطنيِّ للمؤسَّستين العسكريَّة والأمنيَّة.

وبخصوص العلاقة بين الأقسام المركزيَّة والمحليَّة، فإنَّ أجوبة المشاركين في الملتقى الوطني تعكس اتفاقهم على أن إدارة البلاد هي علاقة تكاملية بين قطبين: حكومة مركزية ومؤسسات محلية، على أن تكون اختصاصات كلِّ قطب منهما واضحة لتسهيل الاستجابة لحاجيات المواطنين. بيد أنَّ هذا الاتفاق المبدئي لا يُلغي بعض التمايزات في تحديد طبيعة هذه العلاقة ونوع التوازن المنشود بين القطب المركزيِّ والقطب المحليِّ. وإذ يُعزى هذا الأمر في جزء منه إلى خصوصيَّة المرحلة الانتقالية الحالية وعدم استقرار مخرجاتها الدستورية والمؤسَّساتية، فإنَّه يعكس أيضاً ما تحتلُّه مسألة توزيع الصَّلاحيَّات بين الأقسام المحليَّة والمركزيَّة من مكانة رئيسيَّة وهو ما يجعلها موضوعاً للتفاعل السياسيِّ البَناء والنَّقاش الدائمين.

ولعلَّ المصطلحات التي وردت على لسان المشاركين في المسار التَّشاورِي تعكس ثراء هذا النَّقاش المستمرَّ حول توزيع الاختصاصات والعلاقة بين الحكومة المركزيَّة والأقسام المحليَّة، إذ هناك من يطلق على هذه العلاقة نظام اللامركزيَّة الإدارية أو اللامركزيَّة الموسعة أو النظام الفيدرالي أو الحكم المحلي. وهذا التَّعدُّد والتَّنوع إنَّما يعكس وعي الليبيين بأهميَّة اللامركزيَّة واتفاقهم دون أيِّ تحفُّظ على "النظام المركزي المرفوض" الذي حظي بجزء مهمٍّ من انتقادات المشاركين الذين شرحوا رفضهم للمركزيَّة بجملة من الاعتبارات نذكر منها ما يلي:

- أ. المركزية كتجميع وتوطين لأغلب المؤسسات الوطنية السياسية والاقتصادية والخدمية في المجال الجغرافي للعاصمة.
- ب. المركزية التي تسبب معاناة للمواطنين في إتمام إجراءاتهم الإدارية لأن قدرهم أن يكون محل إقامتهم بعيداً عن العاصمة.

- ت. المركزية التي تجعل من مناطق معينة مناطق جذب واستقرار وتجعل من مناطق أخرى مهمشة وطاردة لأبنائها.
- ث. المركزية التي تجعل من تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن محض وهم نظري.
- ج. المركزية كنمط إداري للمؤسسات العامة؛ يرفض المسؤولون في إطاره تفويض المناطق الصلاحيات الكاملة والكافية للتسيير.
- ح. المركزية كتجاوز للإدارة الجماعية ومجالس التسيير لصالح شخص المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة.
- خ. المركزية كتوزيع غير عادل للموارد والموازنات داخل البلاد وتوجيهها لمناطق دون أخرى.
- د. المركزية التي تجعل القرارات حكرا على نخبة إدارية واقتصادية بمعزل عن المؤسسات التمثيلية والرقابية.
- ذ. المركزية التي تضع القرار السياسي والحكومي بيد فئة من الليبيين منقطعة عن حاجيات وقضايا الناس على المستوى المحلي لأنها نشأت أو أقامت خارج البلاد لفترات طويلة.
- ر. المركزية التي تعني بالنسبة للبعض نظاما يترعرع فيه الفساد الإداري للمسؤولين المركزيين.
- ز. المركزية التي تعني للبعض الإهمال المعنوي للمناطق النائية.
- س. المركزية التي تعني بالنسبة للبعض إهمال ونكران جميل مدينة بنغازي وما قدمته ليبيا في كل الحقب التاريخية وانتقال جميع المؤسسات والمسؤولين الليبيين والمؤسسات الدولية لطرابلس بعد 2011.

في المقابل، فإنّ هذا الرفض متعدد الأوجه للمركزية "المقيدة" - كما وصفها البعض - لا يعني أن الليبيين متفائلون بشكل غير مشروط تجاه المؤسسات المحلية. إذ يدعو المشاركون في المسار التّشاوريّ إلى تقوية قدرات البلديات وتمكينها من كلّ الشروط الفنية والمالية لتضطلع بدورها المأمول بما يجنبها المشكلات التي تعاني منها الإدارة المركزيّة. يضيف آخرون أن برنامج "الحكم المحلي" في الحالة الليبية ليس نوعا من الإصلاح الإداري والمؤسّساتي وتأسيسا لإدارة قريبة من هموم المواطنين فحسب، وإنّما يمثّل شرطا رئيسيّاً لبناء عقد اجتماعي جديد يحمي البلاد من شُرور النّزاعات والفتن عبر إشراك أوسع للفئات والمناطق الليبية في إدارة الشّأن العام وفي مختلف القطاعات.

3.3 معايير وعوامل توزيع الموارد الوطنيّة وصرف الموازنات:

1.3.3 معايير توزيع الموارد وصرف الموازنات:

تطرح العلاقة بين المؤسسات الحكومية المركزيّة والمحلية مسألة المعايير والعوامل التي يجدر أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد والموازنات. وقد قدّم المشاركون في المسار التّشاوريّ جملة من المعايير المُقترحة في توزيع الموارد وصرف الموازنات، بيد أنّ هذه المعايير ليست أحاديّة؛ أي أنّ اقتراح أحدها لا يُلغى لا يُقلّل من أهميّة معيار آخر في توزيع الموارد. ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:

أ. **التوزيع على أساس إداري/ جغرافي:** ينطلق جزء مهم من المشاركين من مبدأ أنّ ليبيا هي تركيبيّة ولُحمة لمجموعات اجتماعية أو محلية متماهية مع وحدات إدارية. وبالتالي يجب أن يكون توزيع الموارد على أساس المناطق الجغرافية-الإدارية ممثلة في الأقاليم التاريخية الثلاث (برقة وطرابلس وفزان) أو الوحدات الإدارية المستحدثة مثل المحافظات والبلديات.

ويشدّد أصحاب هذا الاقتراح على مبدأ معاملة هذه الوحدات الإدارية على قدم المساواة وضرورة تعزيز استقلاليتها عن المركز.

ب. **التوزيع وفقا للمساهمة في الدخل الوطني:** يرى بعض المشاركين أنّ بعض المناطق في ليبيا تحتضن ثروات طبيعية بدرجة أكبر من مناطق أخرى وهو ما قد يسوّغ لها حقوقا يجب أن تتناسب مع حجم مساهمتها في الناتج الوطني الإجمالي لا سيّما على ضوء ما يترتّب عن استغلال الثروات الطبيعية

من أضرار بيئية وصحية. كما أنّ هذه النّتائج السلبية لاستغلال الثروة الوطنية تستوجب جبرا جماعيا للضرر لفائدة السكّان المحليين. وينطلق المدافعون عن هذا المعيار من حق المجتمعات المحلية في تنمية مناطقها والاستفادة من الثروات التي تزخر بها. وبقدر ما يتعلّق الأمر بالثروة النّفطيّة والغازيّة، فقد أشار بعض المشاركين إلى أنّ الموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة تشمل أيضا المياه الجوفية والمعادن والثروات البحرية.

ت. التوزيع وفق الحاجات: يدافع بعض المشاركين عن فكرة توزيع الموارد وفق الحاجات الحقيقية والفعلية. إذ يرى أصحاب هذا التوجه أنّ هناك مناطق استفادت سابقا من المجهود التنموي للدولة في حين بقيت مناطق أخرى على الهامش. وهو ما يؤهّل هذه المناطق المُهمّشة للانتفاع بمجهود إضافي واستثنائي لتحقيق حد أدنى من التنمية وتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المناطق. ويستند بعض المشاركين في دفاعهم عن هذا المعيار إلى كون المناطق النائية وخاصة الحدودية والشاسعة منها تتطلب إنفاقا أكبر في الإدارة والصيانة من مناطق صغيرة جغرافيا وقريبة من الساحل. وفي نفس الإطار أشار البعض إلى ضرورة إعادة إعمار المناطق والمدن التي شهدت مواجهات مسلحة أدت إلى دمارها، إذ تحتاج هذه المناطق لمجهود استثنائي للدولة لتأهيلها في أسرع وقت ممكن كما أنّ أيّ تأخّر في ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مفاجمة الظلم التي تعرّضت له هاته المناطق بسبب الدمار والعنف.

ث. التوزيع وفق التعداد السكاني: يرى بعض المشاركين أنّ توزيع الموارد لا يجب أن يخضع بالكامل أو في الجزء الأكبر منه للعامل الجغرافي الإداري لأنّ الإنسان هو جوهر التنمية وهو ما يتطلّب اعتبار المعيار السكاني الديمغرافي كمعيار رئيسي. وبقدر ما ينطلق المدافعون عن هذا العامل من مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين فإنّهم يختلفون في تحديد المعايير الديمغرافية التي سيتم اعتمادها:

- يطالب البعض باعتماد توزيع الموارد وفق آخر تعداد للسكان (سنة 2006).
- في المقابل يعتبر البعض الآخر أنّ هذا التعداد تمّ تجاوزه بحكم التّغييرات التي طرأت على خريطة التوزيع الجغرافي لعدد السكان. إذ شهدت الفترة التي تلت سنة 2011 حركة سكانية كبيرة تمثلت في تضخم سكاني في الغرب الليبي بسبب الجذب الاقتصادي أو استقرار النازحين داخليا.

ج. التوزيع المباشر على المواطنين: يدعو قسم من المشاركين إلى توزيع الموارد والموازنات على المواطنين بطريقة مباشرة سواء من خلال الزيادة في الرواتب والرفع من قيمة علاوات العائلة أو من خلال استبدال سياسة الدعم السلعي بالدعم النقدي. ومن زاوية عملية، يدعو أصحاب هذا الرأي إلى الالتزام بالرقم الوطني في جميع المعاملات المالية بما يمكن من الحدّ من اختلاس الأموال وضياعها في دواليب البيروقراطية وتجنب التهريب وتحقيق وفرة مالية لدى المواطنين. وبقدر ما ستسمح هذه الوفرة بإنعاش الانفاق والاستهلاك وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية، فإنّه يمكن التّفكير في آليات توزيعية غير نقدية على غرار خدمات التّأمين الصحي والاجتماعي. إنّ مناصري الآلية التّوزيعية المباشرة يعتبرون أنّه يمكن للدولة أن تطوّر آليات بديلة لضخّ الميزانيات في أجسام رخوة وما قد يحمله ذلك من مخاطر الفساد والإهدار. وبرزت في هذا الإطار اقتراحات على غرار منح الدولة لامتيازات ضريبية وتسهيلات مثل استخدام أراضي الدولة لتشجيع الاستثمار وتحفيز النموّ عوض «صرف ميزانيات يتبحّر جلّها».

2.3.3 أسس وضوابط توزيع الموارد وصرف الموازنات:

بالإضافة إلى معايير وعوامل توزيع الموارد وصرف الموازنات، يتفق المشاركون في اجتماعات الملتقى الوطني الليبي على أنّ توزيع الموارد العمومية وصرف الموازنات يجب أن يخضع إلى جملة من الضوابط والأسس بما يقلّل من مخاطر تأثير أهواء المسؤولين وتغيير الحكومات وتقلبات الظرفية السياسية. وإذا كان السعي لتحقيق العدالة هو روح المقترحات في هذا الباب، فقد حصل بعض الاختلاف في تجسيدها

بين من يطالب أن يكون التوزيع وفق عدالة مساواة أو عدالة إنصاف أو عدالة تضامنية. ومن ضمن هذه الضوابط والأسس نذكر ما يلي:

أ. أن يتم توزيع الموارد وصرف الميزانيات بعدالة وبشفافية يطمئن لها جميع الليبيين. ويجدر التذكير بأن أغلب اجتماعات الملتقى الوطني سُجل فيها التطرق لأغلب العوامل المذكورة أعلاه في التوزيع. ولدى غالبية المشاركين تبرز رغبة حقيقية في تجميع العوامل المذكورة في صيغة توفيقية واحدة تستجيب لكل منها وفق نسب حسابية محددة.

ب. ضرورة أن تكون هذه العدالة مُقننة ومؤسّساتية وتوافقية. فبقدر أهميّة تضمين العدالة كمبدأ في النص الدستوري فإن بلورة الإجراءات التطبيقية لتنزيل العدالة على مستوى توزيع الموارد يجدر أن تُترك لما بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية، ويمكن أن يُترك ذلك إمّا للمؤسسة التشريعية أو أن يفتح نقاش وطني شامل يحقّق ما يقتضيه هذا البعد من توافق واسع.

ت. في حين يتفق المشاركون على ضرورة تحديد نسب توزيع الموارد وصرف الميزانيات، فقد تعدّدت الآراء بخصوص طريقة تحديد النسب وذلك على النحو التالي:

- عبر البعض عن أهميّة تحديد نسب توزيع الموارد بشكلٍ قارٍ بما يسمح بتوضيح المسؤوليات وتحديد الواجبات والحقوق. في المقابل يقترح البعض الآخر الاحتفاظً بمرونة في تحديد النسب بشكل سنوي بما يجعلها تتأقلم مع المعطيات الموضوعية المتغيرة على غرار الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية والتقلّبات السكانية فضلاً عن الثروات الطبيعية المتأثرة سلباً أو إيجاباً بالتقديرات والاكتشافات الجديدة.
- يقترح البعض الآخر أن يخضع تحديد النسب لجهة فنية محايدة، وفي هذا الإطار أشار البعض إلى إمكانية تفعيل مجلس التخطيط الوطني الذي يتوفر على المعطيات والبيانات اللازمة من أجل ملائمة العوامل المختلفة سابقة الذكر في توزيع الموارد. إذ يكتسي اعتماد المعطيات الموضوعية والعلمية أهميّة قصوى لزرع الثقة بين جميع مكونات الشعب الليبي من خلال تفادي المزايدات المجانبة للوقائع.

4.3 البلديات كمؤسّسات لتقريب إدارة الخدمات من المواطنين

يرى أغلب المشاركين في المسار التشاركي للملتقى الوطني أن البلديات هي الأجدر بتوزيع الموارد بحكم تغطيتها لجميع التراب الليبي وباعتبارها المؤسسة الأقرب للمواطنين وفي علاقة مباشرة بشكل يومي. كما يشير الجميع إلى البلديات باعتبارها جسماً ملتحمًا بالمجتمعات المحلية ويعبر في أغلب الأحيان عن خصوصيتها.

وبهذا الخصوص، أثار عديد المشاركين مسألة انتشار الفساد في دواليب الإدارة المركزية والقطاعية وأن المجالس البلدية قد تكون بدورها أسيرة منظومة الفساد القائمة وربما أضعف في مواجهته مع هشاشة المؤسسات الرقابية والقضائية والأمنية. في المقابل يعتبر البعض أن هذه المخاوف مُبالغ فيها لكون المجتمعات المحلية والرأي العام المحلي لهما القدرة على إخضاع البلديات للرقابة الشعبية ومتابعة أوجه صرف الموازنات والأموال العامة وتنفيذ المشاريع.

في هذا الإطار وفي سبيل دعم دور البلديات عموماً وتعزيز مساهمتها في توزيع الموارد خصوصاً، يتفق المشاركون على جملة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

1.4.3 تعزيز الإطار القانوني للعمل البلدي:

- أ. يصر جميع المشاركين على ضرورة تفعيل الكامل لمقتضيات قانون 59 لسنة 2012 للحكم المحلي.
- ب. هناك من يقترح رفع اللبس عن الغموض في كثير من مسائل القانون سابق الذكر وذلك على قاعدة تشجيع مبادرات المجالس البلدية وعدم انتظار تحرك الحكومة أو السلطة التشريعية.

ت. تشكيل لجنة قانونية مشتركة دائمة من الحكومة والبلديات (أو من المجلس الأعلى للإدارة المحلية عند تفعيله الاتفاقيات السابقة) تكون مهامها:

- مراجعة وتوحيد القرارات واللوائح الصادرة عن الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الماضية.
- تفسير أي اختلاف أو تضارب في تطبيق قانون الحكم المحلي والقوانين الأخرى المرتبطة به بحيث تكون آراء هذه اللجنة ملزمة للحكومة ويمكن للمجالس البلدية الطعن فيها أمام القضاء.
- إعداد دليل إجرائي له قوة تفسيرية على أن يصدر عن جهة قانونية معتبرة بهدف تنظيم العلاقات بين أعضاء المجلس البلدي من جهة وبين المجالس البلدية والوزارات الخدمية والمؤسسات الوطنية؛
- مواكبة تنزيل الاختصاصات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي (المحافظات والمجالس البلدية) بشكل تدريجي ووفق أجندة واقعية.
- اقتراح تعديلات على التشريعات المتعارضة مع مبدأ اللامركزية والحكم المحلي.

2.4.3 العلاقة بين البلديات والعلاقة بين البلديات والحكومة:

- أ. يتفق المشاركون في المسار التشاربي على أن البلدية لا يمكنها تحقيق برامجها بدون علاقة قوية ومنتينة مع الحكومة المركزية. وفي هذا الإطار وردت جملة من المقترحات لتفادي أي لبس أو تعارض:
 - مراجعة دور وزارة الحكم المحلي لتكون أكثر فاعلية والمضي قدما نحو تأسيس حقيقي للمجلس الأعلى للإدارة المحلية ومنحه جميع الصلاحيات التي كانت منوطة بالوزارة.
 - أن يُعهد التنسيق بين البلديات والحكومة إلى أحد وكلاء الحكومة بتكليف مباشر من رئيس الحكومة.
- ب. تفعيل المحافظات كجسم وسيط بين الحكومة والبلديات. ويمكن في هذا الإطار اعتماد إجراء مؤقت يتمثل في أن يتولى عمداء البلديات مجالس إدارة المحافظات كما يمكن إحداث اتحاد بلديات بمبادرة ذاتية من أجل تسيير وإنجاز المشاريع التي تتطلب التنسيق بين مختلف الأجسام المحلية.

3.4.3 تبييد البلديات عن المعارك السياسية:

- أ. ليس من مهام البلديات المشاركة في أنشطة سياسية حزبية أو إصدار بيانات تعبر عن مواقف سياسية خلافية.
- ب. تحصين مهمة عميد البلدية من الإقالة إلا بقرار قضائي نهائي يُثبت ارتكابه جنحة أو جناية أو سقوط أهليته القانونية أو في حالات استثنائية قاهرة.

4.4.3 حصانة الشخصية الاعتبارية للبلديات:

- أ. طالب بعض المشاركين بأن يكون تأسيس البلديات الجديدة بقانون ووفق معايير موضوعية وأن لا يخضع الأمر لأهواء ومزاجية الحكومات.
- ب. هناك من يطالب بإعادة النظر في الحدود الإدارية للبلديات والمحافظات بما يتوافق مع مبادئ التكامل الاقتصادي والانسجام الاجتماعي والتضامن الوطني.
- ت. أن تقترن إعادة النظر في الحدود الإدارية أعمال تحضيرية من لجان فنية محايدة تستند أعمالها إلى استشارة عريضة للفاعلين المحليين في جميع أرجاء البلاد.
- ث. ضمان استقلالية اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية عن الحكومة واقتراح بعض المشاركين ضمها للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- ج. في سياق انتهاء العهدة الانتخابية لجلّ البلديات نهاية سنة 2018، اقترح قسم مهم من المشاركين التّعجيل بإجراء الانتخابات البلدية وهو ما قد يتطلب العمل بالفصول المتعلقة باللامركزية (من الفصل 144 إلى الفصل 154) من مشروع الدستور الحالي، وفي حال تعدد ذلك يمكن العودة إلى الإعلان الدستوري والقوانين القائمة.

5.4.3 الإدارة المالية للبلديات:

- أ. تقوم الحكومة باستشارة البلديات أو المجلس الأعلى للإدارة المحلية في إعداد الموازنات السنوية والخطط الاستراتيجية على المستوى المركزي.
- ب. يجب أن يخضع توزيع الميزانيات على البلديات لمعايير شفافة واضحة وتوافقية وأن يتم بالتشاور مع ممثلي البلديات أو المجلس الأعلى للإدارة المحلية.
- ت. معالجة التأخر في صرف الميزانيات التسييرية من خلال صرفها وتحويلها مباشرة بداية كل سنة دون تلكأ وفق آخر ميزانية معتمدة وقياسا على الباب الأول الخاص بالمرتبات.
- ث. في الجانب المالي يصر بعض المشاركين على أن ميزانية البلديات يجب أن تكون مستقلة عن موازنة الدولة وأن يقوم مصرف ليبيا المركزي بتحويل الميزانيات للبلديات مباشرة بداية كل سنة، على أن لا يعني ذلك إعفاءها من تقديم مقترح موازنتها للجهة الحكومية ومن الرقابة اللاحقة من الهيئات المختصة.
- ج. تقوم البلديات نيابة عن الدولة باستخلاص الإيرادات المحلية دون تأخير مادام عجز أو تأخر الأجهزة المختصة في القيام بالأمر سيؤدي لتفويت وضياح مداخل الدولة.
- ح. أشار جزء من المشاركين، خاصة في مدن الجنوب الليبي، إلى أن منظومة دعم بعض المواد الأساسية على غرار الوقود لا تصل إلى مستحقيها وهو ما يستوجب القطع مع المنظومة المركزية القائمة والتي تؤدي إلى مظاهر فساد متعددة، ويمكن أن يتم في هذا الإطار التفكير في منظومة دعم مباشر للأفراد والعائلات تشرف على تسييره البلديات بالشراكة والتعاون مع صندوق موازنة الأسعار مع تفعيل المؤسسة الوطنية للسلع التموينية والجمعيات الاستهلاكية.
- خ. وضع معايير الشفافية للبلديات بما يعزز حق المواطن في الحصول على المعلومة والتواصل مع السلطات المحلية.

6.4.3 توطين بعض المؤسسات والمشاريع خارج العاصمة:

- أ. توطين بعض المؤسسات والأجهزة والإدارات خارج العاصمة، وينطلق المدافعون عن هذه الفكرة من سبب عملي وأجرائي يتمثل في كون بعض المؤسسات يجب ان تكون قريبة جغرافيا من مجال عملها وتخصصها، وعلى سبيل المثال قُدم اقتراح بتوطين مديرية الهجرة غير الشرعية بالجنوب وبمدينة سبها تحديدا.
- ب. توطين المشاريع الاستراتيجية الكبيرة في البلديات التي لا توجد بها موارد محلية.

5.3 الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات السيادية الوطنية

يتفق أغلب المشاركين على أن الرغبة في السيطرة على المؤسسات السيادية والتدخل في سير أعمال الشركات العامة المكلفة بالخدمات على غرار الكهرباء والماء يشكل تهديدا لاستمرارية عملها في أداء وظيفتها الحيوية، وهو ما يتطلب أن تنأى هذه المؤسسات والشركات عن التدخل في الصراعات السياسية وأن يتم أيضا حمايتها من الابتزاز أو السيطرة عليها من جهات سياسية أو مسلحة أو قبلية أو مناطقية.

وفي سياق النقاشات، أشاد كثير من المشاركين بموظفي بعض المؤسسات الوطنية والشركات العامة الذين أبلوا كثيرا في سبيل استمرار عمل المرافق التي يشرفون عليها رغم وقوعها في مناطق اشتباكات مسلحة أو تعرضها لضغوطات متكررة من التشكيلات المسلحة. تم التنويه خاصة بموظفي الشركة العامة للكهرباء ومنظومة مياه النهر والشركة الوطنية للنفط الذين قدموا تضحيات كبيرة في سبيل توفير الخدمات لكل المناطق الليبية.

كما أشار بعض المشاركين إلى أن رقابة المؤسسة التشريعية أو مجالس الإدارة الجماعية على أعمال مدراء ومسؤولي المؤسسات الوطنية تكاد تختفي لصالح تفردهم الشخصي بالقرارات والتسيير دون ضوابط مؤسسية

أو قانونية وكأن الأمر لا يتعلق بأمانة اقتصادية وبمسؤولية عامة. وفي معرض الحديث عن الدور الاستراتيجي للدولة في الاقتصاد، شدّد المشاركون في المسار التّشاوريّ في أكثر من مناسبة على الدور الرئسيّ لمؤسّستين على وجه التّحديد لكونهما يمثّلان شريان حياة الاقتصاد الليبيّ: المؤسّسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي. وفي هذا السّياق كان التّأكيد على أهمّية أن يخضع تسيير هاته المؤسّسات لأقصى درجات الالتزام بالفاعليّة والحياد والشفافيّة والنّزاهة ونظافة اليد وأنّ ذلك يستوجب أن تكون مجالس الإدارة فاعلة بشكل حقيقي بما يمكّن من تفادي شخصنة هذه المؤسّسات وتوظيفها لطموحات شخصيّة أو فئويّة سياسيّة.

ورغم الطّابع الفنّي والتّفصيليّ لمسألة إدارة وتسيير المؤسّسات السياديّة، فقد تمّ تقديم مجموعة من الاقتراحات المطروحة للتّشاور من طرف المختصّين في مجالات القانون والإصلاح الاقتصاديّ والإداريّ ويمكن أن نلخصها على النّحو التّالي:

أ. وضع دليل عملي يكون بمثابة دستور لعمل المجالس الإدارية للمؤسّسات الوطنية والشركات العامة إلى حين الخروج من المرحلة الانتقالية وإصدار إطار تشريعي جديد. وإصدار هذا الدليل ونشره في الجريدة الرسميّة في أقرب وقت ممكن، يمكن تشكيل لجنة قانونية وفنية مختلطة من وزارة العدل والوزارات الفنية المعنية الأخرى والمحكمة العليا وإدارة القانون وإدارة القضايا وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية. وسيكتسب هذا الدليل من خلال تركيبة هذه اللّجنة القيمة القانونيّة والتفسيرية اللّازمة لتنفيذ قرارات المؤسّسات السيادية والشركات الوطنية وحسن تسيير أعمالها.

ب. تأسيس مجالس الإدارة في هذه المؤسّسات بما يعزّز شفافيّة وديمقراطية اتخاذ القرارات والقدرة على تنفيذها، وفي هذا الإطار تمّ تقديم المقترحات التّفصيليّة التّالية:

- اقترح بعض المشاركين أن يتمّ تعيين مجالس إدارة المؤسّسات السياديّة وفقا لعهددة محدّدة مسبقا ودون إمكانيّة إقالتهم بما يُحيدهم عن التّدخل السياسي والصّراعات الفئويّة.

- المُسيرون التّنفيذيون في المؤسّسات السياديّة الوطنيّة مسؤولون أوّلا أمام مجالس إدارة هذه المؤسّسات ويجب أن تكون قراراتهم خاضعة لتوجيهات مجالس الإدارة بما لا يجعلهم يتعاملون مع المؤسّسات كمزارعهم الخاصّة، كما يجب أن تلتقي مجالس الإدارة بصفة دوريّة وفقا للأنظمة والقوانين الجاري العمل بها.

- التأكيد على معايير الكفاءة العلميّة والخبرات العمليّة النّزيهة والوطنية والابتعاد عن المحاصصة المناطقيّة والحزبية عند التعيين في هذه المؤسّسات السيادية.

- ضرورة مراعاة التنوع الديمغرافي في ليبيا والتمثيل الجغرافي العادل عند التعيين في هذه المؤسّسات وإسناد المناصب القيادية فيها وذلك دون الإخلال بالشّروط سابقة الذّكر.

ت. يجب حماية المؤسّسات الوطنيّة السياديّة من التّوتّرات السياسيّة ذلك أنّ أوكد مهمّاتها يتمثّل في تسيير مُقدّرات كلّ الليبيين باعتبارها أمانة اقتصادية، كما يجب أن يخضع عمل هذه المؤسّسات إلى المعايير الأخلاقيّة الأكثر صرامة بما يعزّز الشفافيّة ويدعم شرعيّة الأجسام المشرفة على تسييرها، ولهذا الغرض قدّمت جملة من الاقتراحات التّفصيليّة نذكر منها:

- تعيين هيئة إدارية عليا مؤقتة تتمثّل مهامّها في توحيد المؤسّسات السيادية والنظر في جميع الإخلالات التي نجمت عن انقسامها وإيجاد مخرج لالتزاماتها السابقة.

- تنظر هذه الهيئة في جميع التعيينات المستقبلية في مجالس إدارات المؤسّسات السيادية والشركات العامة وتعمل على النظر في قانونيتها واحترامها للمعايير القانونيّة والفنية للتعينات في المناصب العليا.

- تتشكل هذه الهيئة بتوافق الأجسام المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي المنشود أو تنبثق من اللّجنة القانونيّة الفنية المذكورة أعلاه (النّقطة أ).

- ث. المؤسسات السيادية والشركات العامة والهيئات الحكومية (باستثناء القطاعات الأمنية أو المتعلقة بالأمن القومي) ملزمة بالشفافية في تسييرها، وهو ما يتطلب:
- نشر كل القرارات التي تفرض على الدولة أعباء مالية أو تخص التعيينات أو استحداث هيكل جديدة أو تغييرات في المؤسسات الموجودة. القرارات غير المنشورة - بشكل تسلسلي ومنشور للعموم - خاصة في التعيينات في الوظائف العليا لا يمكن أخذها بعين الاعتبار.
 - دعم الجهات القضائية والإدارية المعنية بالرقابة في قضايا الأموال وفي مقدمتها ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية ومؤسسة النائب العام والوحدات الفنية مختصة في وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي بما يمكنها من محاربة اختلاس وتبييض الأموال وضمان قيامها بدورها الرقابي على نحو مستقل ودون أي ضغوط. كما يجب أن تتعاون هذه الجهات والأجهزة وتعمل على الحد الأقصى من التنسيق من أجل جدوى ونجاعة أعمالها.
 - رقابة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على أعمال الحكومة وتسيير المؤسسات العامة من خلال إلزامية نشر المعلومة الإدارية والسماح بالوصول إليها بالإضافة إلى تفاعل المؤسسات الرقابية مع حالات الفساد - المدعومة بوثائق وقرائن - والتي يبلغ عنها المواطنون أو الصحفيون أو نشطاء المجتمع المدني.
 - ج. تطوير الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة لحماية الحدود البرية والبحرية والمنافذ والحقول النفطية، ودعمها بالإمكانات اللازمة لتنفيذ مهامها.
 - ح. التعاون الدولي لحماية مقدرات ومؤسسات الشعب الليبي:

- رغم الاتهامات التي وجهها بعض المشاركين لأطراف إقليمية ودولية بتأجيج النزاعات بين الليبيين وإرباك الوضع السياسي داخل البلاد، فقد عبّروا في أكثر من مناسبة عن أهمية القرار الدولي الحاسم الذي ساهم في استمرار المؤسسات السيادية الليبية وبقائها موحدة وعدم انهيارها. ويطالب بعض المشاركين بمواكبة المجموعة الدولية للمؤسسات السيادية والشركات الوطنية في أداء أعمالها حتى لا تتعرض للابتزاز من القوى التي تريد فرض رغبتها بمنطق الأمر الواقع. وإذ تنمّ هذه المطالب بالتعاون مع المجموعة الدولية على قاعدة احترام السيادة عن حالة فقدان الثقة في القدرة الفعلية للسلطين التشريعية والتنفيذية على حماية هذه المؤسسات، فقد تمّ في هذا الإطار تقديم هذه المقترحات التفصيلية:
- دعا مشاركون إلى الاستفادة من الآليات القانونية الدولية وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وما توفره من مساعدة تقنية وفنية في هذا المجال.
- هناك من المشاركين من يرى أن المؤسسات الرقابية والقضائية الوطنية عاجزة عن مواجهة النهب المنظم وتغول منظومة الفساد وهو ما قد يستدعي أن تقوم الامم المتحدة بدورها في حماية مقدرات الشعب الليبي، ويمكن أن يكون ذلك من خلال تشكيل مجلس الأمن لفريق خبراء اقتصادي مالي من قبيل فريق الخبراء المكلف بمراقبة حظر السلاح. على أن تكون مهمة هذا الفريق إعداد تقارير دورية تصدر على إثرها عقوبات دولية تُسلط على كل من تورط في النهب المالي بهدف تمويل الإرهاب أو المجموعات المسلحة أو تبييض الأموال أو تهريبها خارج البلاد أو التلاعب بأسعار المواد الأساسية وقوت الليبيين.

6.3 من أجل قطاع خاصّ شريك للقطاع العامّ في تحقيق ازدهار الاقتصاد الوطنيّ

إذا كان الليبيون المشاركون في المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ يُجمعون على تطوير القطاع الخاص للقيام بالأعباء التي لا يمكن للقطاع العامّ تلبيتها، فإنّ ذلك لا يلغي التمايز الواضح حول الدور المنوط بالقطاع الخاص في هذه المرحلة الانتقالية، إذ عبّر البعض في هذا الإطار عن خشيتهم من أن تتحوّل الدعوة لدعم القطاع الخاص إلى مطية لتفويض مؤسسات القطاع العام.

وفي نفس السياق، عبّر بعض الليبيين بوضوح عن رفضهم لخصخصة المؤسسات الانتاجية والخدمية لكون التخلي عن المؤسسات والشركات الوطنية بعد 2011 هو السبب الرئيسي في التردّي السريع للوضع المعيشي للمواطن الليبي، ذلك أنّ هذه الخصخصة غير المدروسة جعلت هذه الخدمات العامّة تحت رحمة التّجار السّاعين إلى الربح بعيدا عن أيّ قيمة مضافة اقتصادية حقيقية في ظلّ هشاشة الوظيفة الرقابية للدولة. وأشار المشاركون بالخصوص إلى المؤسسات المتعثّرة على غرار صندوق موازنة الأسعار وجهاز الإمداد الطّبي....

ورغم حماسة جزء مهمّ من المشاركين في الدّفاع عن القطاع الخاصّ فإنّ قسما آخر يرى أنّ خطاب دعم القطاع الخاصّ قد يخفي أحيانا رغبة بعض الأطراف في استنزاف أرصدة الدولة من النقد الأجنبي من خلال دعم المشتريات من الخارج. وفي نفس الاتجاه يطالب بعض المشاركين بالتأني في هذه المرحلة الحساسة وعدم الإقدام على رفع الدعم السلعي والإبقاء على تدخل الدولة في ضبط الأسعار وتوزيع المواد الأساسية خاصة في غياب استقرار سياسي وخطط اقتصادية واضحة.

وإذ يعبّر قسم واسع من المشاركين عن كون النّموزج الاقتصادي للدولة الليبيّ ليس محض اختيار فنّي وإنّما يستوجب نقاشا وطنيا حقيقيا تشارك فيه جميع الأطراف والجهات الاقتصادية والتمثيلية والقطاعية، فإنّ قسما آخر من المشاركين اعتبر أنّ المنظومة القانونية الاقتصادية للنظام السابق تحتاج لإعادة النظر سريعا بما يضع لبنة الأساس لنظام اقتصادي أكثر استدامة يقطع مع اعتماد الدولة على الرّيع النّفطي والغازي وإهمالها للإيرادات الضريبية المتأتية من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، وردت في اجتماعات الملتقى الوطني مجموعة من المقترحات التفصيلية:

- أ. تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص، الذي يضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص بما يجعله منبرا للحوار والتنسيق والإشراف على استراتيجية تطوير القطاع الخاص.
- ب. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنميته وتطويره.
- ت. تعزيز التعاون والشراكات بين رجال الأعمال الليبيين وحثهم على الدخول في مشاريع مشتركة تكون قادرة على المنافسة.
- ث. دعم مجالس رجال الأعمال وتشجيع الشراكات مع المؤسسات المشابهة على المستوى الدولي.
- ج. تفعيل التعاقدات والمشاريع المعطلة مع الشركات الأجنبية في جميع القطاعات لإعادة الثقة للمستثمرين الوطنيين والأجانب وإنعاش الاقتصاد الوطني.
- ح. إعادة النظر في القوانين الاقتصادية السابقة والتي تحدّ من فعالية القطاع الخاص خاصة في المجال المصرفي والمالي والاستثماري.
- خ. التخفيف من البيروقراطية الإدارية وتفعيل الحكومة الالكترونية واستغلال التكنولوجيات الحديثة.
- د. حماية السجل التجاري من التلاعبات وإتاحة المعلومات للجميع.
- ذ. حماية المنتجات الوطنية بما لا يتعارض مع مبادئ حرية التجارة.
- ر. تطوير البنية التحتية في ليبيا وخاصة قطاع الاتصالات.
- ز. دعم القطاع الخاص بالقروض والتسهيلات المالية بشروط ميسرة وتعزيز فترات السماح الخاصة بالسداد.
- س. تأهيل العناصر الوطنية المحلية وتشجيع القطاع الخاص على تشغيلها واستجلاب العمالة المؤهلة وفق شروط تعاقدية واضحة وحرفية.
- ش. الاهتمام بمشاريع التكامل الاقتصادي والاستثماري بين المدن والأقاليم مثل مشروع التكامل بين الجبل والساحل في المنطقة الغربية.
- ص. المضيّ قدما في تطوير وتنظيم المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي مع دول الجوار.

4. الباب الرابع: المصالحة الوطنيّة والعمليّتان
الدستوريّة والانتخابيّة



4. الباب الرابع: المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية

أفضت نقاشات الليبيين حول المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية في الاجتماعات التشاركية ومن خلال المساهمات عبر الموقع الإلكتروني ومُختلف منصات التواصل الاجتماعي إلى التأكيد على مُشتركات وتوافقات كان على رأسها تجاوز الماضي والتطلع إلى المستقبل وبناء الدولة عبر عملية دستورية وانتخابية مُتوافق عليها. فمن منظور عدد مهم من المشاركين، يرتبط مضي ليبيا قدما نحو المستقبل بالمصالحة بما هي جبر للخاطر قبل الأضرار واستعادة لمعاني الأخوة بين كل الليبيين. ورغم ما يعتبره المشاركون ترابطا بين المصالحة الوطنية من جهة والعملية الدستورية والانتخابية من جهة أخرى، فإنهم عبّروا عن وعيهم بأن المصالحة – ولكونها مرتبطة بجبر الخاطر – لا بد لها من عامل الزمن في حين أن الاستحقاقين الدستوري والانتخابي لا يحتملان الإرجاء وإن كانا يتطلبان تحقيق شرط التهدئة باعتباره أول مراحل المصالحة.

لقد أكدت جلّ النقاشات حول المصالحة الوطنية بأن تاريخ الليبيين وتراث أجدادهم وما يجمع بينهم من أخوة الدين والوطن كفيل بنزع كل بذور الشقاق والفتنة والتوصل إلى العدالة التصالحية وردّ الحقوق إلى أصحابها في ظل قضاء عادل ونزيه. وينوّه قسم واسع من الليبيين إلى ضرورة أن تتم المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية في كنف احترام وحدة البلاد وسيادتها أرضا وشعبا.

ورغم تعدد وجهات النظر بخصوص العملية الدستورية، فقد اجتمعت الآراء على ضرورة التوصل إلى أساس دستوري يعبر عن كل الليبيين ويحقق التوازن بين شروط وحدة البلاد وسيادتها في إطار دولة القانون والمؤسسات من جهة، وضمان الخصوصيات المحلية في إطار حكم محليّ موسّع من جهة ثانية. وبقدر ما عبّر المشاركون في المسار التشاركي عن تطلّعهم إلى إنهاء المرحلة الانتقالية والتوصل إلى حلّ دائم ووضع نهائيّ فقد أكدوا على أن ذلك يجب أن يمرّ عبر اقتراع شفاف ونزيه يُعيد الكلمة إلى الشعب الليبي وتتوفر فيه شروط الأمن بما يسمح بالتوصل إلى نتائج تعبر عن إرادة كل الليبيين دون إقصاء لأيّ طرف.

المصالحة الوطنية

رغم ما يكتسيه موضوع المصالحة الوطنية من حساسية بالغة لأبعاده التاريخية والعاطفية المُعقدة ولكونه ينطوي على جروح يميل الليبيون إلى تفادي الخوض فيها، فإنّ النقاش اتّسم بصراحة مستفيضة عبّر فيها المشاركون عن مكامن خواطرهم دون أن يُغفلوا ما يجمع الليبيين وما يوحدهم ديناً ودماً وتاريخاً مشتركاً وعلاقات مصاهرة ممتدة في كل ربوع ليبيا. وبهذا المعنى، فقد مثلّ النقاش حول المصالحة الوطنية فرصة استثنائية لتأكيد وحدة المجتمع الليبي وترابط وشائجه فضلا عن تطلّعه لعدالة تصالحية تؤسس لكل الظروف الملائمة لمواطنة ليبية جامعة. وإذا كانت المصارحة أولى خطوات المصالحة، فقد سمحت نقاشات المشاركين التي تميّزت بصراحة فائقة بقطع أشواط مهمة في الطريق إلى مصالحة شاملة وعميقة بين الليبيين.

1.4 في الحاجة إلى المصالحة الوطنية الليبية

يتفق المشاركون في المسار التشاركي للملتقى الوطني الليبي في كل المدن الليبية وفي الخارج على اعتبار المصالحة الوطنية ركنا رئيسياً في بناء الوطن واستقراره. وسواء اعتبرها البعض واجبا شرعياً أو ضرورة سياسية، أو اعتبرها البعض الآخر مصلحة اجتماعية فضلا عن كونها قيمة إنسانية، أو اعتبر آخرون بأنّ المصالحة هي خلاصة كل تلك الضرورات والقيم والمصالح، فإنّ الليبيين يجمعون على أنّ «ليبيا في حاجة لتحقيق المصالحة الوطنية والاستفادة من حركة التاريخ التي شرحت كيف قررت بعض المجتمعات

طي صفحة الماضي من الظلم والاستبداد» وهو ما يستوجب «العمل الجاد من أجل تفعيل دور المصالحة الوطنية ودعمها بكل الإمكانيات لإيجاد الحلول بين المدن الليبية وانتهاء الخلافات بينها..»، كما أنّ غاية هذه المصالحة هي «ترميم النسيج الاجتماعي الليبي في إطار الدولة الوطنية المدنية بما ينتج توافقاً وطنياً ليبيا على شكل الدولة والاستفادة من الموارد والثروات الوطنية، وإدارة مؤسسات الدولة بما يحقق الوحدة الاجتماعية والجغرافية».

إنّ المصالحة من منظور المشاركين في المسار التّشاوريّ تكتسي بُعداً نفسياً قد يكون أكثر أهميّة وأشدّ خطورة من كلّ التّعويضات الماديّة عن الأضرار التي لحقت بالأفراد والعائلات والمدن في سياق الأزمة المتواصلة منذ 2011، ويتعلّق الأمر هنا بـ «جبر الخواطر» الذي يُقدّمه الكثيرون على جبر الأضرار. وفي جوهر جبر الخواطر يكون الاعتراف والإقرار باقتراح الخطأ في حقّ الأخوة في الدّين والوطن والدّم. فأيّ خلاف سياسي أو فكريّ أو فئويّ أو مناطقيّ يبرّر انتهاك حرمة الليبيين في دمهم وأملآكهم وأعراضهم؟ وأيّ بناء ممكن لدولة الليبيين - كلّ الليبيين - ومؤسساتها دون التّهدئة ومباشرة المصالحة بطريقة جدّية وعميقة؟ أليست حاجة الليبيين إلى المصالحة من حاجتهم لبناء وطنهم ودولتهم ومؤسساتهم؟

2.4 المصالحة: مسار ليبيّ وطنيّ سياديّ

كان إجماع قسم واسع من المشاركين في الملتقى الوطنيّ واضحاً بخصوص شرط رئيس لأيّ مسار تصالحيّ ناجح: وطنيّة المصالحة وطابعها السياديّ. وبهذا الخصوص، يؤكّد المشاركون على أنّ المصالحة الحقيقيّة النّابعة من ضمائر الليبيين وأفئدتهم، لا بدّ لها أن تستكمل طريقها وتتوّج في جوّ أخويّ وعائليّ ليبيّ، قوامه أن لا بديل للعيش المشترك إلّا المزيد من التّضامن والأخوة والصّفح الجميل، ذلك أنّ الليبيين قادرون على إيجاد الحلول لأعقد المشاكل بشرط تفادي كلّ أشكال التّدخل الخارجيّ بما في ذلك التّدخلات التي قد تنطلق من أصدق النّوايا.

وبقدر أهميّة أن تكون المصالحة وطنيّة، فقد تداول المشاركون في جملة من النّقاط التي اعتبروها توافقية ومن شأنها أن تحقّق توافقاً ليبياّ واسعاً:

أ. إنّ مسار المصالحة الوطنيّة يستمدّ قوّته وشرعيّته من تراث الآباء والأجداد والمُشتركات التّاريخيّة العميقة بين الليبيين التي كرّست قيم التّأخيّ واللّحمة الاجتماعيّين، بيد أنّها «لا مصالحة اجتماعية وطنية دون مصالحة سياسية ولا مصالحة سياسية دون مصالحة اجتماعية»

ب. إنّ المصالحة بين أبناء ليبيا إنّما تستمدّ طابعها الوطنيّ من عدم إقصاء أيّ طرف أو تهميشه، وهو ما يعني إعلاء قيمة المواطنة والتّعاطيّ معها بكلّ نزاهة وحمائيتها من كلّ دوائر الاستغلال السياسيّ والفئويّ.

ت. إنّ مسار المصالحة مسار وطنيّ سياديّ وأنّ الليبيين هم الأقدّر والأجدر بقيادته والإشراف عليه، وهو ما يعني «أنّ جلسات الحوار ليبياّ ليبيا، وإبعاد كلّ القوى الخارجيّة عن جلسات الحوار ولو بصفة مراقب».

ث. في حين يجمع المشاركون على أنّ الدعم الدوليّ لجهود المصالحة بادرة إيجابيّة تدلّ على صدق أشقّاء وأصدقاء ليبيا في دعم الاستقرار، فإنّه لا بدّ من تحييد المصالحة الوطنيّة عن كلّ التّدخلات الخارجيّة الهادفة لتوتير الجوّ بين السياسيّين وتوظيف طموحاتهم لخدمة أجندة خفيّة بما يحول دون التّوصّل إلى مصالحة حقيقيّة ذلك أنّ «أحد أهمّ ثوابت» المصالحة الوطنيّة يتمثّل في «تجريم الاستقواء بالأجنبيّ في المستقبل والقبول بالإرادة العامة للمجتمع الليبي بعيداً عن أزيغ الرصاص والأعمال الدموية».

في المقابل، أشارت بعض المجموعات إلى أن حاجة الليبيين إلى الاستفادة من التجارب الدولية في المصالحة قد تستدعي تشريك الأمم المتحدة في تسهيل هذا المسار والإشراف عليه.

3.4 الشّروط الرئيسيّة للمصالحة الوطنيّة: جبر الخواطر والأضرار وردّ الحقوق في كنف القضاء النّزيه والعدالة النّصالحية

بقدر ضرورة المصالحة الوطنيّة المأمولة وحاجة الليبيين لها، فإنّها تتطلّب تحقيق جملة من الشّروط الماديّة والمعنويّة. ذلك بعض الأحداث المؤسفة منذ سنة 2011 قد أدت أحيانا إلى زعزعة النّسيج الاجتماعيّ واهتزاز النّفّة بين بنات وأبناء الوطن الواحد. وفي معرض حديثهم عن شروط المصالحة، يتفق الليبيون على ما يميّز الإنسان الليبيّ من قيم الشّهامة والمروّة والشّرف وهو ما يجعله أقرب إلى الصّفح والعفو منه إلى شوائب الحقد والانتقام. بيد أن ذلك لا ينفي حاجة ليبيا إلى مصارحة شاملة تعقبها مصالحة حقيقة عميقة تكون إحدى نتائجها جبر الأضرار الماديّة للأفراد والمجموعات والمدن التي نُكبت في بنيتها التحتيّة وممتلكاتها طوال السّنوات الماضية.

- وانطلاقا من أهميّة مسألة المصالحة، فقد سجّل المشاركون اتّفاقا واسع النّطاق على جملة من الشّروط تتمثّل فيما يلي:
- إنّ جبر الخاطر مُقدّم على جبر الضّرر، فهو شرط رئيسيّ للمصالحة لكونه يشمل الإقرار بالأخطاء والمسؤوليّات، ويرى المشاركون بهذا الصّد أن الليبيين ما يكفي من الشّجاعة والجرأة للعفو والصّفح وتجاوز آلام الماضي بهدف بناء المستقبل.
 - إنّ جبر الخواطر على أهمّيته لا يقلل من ضرورة تعويض المتضرّرين وجبر ما لحق بهم من انتهاكات ماديّة ومعنويّة وإعادة إعمار ما خربته الحروب، وهو ما يستوجب صرف الاعتمادات الماليّة اللازمة لذلك.
 - إنّ القضاء النّزيه والعدل شرط ضروريّ من شروط المصالحة خاصّة فيما يتعلّق بالجرائم الجنائيّة على غرار القتل والخطف والنّهب.
 - يتفق كلّ الليبيّين على ضرورة إيجاد توازن بين الحقّ في النّقاضي النّزيه من جهة وتمكين الليبيّين - متى استقرّت مؤسّسات الدّولة - من منظومة عدالة تصالحية تحقّق المصالحة الاجتماعيّة وتستفيد من التجارب الدوليّة المماثلة.

وبقدر الطّابع الوطنيّ الذي يشمل كلّ المناطق للمصالحة الشّاملة، فإنّ ما جرى من أحداث منذ سنة 2011 يُضفي على هذا المسار خصوصيّات محليّة قد تتطلّب بعض الشّروط الإضافيّة. وفي حين يلحّ المشاركون على أنّ المصالحة لا تعني الإفلات من العقاب بالنّسبة للذين ارتكبوا جرائم في حقّ الإنسان، فقد تمّ تقديم جملة من المُقترحات نذكر منها ما يلي:

- الفصل بين القضايا ذات الطابع السياسيّ الناتجة عن الأزمة الراهنة والمسائل المتعلّقة بما وقع في السنوات الماضية منذ 2011، إذ يجب التمييز بين الجرائم المُرتكبة في حقّ مواطنين ليبيين وما يقترن بأداء الواجب.
- إصدار عفو عام عن الفترة التي وقع فيها النزاع.
- إطلاق سراح كافة المساجين السياسيين دون شرط أو قيد.
- ضمان حق العودة الآمنة لكلّ المهجرين والنازحين داخل وخارج الوطن إلى بيوتهم وأهلهم ومساعدتهم في ذلك.
- حسم مسألة الأرقام الإداريّة والوطنية والحقّ في المواطنة.
- توحيد المؤسّسة العسكريّة والأمنيّة ونزع سلاح كلّ «الميليشيات الخارجة عن القانون».

ولمّا كان تراث الليبيين وتاريخهم القريب والبعيد زاخرا بتقاليد المصالحة ومعاني العفو والصّفح والتّجاوز، فقد طفت على سطح النقاشات في المسار التّشاوريّ مُقترحات تصبّ في خانة تفعيل المصالحة وبلورة أشكالها وآليّاتها العمليّة انطلاقاً من ممارسات فضلى يعرفها الليبيون حقّ المعرفة ودأبوا على تكريسها لاستعادة اللّحمة المُجمعيّة في كلّ المراحل الصّعبة التي شهدتها بلادهم:

أ. إيجاد ميثاق وطني أو خارطة لمبادئ المصالحة الاجتماعية بين المناطق الليبية بالاعتماد على مبدأ الوحدة الوطنية والتداول السلمي على السلطة.

ب. تشكيل لجان متكوّنة من الحكماء والحقوقيين وعلماء الاجتماع والمختصين في الدعم النفسي بالإضافة إلى المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، ويكون الهدف من هذه اللّجنة البحث والنظر في اسباب الخلافات ووضع الحلول وتقديمها الي السلطة التّنفيذيّة.

العمليتان الدستوريّة والانتخابيّة: شرط إنهاء المرحلة الانتقاليّة

إنّ تطلّع المشاركين وتشديدهم على ضرورة إنجاح العمليّتين الدّستوريّة والانتخابيّة ينبع في جزء مهمّ منه من حالة الضّجر الجماعيّ إزاء مراحل انتقاليّة لا تنتهي إحداها إلا لتبدأ أخرى. وفي كلّ الاجتماعات التي عُقدت في كلّ المدن الليبيّة، لا يتحقّق المشاركون على إدامة عجز النّخب السياسيّة الليبيّة عن وضع حدّ لدوامّة الانتقال ويهمزون تلميحاً أو تصريحاً إلى مصلحة بعض الأجسام والأشخاص في تواصل هذه الحالة الانتقاليّة العبيّنة. وبقدر ما يذكر المشاركون بما عانته ليبيا طوال عقود من تهافت أسس الحكم وخضوعه لأمزجة شخصيّة ومعايير غير موضوعيّة، فإنّهم يرفضون رفضاً مطلقاً إجراء انتخابات تتمخّض عن جسم لا ينضبط لصلاحيات أو شروط أو يلتزم بمنطق المؤسّسات والدّولة. وبهذا المعنى، وأياً تكن الظروف، فإنّ المشاركين يرفضون " توقيع صكّ على بياض " لصالح أيّ جسم مُنتخب مُقبل، ويلحّون على أنّ أوّل شروط الانتخابات هو إقرار أساس دستوريّ يتوافق عليه الليبيون ويرضون عنه رضا تامّاً فلا يشكّون في شرعيّته وشرعيّة ما ينبثق عنه. وإذا كان المشاركون لا يتردّدون في التّعبير عن تذمّرهم - وأحياناً يأسهم - من النّخب السياسيّة على تعدّد تياراتها وتوجّهاتها، فإنّ بصيص أمل لا يزال يحدهم في أن تضطلع الأجسام القائمة بدورها وتحتمل مسؤولياتها في إيجاد مخرج يسمح بالتوصّل إلى أساس دستوريّ توافقيّ وإنهاء المرحلة الانتقاليّة

4.4 الأساس الدّستوريّ المأمول: القيم والمبادئ

يجمع المشاركون في المسار التّشاوريّ - وربّما قسم واسع من المواطنين الليبيين - على أنّ الأساس الدّستوريّ المأمول، وبمعزل عن مضامينه التي قد تحتل تعدّداً وتنوعاً في الآراء، لا بدّ له أن يكون توافقيّاً مُعبّراً عن أعماق الضّمير الجمعيّ لليبيين بما لا يجعله موضوعاً للتشكيك في الشّرعيّة أو مدخلاً لتوليد أزمة جديدة. وعليه، فإنّ الأساس الدّستوريّ الذي تُقام على أساسه الانتخابات، ملك لجميع الليبيين وهو يستجيب وفقاً للأغليبيّة السّاحقة من المشاركين إلى جملة القيم والمبادئ التّاليّة:

أ. أن يتمّ النّعاطي مع الأساس الدّستوري بطريقتة موضوعيّة وعقلانيّة والابتعاد عن كلّ التّوترات الأيديولوجيّة، وهو ما يتطلّب أن يكون الأساس الدستوري معبّراً عن الهوية الجامعة لليبيين وخصوصيّاتهم مع الالتزام بكافة العهود والمواثيق والاتفاقيّات الدّوليّة.

ب. الدّولة المدنيّة التي «تضمّ كلّ مكونات الشّعب الليبيّ دون إقصاء لأحد»، ذلك أنّ أيّ دستور ليبيّ مأمول «هو الضّمان العادل والموثوق لمكونات ليبيا».

ت. أن يضمن الأساس الدستوري الحريات وحقوق المواطنين في الحياة الكريمة ويحدّد واجباتهم بعيدا عن أي اعتبارات مناطقيّة أو فئويّة وأن يعبر عن ضمير الشعب الليبي وسيادته، كما أنّ الحقوق الأساسيّة يجب أن تكون مكفولة بمعزل عن كلّ التّجاذبات السياسيّة ذلك أنّ «الحقوق لا يُستفتى عليها».

ث. أن يضمن الدستور الفصل بين السّطات وينظّم العلاقات بينها بشكل متوازن.

5.4 ضمان التّمثيل العادل لكلّ المكوّنات المجتمعيّة عبر تكريس الانتماء الوطنيّ الجامع واستحقاقات المواطنة

ما من فكرة ومعنى حظيا بإجماع المشاركين في كلّ اجتماعات المسار التّشاوريّ بقدر ما حظيت به معاني الانتماء إلى ليبيا والاعتزاز والفخر بها: وحدها ليبيا الوطن الجامع الذي يُؤاخي ولا يفرّق، الذي يوحد ولا يشثّت، ليبيا شرف الأجداد الموروث وأمانة الأبناء والأحفاد، وحدها ليبيا والتعلّق بها والفخر بالانتماء إليها حظيا بإجماع واضح لا لبس فيه. وكما جاء على لسان أحد المشاركين، فإنّه وبمجرد «أن يكون أحدنا مُنتميا لليبيا، فإنّ ذلك ينفي صفات الغالب والمغلوب، وما من نصر يتحقّق لأيّ لبيبيّة أو لبيبيّ إلاّ وكان شرطه عزّة ليبيا ومناعتها، وما من ضيم يلحق بلبيبيّة أو لبيبيّ إلاّ ولحق بلبيبا وبكلّ بنات الوطن وأبنائه مثله أو أشدّ منه». ومن هذا المنطلق، فإنّ المشاركين في المسار التّشاوريّ يرون أنّ أحسن طريقة لـ «ضمان التّمثيل العادل لكلّ المكوّنات المجتمعيّة» يكون بتكريس الانتماء الوطنيّ، بل إنّ بعضهم يعبر عن عدم ارتياحه لمصطلح «المكوّنات»، إذ ليس في ليبيا إلاّ مكوّن واحد هو الشعب الليبيّ، وإنّ تنوّعت الألسنة والثقافات. وتأكيدا على المُشترك العميق بين الليبيين، فإنّ المشاركين في المسار أكّدوا على التّقاط الجوهرية التّالية:

- أ. إنّ ما يجمع الليبيين هي هويّتهم الوطنيّة الليبيّة والتي يمثّل تعدّدها وتنوّعها الدّاخليّ عامل ثراء وعنفوان رئيسيّين لكلّ الليبيين، إذ ليس في ليبيا أقلية وأغليبيّة، كما أنّ الليبيين شركاء في الوطن الواحد تجمعهم المواطنة في السّراء والضراء رغم كلّ ما مرّ على ليبيا من ظلم وتهميش.
- ب. يقرّ المشاركون في المسار التّشاوريّ للملتقى الوطني بتفاوت درجات الظلم والتهميش اللذان لحقا بكلّ الليبيين دون استثناء، وهو ما يستوجب اتّخاذ إجراءات من شأنها أن تعالج جذور هذا التهميش ولكن دون السّقوط في فخّ المحاصصة.

وإذا كان الليبيون معنيّين بردّ الحقوق وضمانها لكلّ إخوتهم الذين عانوا من تهميش دورهم السّياسي والاقتصاديّ وحقوقهم الثقافيّة وخصوصيّاتهم التّاريخيّة، فإنّ قسما مهماً من المشاركين يشير إلى أهميّة توفير ضمانات إضافيّة نذكر منها ما يلي:

- أ. التّنصيب على الحقوق اللغويّة والثقافيّة واحترام الخصوصية الثقافيّة لبعض المناطق..
- ب. بقدر التأكيد على رفض المحاصصة، فإنّ وجود منظومة محاصصة ضمنيّة في بعض المؤسّسات والأجسام هو الذي يؤدّي إلى مطالبة بعض الفئات بحصص سعيا إلى تحقيق المساواة الفعلية على أرض الواقع.

6.4 الطّريق إلى الدّستور: تعدّد آراء الليبيين وتوجّهاتهم

بقدر الاتّفاق على أهميّة أن تحظى العمليّة الدّستوريّة بأكبر قدر من الإجماع والتّوافق، فإنّ آراء الليبيين كانت متعدّدة بخصوص أحسن السّبل للمضيّ قدما في هذه العمليّة، ويرتبط هذا التّعدّد في الآراء بطبيعة الأساس الدّستوريّ المأمول، وإنّ كان يجب الاتّفاق على نصّ دستوريّ مكتمل البناء قبل الانتخابات أم أنّ هذا الأساس الدّستوريّ يُمكن أن يقتصر على القيم الكبرى التي تجمع الليبيين مُرفقة بالخصائص الرئيسيّة لصلاحيّات الجسم المُنتخب وحدودها فضلا عن علاقته ببقية السّطات.

• أولاً : هل يجب الاتفاق على نصّ دستوريّ مُكتمل البناء قبل الانتخابات؟

في حين يرى بعض المشاركين في المسار التّشاوريّ أنّه لا بدّ من التّوصّل إلى بناء دستوريّ مُكتمل البناء ومُتوافق عليه قبل الانتخابات المُقبلة، فإنّ قسماً مُهمّاً عبّر عن اقتناعه بأنّ موضوع الدّستور النّهائيّ يحتاج إلى مزيد من الوقت، ذلك أنّ الاتفاق على الدّستور لا يكون إلّا في إطار الأمن والاستقرار، وهو ما يتطلّب استكمال بناء مؤسّسات الدّولة وتنظيم انتخابات قائمة على أساس دستوريّ توافقيّ جزئيّ بما يُخرج الليبيين من حالة عدم وضوح الرّؤية والغموض. وفي هذا السياق، أشار بعض المشاركين إلى ضرورة أن يتمّ النّقاش حول المسائل الدّستوريّة في كنف سلطة موحّدة تضع حدّاً للفوضى الأمنيّة وتضمن عودة المهجّرين والنّازحين. إنّ ما يرفضه المشاركون رفضاً قاطعاً - في كلّ الحالات - هو الفراغ أو تخيير الشّعب الليبيّ بين احتمالي الاستقرار أو الفوضى، وهم يتطلّعون بهذا المعنى إلى خارطة طريق تضعهم بين خيارين: الاستقرار أو الاستقرار أيّاً تكن الصّيغ والأشكال.

• ثانياً، أيّ أساس دستوريّ لإجراء الانتخابات؟

بالإضافة إلى الاختلاف حول إمكانيّة التّوصّل إلى نصّ دستوريّ مكتمل البناء من عدمه، وإمكانيّة الاتفاق على أساس دستوريّ يمكن من إجراء الانتخابات والانتقال إلى مرحلة مستقرّة تمكّن من إقرار دستور نهائيّ، فإنّ طبيعة هذه الأساس الدّستوريّ نفسه تبقى إشكاليّة وقد تعدّدت آراء الليبيين حول هذه المسائل على النّحو التّالي:

أ. يعتبر عدد مهمّ من المشاركين أنّ الاستفتاء على مسودّة الدّستور ضرورة بمعزل عن الموقف منها، ذلك أنّ من حقّ كلّ الليبيين إعطاء رأيهم بخصوص لجنة صياغة الدّستور لكونها هيئة مُنتخبة حظيت بثقة شريحة مهمّة من الليبيين رغم الصّعوبات التي تخلّلت أعمالهما والوعي بضرورات التّوافق.

ب. يعتبر بعض المشاركين أنّ "لا بديل" عن مشروع الدّستور الذي أعدّته لجنة صياغة الدّستور المنتخبة من الشعب الليبيّ، وأنّ أية آلية أو بديل أو تعديل للدّستور القادم يجب أن يكون نابعا من الشعب الليبيّ وبإرادته الحرة دون أي تدخل خارجي، وفي نفس الاتجاه دعت بعض المجموعات المشاركة في المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ إلى الإسراع في إصدار قانون الاستفتاء على مشروع الدّستور. في المقابل، يعتبر قسم آخر أنّ إجراء الاستفتاء في حدّ ذاته من شأنه أن يمثّل تهديدا للاستقرار والسّلم الاجتماعيّين.

اعتبر جزء آخر من الليبيين أنّه في حال تعدّد التوافق على إجراء استفتاء على مشروع الدّستور الحاليّ في وقت قريب فإنّه يمكن العمل على إقرار أساس دستوريّ تعدّدت الآراء حول طبيعته على النّحو التّالي:

أ. العودة إلى دستور عام 1951 بشكل تامّ ونهائيّ، أو إقرار أحكامه بشكل مؤقت والعمل بنظام المحافظات والبلديات والمحليات للفترة الانتقالية وتجميد العمل بالمواد المتعلقة بصلاحيات الملك إلى أن يتمّ بناء الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار.

ب. العودة إلى دستور 1951 والمعدل في سنة 1963 وتنظيم الانتخابات على أساسه إلى حين التّوصّل إلى شروط التّوافق على الدّستور.

ت. تنظيم الانتخابات على أساس الإعلان الدّستوري ل2011 المعدّل سنة 2014.

ث. الاستفتاء على الفصول المتعلّقة بتنظيم السلطات في مشروع الدّستور الحاليّ بما يسمح بتنظيم انتخابات تودّي إلى وضع دائم يسمح بحوار ليبيّ ليبيّ حول الدّستور.

7.4 الانتخابات والتوافق حول قواعدها ومعاييرها: شرط أساسي لإنهاء المرحلة الانتقالية

بخصوص العملية الانتخابية، التي يعتبرها المشاركون حجر أساس في مسار بناء المؤسسات والدولة فإن غالبية الآراء تتجه إلى التأكيد على المبادئ والمعايير التالية:

أ. لا بديل عن الانتخابات للخروج من المرحلة الانتقالية وهو ما يتطلب توفير كل الشروط التي تسمح بمشاركة أكبر عدد ممكن من الليبيين في أي انتخابات مقبلة وهو ما يتطلب التوافق حول ترتيباتها وشروطها وتبسيط إجراءاتها.

ب. إن المشاركة في الانتخابات ترشحا واقتراعا حق مكفول لكل الليبيين وهو ما يتطلب رفع جميع العراقيل القانونية والسياسية وتوفير كل الشروط التحفيزية التي تسمح بالتوصل إلى انتخابات تُعبر عن الإرادة الحقيقية لليبيين.

ت. عقلنة أوجه ومعايير توزيع المقاعد الانتخابية بما يراعي البُعدين السكاني والجغرافي ويمكن من تحقيق التمثيل العادل لكل فئات الشعب الليبي.

ث. أن تخضع الانتخابات إلى الحد الأقصى من شروط الشفافية والمصداقية والفاعلية بما يسمح بتحقيق توافق الليبيين حول النتائج وبما ينهي المرحلة الانتقالية ويسمح بقيام مؤسسات قانونية ودائمة.

ج. تطوير الآليات الرقابية واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية العملية الانتخابية من التدخل الخارجي والفساد السياسي والمالي الذي من شأنه أن يشوه إرادة الشعب الليبي ويمس من سيادته.

كما أشار بعض المشاركين إلى شروط إضافية، حظي بعضها بتأييد قسم من المشاركين وبتحفظ قسم آخر نذكر منها:

أ. إنه لا يمكن التوصل إلى تنظيم انتخابات تستجيب لشروط الشفافية والنزاهة والمصداقية دون التوصل إلى حل نهائي لمسألة الرقم الوطني، بما في ذلك التثبت من مطابقة السجل المدني لمنظومة الرقم الوطني والتثبت من عدم وجود حالات تزوير أو هويات مزيفة.

ب. في حين أشار البعض إلى ضرورة إقصاء كل المتشددین والمتطرفين والشخصيات الجدلية من كل الاتجاهات فقد عبّر البعض الآخر عن ضرورة إدماج أوسع طيف ممكن من الكفاءات الليبية وتمكينهم من الترشح وتقلد المناصب السياسية العليا باستثناء من تورطوا في جرائم وجنایات بتّ فيها القضاء.

ت. عبّر بعض المشاركين عن أهمية التثبت من الذمة والكشوفات المالية لكل المترشحين بهدف ضمان الحد الأقصى من الشفافية والنزاهة.

- ث. دعا بعض المشاركين إلى أن يتم تنظيم الانتخابات بإشراف أممي.
- ج. أشارت بعض المجموعات إلى أنه لا يمكن أن تتم الانتخابات «في ظل وجود ميليشيات مسلحة خارج نطاق الشرعية، تحت أية مسميات وبأي صفة، لكونها تشكل تهديدا على المجتمع وتحول دون ممارسة الناس لحقهم في تقرير مصيرهم».
- بقدر ما أكد عديد المشاركين على أن لا بديل عن الانتخابات للخروج من المرحلة الانتقالية، فقد عبّروا في الآن ذاته عن خشيتهم من أن يؤدي غياب التوافق على شروط الانتخابات ومعاييرها إلى مفاقمة الأزمة ومضاعفة عوامل التشتت والتقسيم. وهو ما أدى ببعض المشاركين إلى التساؤل عن إمكانية إيجاد مخرج غير انتخابي إلى حين استكمال بناء مؤسسات الدولة وتوفير الأمن والاستقرار.

5. الباب الخامس: المبادئ الرئيسيّة المنبثقة
عن المسار التّشاوريّ



5. الباب الخامس: المبادئ الرئيسية المنبثقة عن المسار التشاوري

مكّن المسار التشاوري للملتقى الوطني باعتباره حدثاً تاريخياً فارقاً من لمّ شمل الليبيين بتنوّع وتعدّد توجّهاتهم وخياراتهم حول أجندة مُشتركة تتناول أهمّ التّحدّيات التي تواجه الشعب الليبيّ: الأولويات الوطنية، الأمن والدّفاع، بناء المؤسسات، الحكم الرشيد والعملية الدستورية والانتخابية.

وإذا كان من البديهيّ الإقرار بوجود اختلافات في وجهات النّظر بين الليبيين، فإنّ نقاطاً عديدة اجتمعت حولها آراء الليبيين كما تمّ التوصل إلى مقترحات مهمّة بفضل النقاشات الصادقة والمتميّزة. وعلى هذا الأساس تقدّم فيما يلي التّوجّهات الكبرى المنبثقة عن كلّ النقاشات والتي تمثّل أبواب التقرير السابقة تفصيلاً وشرحاً لكلّ أبعادها ومسوّغاتها.

1.5 أولاً: الحفاظ على وحدة ليبيا وسيادتها:

أ. الحفاظ على السيادة الوطنية ووحدة ليبيا أرضاً وشعباً شرط أساسيّ وبدونه لا يمكن لأيّ حلّ أن يكون شرعيّاً أو مُستداماً.

ب. إنّ ما يجمع الليبيين هي المواطنة والإحساس المُشترك بالانتماء إلى الوطن الواحد، وإنّ هذه المواطنة الجامعة لا تُلغى الخصوصيات المحليّة والثقافية وإنّما تُعزّزها في إطار الوطن الواحد.

ت. إنّ مبدأ الوحدة والسيادة يجب أن يتضمّن درجة مهمّة من الحكم المحليّ المستقلّ تتراوح بين اللامركزية والفيدرالية بما يمكن من تدعيم وحدة وتكامل مؤسسات الدولة الوطنية والمحلية وضمان فاعليّة أدائها.

ث. رفض كلّ أشكال التّدخل الخارجي في الشؤون الداخليّة الليبية، كما أنّ حماية ليبيا من العبث الخارجيّ إنّما يمرّ عبر وحدة الليبيين وتوافقهم.

ج. التطلّع لاستعادة سيادة ليبيا عبر التأسيس لحكم فعليّ وناجع تسود فيه الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية التي تحمي الوطن والمواطنين وتزود عن الحدود. وفي نفس السّياق، يجب أن يفضي بناء مؤسسات الدولة إلى استعادة الأصول المُجمّدة في الخارج لصالح الشعب الليبيّ ورفع حصر السّلاح بما يمكن من استرجاع الدولة لقوّتها وفرض احتكارها للعنف الشرعيّ.

ح. عقد الملتقى الوطنيّ أيّاً تكن صيغته وترتيبات اجتماعه النّهائيّ على أرض الوطن وبين ظهرانيّ الشعب الليبيّ، ويُعتبر ذلك تكريساً لمبدأ السيادة والاستقلال وتعبيراً عمليّاً عن احترام المجموعة الدوليّة للسيادة الوطنية الليبية.

2.5 ثانياً: الحكم الديمقراطيّ الرشيد والفعال:

أ. إنّ التّعيينات في الوظائف والمناصب الحكوميّة (المناصب الوزارية، الوظائف المدنيّة في المؤسسات الحكوميّة والشركات الوطنية) يجب أن تعتمد على معايير موضوعيّة كالكفاءة الفنيّة والخبرة والنّزاهة ونظافة اليد ونكران الذات لخدمة المصلحة العامّة وذلك بمعزل عن أيّ انتماء مناطقيّ أو قبليّ أو سياسيّ. ذلك أنّ اعتماد المُحاصصة المناطقيّة أو السياسيّة من شأنه أن يهدّد وحدة ليبيا وشعبها فضلاً عن كونه يمثّل عائقاً أمام إدارة مصالح الليبيين بطريقة فعّالة.

ب. إنّ ما تعرّضت له بعض المناطق من ظلم فيما يتعلّق بفرص التّعليم قد يستوجب إقرار سياسات تضامنيّة تمكّن من تأهيلهم وتدريبهم ومن ثمّة تمثيلهم على النّحو الأكثر إنصافاً خاصّة فيما يتعلّق بالوظائف الدبلوماسية. كما أنّ التّوزيع العادل للموارد والسلطات بين كلّ الليبيين من شأنه أن يكون أكثر فاعليّة لمعالجة الأسباب العميقة للخلل القائم من آليّة المُحاصصة التي يرفضها غالبية المشاركين في المسار التشاوريّ.

- ت. ضرورة أن تكون عملية التعيين في المناصب والوظائف الحكومية شفافة وأن يكون الأشخاص الذين يتم تعيينهم من أهل الاختصاص ومن المشهود لهم بالنزاهة ونظافة اليد.
- ث. يجب أن تخضع السياسات والبرامج والقرارات الحكومية لاستراتيجية واضحة تعتمد على الأولويات التي يحددها الليبيون والتي تم التنصيص على بعضها في المسار التشاوري للملتقى الوطني، ويمكن أن تتواصل عملية تحديد الأولويات الوطنية في إطار الحوار بين الأجسام الوطنية والمحلية.
- ج. يجب أن يتم تحديد مهمات وصلاحيات المسؤولين الحكوميين وحدود سلطاتهم بشكل واضح وبما يجعل ولائهم للشعب الليبي دون غيره وبعيدا عن المصالح السياسية والشخصية والفئوية الضيقة أو الانتماءات المناطقيّة، ويمثّل ذلك شرطا رئيسا للحدّ من النهب والفساد وضمان الحدّ الأقصى من الفاعليّة في إدارة مصالح الليبيين ومقدّراتهم.
- ح. يجب أن تخضع المسائل المتعلقة بالخروقات الإدارية والقانونية وشبهات الفساد إلى رقابة السلطة القضائية. ويمكن التّنصيص على دور المحكمة العليا في هذا المجال بالإضافة إلى مكتب النائب العام أو هيئة الرقابة الإدارية أو ديوان المحاسبة حسب الاختصاص. في المقابل وباعتبار أنّ القضاة لا يمكنهم أن يتخذوا قراراتهم بحرية بسبب الضغوطات والتّهديدات المسلّطة عليهم، فإنّه يجدر التّفكير في إسناد بعض مهمّات المؤسّسة القضائية إلى هيئة رقابية إدارية.
- خ. إنّ المؤسّسة القضائية في ليبيا تحظى بثقة الليبيين، كما أنّ دورها يبقى رئيسيا في كل الجهود الرامية لاستعادة الأمن وإعادة بناء الدولة وضمان السير العادي للمؤسّسات. وفي نفس الإطار، يجب توفير كلّ الشّروط الضرورية لحماية القضاء من آفة الفساد وضمان احترام قراراته بعيدا عن كلّ التّأثيرات والضّغوطات.
- د. بذل كلّ الجهود لضمان حقوق النّساء في المشاركة في العمليّة السياسيّة في ليبيا وتحقيق أمّهنّ في أن تُبذل كلّ الجهود الممكنة للتّرفيع في نسبة تمثيل المرأة في المواقع الحكوميّة والمؤسّسات الوطنيّة بما يمكنها من لعب دور رائد في كلّ المستويات المحليّة والوطنيّة.

3.5 ثالثا: الحقّ في الأمن:

- أ. إنّ الأمن حقّ أساسيّ مكفول لكلّ الليبيين في كلّ ربوع البلاد، وهو خدمة عامّة تستوجب وجود مؤسّسات عسكريّة وأمنيّة مستقلّة وقويّة تستند إلى القيم الوطنيّة وتخضع للقانون والرقابتين المدنيّة والقضائيّة.
- ب. رغم أهميّة العمل على بناء مؤسّسات أمنيّة وعسكريّة قويّة وموحّدة، فإنّ الحقّ في الاحتفاظ بالسّلاح الفرديّ لغايات الحماية الشخصية يبقى مكفولا على الأقلّ إلى حين استكمال ترسيخ مؤسّسات مستقرّة وديمقراطيّة تحظى بثقة واحترام كلّ المواطنين. بيد أنّه من المهمّ أن يتمّ تسجيل هذه الأسلحة الشخصية قصد اجتناب الاتّجار بها أو استعمالها بطريقة غير شرعيّة.
- ت. يجب أن تخضع المعدّات العسكريّة الثقيلة لسلطة مستقلّة تحظى بثقة الليبيين قصد تخزينها أو التّخلّص منها وذلك بالتّنسيق مع الأجسام المحليّة. وفي نفس السّياق برزت أسئلة حول إمكانيّة إخضاع المعدّات العسكريّة لسلطة مركزيّة قبل التّوصّل إلى حلّ دائم يضمن الاستقرار والنّظام العامّ.
- ث. يجب التّوصّل إلى حلّ وسط ومعادلة متوازنة بين الإجراءات الرّدعيّة الهادفة لنزع سّلاح الأفراد والمجموعات التي تعمل خارج الدّولة وبين الإجراءات التّحفيزيّة التي تُسهم في تشجيعهم على نزع سلاحهم طوعيا والخضوع لسلطة الدّولة.

- ج. يمكن إقرار إجراءات تحفيزية مالية لنزع السلاح بشرط توجيهها حصرا للمجموعات وتجنّب أن تتحوّل لأداة إثراء غير شرعيّ للأفراد.
- ح. انبثقت عن اجتماعات المسار التّشاوريّ مُقترحات عديدة تهدف إلى تشجيع الأفراد المنضوين في التّشكيلات المُسلّحة على تسليم سلاحهم، بعض هذه المُقترحات يتعلّق بإعادة التّأهيل عبر توفير فرص تعليميّة وتدريبية في الدّاخل والخارج أو توفير دعم لتوجيههم للقطاع الخاصّ. ويمكن إدماج هؤلاء في المؤسّسات الوطنيّة العسكريّة والأمنيّة بصفاتهم الفرديّة على أساس شروط قانونيّة تتعلّق بسجلّهم الجنائيّ وإخضاعهم لدورات تدريبية إجباريّة. كما أنّ توفير فرص عمل لائقة يكتسي أهميّة بالغة لحماية الشباب من الانخراط في التّيّارات العنيفة والعصابات الإجراميّة.
- خ. إنّ أجهزة الأمن يجب أن تكون مهنيّة وأن يعمل أفرادها في مناطقهم الأصليّة في حدود الإمكانيّات المُتاحة، في المقابل تمّ تسجيل الاتّفاق على أهميّة أن تكتسي القوّات المُسلّحة طابعا وطنيا وأن تكون تشكيلاتها مُمثّلة لكلّ المناطق بطريقة متوازنة. وفي حال تعرّضت إحدى المناطق لتهديد أمنيّ خطير يجب السّماح للمؤسّسة العسكريّة بالتّدخّل وذلك مع مراعاة الأعراف وبالتّنسيق مع المجالس المحليّة والبلديات التي تلعب في المرحلة القائمة دورا رئيسيّاً في حفظ الأمن ومصالح الأفراد والأهالي على المستوى المحليّ.
- د. يجب أن تأخذ التّرتيبات الأمنيّة بعين الاعتبار حماية المواطنين وممتلكاتهم وأن تتمّ بالتّنسيق الوثيق مع المجالس والأجسام المحليّة المعنيّة، كما يجدر التّنويه إلى الدور المهمّ الذي لعبه الشيوخ والحكماء والوجهاء المحليّون في مواجهة التّحدّيات الأمنيّة على المستوى المحليّ.
- ذ. يجب أن يتمّ تحديد صلاحيّات وسلطات مُختلف الأجسام الأمنيّة وحدودها بشكل واضح ودقيق.
- ر. يمثّل الانفلات الإعلاميّ ونتائج خطرا على أمن الليبيين وتمّ بهذا الخصوص اقتراح وضع ميثاق شرف إعلاميّ.

4.5 رابعا: وحدة المؤسّسات السياديّة الوطنيّة والمؤسّسة العسكريّة:

- أ. إنّ خطر انقسام المؤسّسات السياديّة الوطنيّة (على غرار البنك المركزي والمؤسّسة الوطنيّة للنفط وباقي الشركات العامّة) أو الازدواجية في إدارتها من شأنه أن يمثّل تهديدا رئيسيّاً لوحدة ليبيا وإهدارا لمقدّراتها ومواردها.
- ب. إنّ فشل النّخب السياسيّة وممثليهم المُنتخبين في إيجاد حلّ لمشكلة الانقسام سبب رئيسيّ في الأزمة القائمة، كما أنّ التّدخّلات الدوليّة من شأنها أن تُأجج الخلاف بين الليبيين وهو ما يستوجب أن تجتمع كلّ الأطراف السياسيّة لإيجاد الوسائل الكفيلة بتوحيد المؤسّسات والحدّ من تقسيمها.
- ت. يجب حماية المؤسّسات السياديّة والوطنية من التّوتّرات السياسيّة باعتبار أنّ أهمّ الأولويّات المنوطة بها يتمثّل في تسيير مُقدّرات كلّ الليبيين باعتبارها أمانة اقتصاديّة، كما يجب أن يخضع عمل هذه المؤسّسات إلى المعايير الأخلاقيّة الأكثر صرامة بما يعزّز الشفافيّة ويدعم شرعيّة الأجسام المشرفة على تسييرها.
- ث. يمكن تعيين أعضاء مجالس إدارة المؤسّسات السياديّة والوطنية وفقا لمدّة مُحدّدة مُسبقا ودون إمكانيّة إقالتهم بما يُحيدهم عن التّدخّل السياسي والصّراعات الفئويّة.
- ج. المُسيّرون التّنفيذيون في المؤسّسات السياديّة والوطنية مسؤولون أوّلا أمام مجالس إدارة هذه المؤسّسات ويجب أن تكون قراراتهم خاضعة لتوجيهات مجالس الإدارة بما لا يجعلهم يتعاملون مع المؤسّسات وكأنّها "مزارعهم الخاصّة" كما يجب أن تجتمع مجالس الإدارة بصفة دوريّة وفقا للأنظمة والقوانين الجاري بها العمل.

- ح. ضرورة أن تتضافر كل الجهود لتوحيد المؤسسة العسكرية بما يُبقيها بمنأى عن كل الشؤون السياسية والمدنية، وبنفس القدر يجب أن تبتعد المؤسسات المدنية والسياسيون عن توظيف المؤسسة العسكرية لغايات سياسية أو استعمال السلاح لأغراض شخصية أو فئوية.
- خ. توحيد المؤسسة العسكرية جزء لا يتجزأ من سيادة ووحدة الدولة كما أن بناء الجيش الليبي المأمول يجب أن يضع في صلب أولوياته حماية حدود البلاد ودفع كل التدخلات الخارجية.
- د. إن الطابع المهني والوطني للمؤسسة العسكرية يمثل مطلباً ليبيا رئيسياً، ذلك أن بعض التشكيلات والوحدات القائمة على أساس الولاء الشخصي أو المناطقي من شأنها أن تهدد حيادية المؤسسة العسكرية وطابعها المهني.
- ذ. تتعدّد الآراء بخصوص جهود دول الجوار في حلّ مشكل انقسام المؤسسة العسكرية، ففي حين يرحّب بها البعض فإنّ البعض الآخر يعتبر أن مسائل حسّاسة على غرار توحيد المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى موضوعاً ليبيا ليبيا.
- ر. الأفراد المنضون داخل المجموعات المسلحة لا يمكنهم الاندماج في المؤسسة العسكرية وفي الأجهزة الأمنية المُستأمنة على أمن الوطن إلاّ بعد تلقّي التدريب الفني والمهني الملائم، وبرزت بهذا الخصوص توصيات بأن لا يتمّ إدماجهم إلاّ على أساس فرديّ.
- ز. إنّ ضباط المؤسسة العسكرية الليبية ينحدرون من كلّ مناطق ليبيا وهو ما يمكن أن يجعلهم نواة المؤسسة العسكرية المهنية والموحدة المنشودة، إذ كثيراً ما تمّ تجاهل هؤلاء الضباط وتهميش دورهم في كلّ محاولات توحيد المؤسسة العسكرية، وقد عبّر المشاركون عن أملهم في أن تتمّ الاستفادة من الضباط ذوي الخبرة في كلّ مناطق البلاد.
- س. يجب أن تكون الوحدات العسكرية مُختلطة ومُمتلئة لكلّ المناطق وأن تبتعد عن كلّ ما يمكن أن يهدّد الطابع الوطني واللا فئويّ للمؤسسة العسكرية.

5.5 خامساً: حماية الثروات والمقدّرات الوطنية الليبية:

- أ. يمثّل إنعاش الاقتصاد أولوية قصوى للشعب الليبي الذي يعاني منذ بداية الأزمة القائمة من وضع معيشي صعب، وقد انبثقت عن اجتماعات المسار التّشاوريّ مجموعة من الاقتراحات نسوق منها ما يلي:
- حماية المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إدارة الموارد الوطنية الاستراتيجية، لا سيّما الشركة الوطنية للنفط، من كلّ التّهديدات وعمليات الابتزاز التي من شأنها إعاقة نشاطها أو الحيلولة دون القيام بمهامّها الموكلة لها. كما يجب اعتبار كلّ المجموعات المسؤولة عن هذه الممارسات وعن عمليات الابتزاز مجموعات خارج القانون واتّخاذ كلّ الإجراءات الردعية اللاّزمة.
 - تطلّب الوضع الاقتصادي في ليبيا المباشرة في القيام بإصلاحات تمكّن في المدى المنظور من تفادي كلّ أشكال الإهدار والتّبذير، ويجب أن تشمل هذه الإصلاحات منظومة الأجور وسياسات التّوظيف في القطاع العامّ. كما يجب أن تشمل هذه الإصلاحات القطاع المالي والبنكي بالإضافة إلى اتّخاذ كلّ الإجراءات الضّامنة لحقّ الليبيين في الكرامة فضلا عن حقوق الأجيال القادمة في الثروات الوطنية.
 - بهدف وضع حدّ لاقتصاد الرّيع والغنيمة وتشجيع المبادرة الخاصّة، يجب إزالة كلّ العراقيل أمام الاستثمار الخاصّ وتوفير كلّ الفرص الاقتصادية الممكنة خاصّة للشباب المُعرّض لخطر الجماعات العنيفة واغراءات حمل السلاح.

- يجب القيام بإجراءات عاجلة لحل مشكلة التضخم والسيولة وكل أشكال التلاعب بسعر صرف الدينار الليبي. وفي هذا الإطار يمكن الاستعانة بالخبرات الفنيّة للمجموعة الدوليّة قصد التأسيس لسياسة نقدية متوازنة ودائمة.

- يجب احترام إجراءات تعاقدية شفافة في كل الصفقات التي تعقدتها الدولة للحد من مظاهر الفساد وسوء استعمال موارد الدولة.

ب. يجب أن توفر المجموعة الدوليّة الدعم والإسناد الفنيين اللازمين لمساعدة الليبيين في تسيير مواردهم وثروتهم بطريقة شفافة وناجعة، بما في ذلك المساعدة في القدرات الرقابية وأدوات متابعة وتقييم الموازنة.

ت. يمكن للمجموعة الدوليّة أن تلعب دوراً مهماً في إسناد جهود هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة ومكتب النائب العام بالإضافة إلى الهيئات القضائية وبقية الأجسام الرقابية.

6.5 سادسا: التوزيع العادل للثروات وعوائد الموارد الليبية:

أ. إن غياب منظومة واضحة وعادلة لتوزيع الموارد وعوائد الثروات الوطنية يمثل أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في ليبيا.

ب. لا يجب أن تقتصر الموازنة العامة على النفقات المرصودة للسلطات المركزية في كل أنحاء البلاد، وهو ما يقتضي أن تتضمن الموازنة السنوية ما يلي:

- تخصيص موارد مالية للبلديات مع اعتماد جملة من المعايير الموضوعية على غرار معيار الكثافة السكانية.

- توزيع موارد مالية على البلديات أو مجموعة بلديات (في غياب المحافظات) بهدف إنجاز مشاريع تنموية وإعادة الإعمار وتهيئة البنية التحتية وذلك على أساس تشخيص موضوعي للحاجيات في كل منطقة.

- رصد جزء من عائدات الثروات الوطنية في تنمية المناطق المنتجة للنفط والتي تعاني من مشاكل بيئية وصحية متفاقمة.

ت. إن الحاجة ملحة لإصلاح الأضرار الناتجة عن تهميش بعض المناطق وذلك على أساس مبدأ العدل والإنصاف وجبر الأضرار المنجزة عن الظلم التاريخي. ويقتضي ذلك تخصيص موارد مالية لتطوير وإعادة إعمار المناطق الأكثر تهميشاً والأكثر تضرراً من النزاعات القائمة.

ث. برزت أسئلة عديدة حول قدرة البلديات في الوضع الراهن على إدارة وتسيير موازنات مالية، وهو ما يتطلب تقوية القدرات الفنيّة للبلديات وتدعيم آليات المراقبة والمتابعة قصد تفادي انتقال آفة الفساد إلى المستويات المحلية.

7.5 سابعا: تكريس الحكم المحلي والدور القوي للبلديات:

أ. تمثل البلديات عاملاً رئيسياً من عوامل الاستقرار في ليبيا وهو ما يستوجب تكريس حكم لامركزي، ذلك أن المركزية المفرطة التي ميّزت الحكم طوال عقود في ليبيا أدت إلى مشاكل لا يزال الليبيون يعانون منها إلى اليوم، ويستدعي ذلك نقل جزء مهم من صلاحيات الوزارات والقطاعات إلى البلديات.

ب. إن نجاح اللامركزية يرتبط بتقوية قدرات البلديات ودعم خبراتها، كما يمكن إعادة النظر في الحدود الإدارية القائمة للبلديات بما يجعلها أكثر ملاءمة للواقع الاقتصادي والديمقراطي والجغرافي.

- ت. في غياب المحافظات وفي ظلّ تعطّل اضطلاعها بمسؤولياتها، يجب العمل على إيجاد آليات تمكّن من العمل المشترك بين البلديات والتّضامن بينها قصد تفادي الإهدار والسّماح بديمومة أكبر للمشاريع التي يتمّ العمل عليها. وعلى هذا الأساس، يجدر العمل على تأسيس حقيقي ” للمجلس الأعلى للإدارة المحليّة ” كما نصّ على ذلك الاتّفاق السياسي الليبي لسنة 2015، إذ يمكن لهذا المجلس أن يدعم البلديات القائمة ويسهّل تكريس اللامركزية الفعلية باعتباره جسرا بين البلديات والحكومة. ولضمان حسن سير أعماله يمكن أن يضمّ هذا الجسم المنتخبين المحليين وممثلي الأقسام الوطنية والسلطات المركزية بالإضافة إلى الخبراء.
- ث. البلديات هي الأقسام الأكثر اطلاعا على الحاجيات اليومية للمواطنين ويجب إشراكها فعليًا في تقديم الخدمات وتوزيع الموارد على المواطنين.
- ج. يجب أن تلعب البلديات دورا مهما في حفظ الأمن سواء عبر المساعدة على التّعامل مع الخصوصيات المحليّة أو إسداء التّصحّح وإبداء الرأي.
- ح. العلاقة بين الحكم المحلي والحكم المركزي هي علاقة تكاملية إذ يقوّي كلّ منهما عمل الآخر، وعلى هذا الأساس يجب أن يتمّ تشريك الأقسام المحليّة في إعداد الموازنات والخطط الاستراتيجية على المستوى المركزي.
- خ. ضرورة تحييد البلديات عن المعارك السياسيّة وهو ما يستوجب أن تكون صلاحياتها خدمية خالصة.
- د. إن منظومة دعم بعض المواد الأساسية على غرار الوقود لا تصل إلى مستحقيها وهو ما يستوجب التّفكير في منظومة دعم مباشر للأفراد والعائلات عبر البلديات والقطع مع المنظومة المركزية القائمة والتي تؤدي إلى مظاهر فساد متعدّدة.
- ذ. يجب توفير الموازنات والمستحقّات الماليّة للبلديات دون تأخير كما يجب تغيير التشريعات والقوانين القائمة بالشكل الذي يسهّل عمل البلديات وتسيير مواردها الماليّة. كما يجب أن تترافق هذه التغييرات مع دعم فني وتدريب للبلديات بما يمكنها من تحمّل مسؤولياتها على أحسن وجه.

8.5 ثامنا: إنهاء المرحلة الانتقالية:

- أ. ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية والتّوصّل سريعا إلى وضع مستقرّ ودائم.
- ب. أدّى فشل المنتخبين في التّوصّل إلى مخرج من الأزمة القائمة إلى إحساس الليبيين بأنهم في انتقال لا ينتهي، وهو ما يستدعي أن تعمل كلّ الأقسام المُنتخبة على اغتنام الفرصة التاريخية لإيجاد مخرج مُشرف من المأزق الحاليّ.
- ت. ضرورة التّوصّل إلى دستور توافقيّ مُكتمل البناء يتمّ إقراره عبر التّشاور بعيدا عن كلّ التّأثيرات والتّهديدات والتّدخّلات بما يدعم الوحدة الوطنيّة.
- ث. في سياق اجتماعات المسار التّشاوريّ تعدّدت الآراء بخصوص مشروع الدّستوريّ الحاليّ. إذ عبّر بعض المشاركين عن تطلّعهم للتّوصّل إلى دستور مُكتمل البناء عبر الاستفتاء على مشروع الدّستور الحاليّ وهو ما يتطلّب المسارعة في استصدار قانون الاستفتاء. في المقابل اعتبر قسم آخر من المشاركين أنّ هذا الاستفتاء من شأنه أن يوترّ الوضع السياسيّ ويفاقم من الأزمة الحاليّة.
- ج. في حال تعذّر التّوافق على دستور مُكتمل البناء، يتّفق الليبيّون على ضرورة التّوصّل إلى أساس دستوريّ يتمّ إجراء الانتخابات على أساسه. و بهذا الصّد يدعو بعض المشاركين إلى العودة إلى دستور سنة 1951 أو دستور 1951 المعدّل سنة 1963 كأساس دستوريّ، في حين يدعو البعض الآخر إلى تنظيم الانتخابات على أساس الإعلان الدّستوري ل2011 المعدّل سنة 2014. وفي سياق مختلف النقاشات

- والمشاورات برزت آراء تدعو للاستفتاء على الفصول المتعلقة بتنظيم السلطات في مشروع الدستور الحالي بما يسمح بتنظيم انتخابات تؤدي إلى وضع دائم يسمح بحوار ليبي ليبي حول الدستور النهائي.
- ح. الرفض المطلق لأيّ مخرج دستوريّ يُخَيِّرُ الشَّعبَ الليبيّ بين احتمالي الاستقرار أو الفوضى، وهم يتطلَّعون بهذا المعنى إلى خارطة طريق تضعهم بين خيارين: الاستقرار أو الاستقرار أيّاً تكن الصيغ والأشكال.
- خ. في كلِّ الحالات، يجب مراجعة وتطوير الأجزاء التي يتمُّ اختيارها كأساس دستوريّ من طرف خبراء من الأقاليم الثلاثة تُكَلِّفهم بذلك الأجسام المُنتخبة، وقد تمَّ التعبير عن هذا المُقترح من طرف كلِّ من دعوا إلى إجراء استفتاء على أجزاء من مشروع الدستور الحالي.
- د. في سياق انتهاء العهدة الانتخابية لجلّ البلديات نهاية سنة 2018، يجدر التَّعجيل بإجراء الانتخابات البلدية وهو ما قد يتطلَّب العمل بالفصول المتعلقة باللامركزية من مشروع الدستور الحالي، وفي حال تعدُّر ذلك يمكن العودة إلى الإعلان الدستوريّ والقوانين القائمة.

9.5 تاسعا: الانتخابات الشفافة والنزاهة والأمانة:

- أ. إنّ تنظيم الانتخابات يمثّل المؤسّر الحقيقي على نهاية المرحلة الانتقالية، وفي حال لم تسمح الظروف الأمنية والسياسية الرهنة بذلك فإنّه يجب البحث عن مخرج غير انتخابي للأزمة القائمة.
- ب. يجب إزالة كل الحواجز أمام مشاركة الليبيين في العملية الانتخابية ترشّحا واقتراعا، ويشمل ذلك تبسيط شروط الترشّح. وفي هذا الإطار، تمّت الإشارة إلى أنّ مرحلة العزل السياسيّ لأنصار النظام السابق قد ولّت كما أنّ حقّ الترشّح في الانتخابات لا يجب أن يشمل من تورّطوا في ارتكاب جرائم خطيرة في حقّ الليبيين والإنسانية.
- ت. يجب توزيع المقاعد بين المناطق في أيّ انتخابات مقبلة بطريقة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار المعيارين السكاني والجغرافي وغيرها من المعايير الموضوعية.
- ث. تمّت الإشارة إلى مسألة حرمان قسم من الليبيين من الهويّات والأرقام الوطنية كما عبّر البعض عن خشيته من توطين بعض الأجانب المقيمين في ليبيا بطريقة غير شرعية ومنحهم وثائق هوية وطنية مزوّرة. وبصفة عامّة فإنّ هذه المسألة تحتاج إلى تشخيص مُحدّد وإلى معالجتها بشكل دقيق.
- ج. ضرورة الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية وهو ما يتطلّب تشريعات محدّدة بهذا الخصوص. ويمكن اشتراط كشف ماليّ لكلّ المترشّحين في الانتخابات.
- ح. ضرورة تنظيم الانتخابات في أحسن الظروف الأمنية والسياسية والقانونية والتي يمكن توفيرها في حال تمّ العمل على النّقاط المُشار إليها أعلاه.

10.5 عاشرًا: المصالحة الوطنية:

- أ. أهمّية المصالحة الوطنية باعتبارها ضرورة لاستقرار في المدى القصير وإعادة بناء الدولة على أسس السيادة والوحدة والسلم الأهليّة في المدى المتوسّط والطويل.
- ب. إنّ مسار المصالحة الوطنية يجب أن يتمّ داخل ليبيا وبين الليبيين دون أيّ تدخّل خارجيّ ومع مراعاة الخصوصيات المحليّة. كما يمكن لهذا المسار أن يُكلَّل بالنّجاح إذا ما تمعّن القائمون عليه في تراث الأجداد والأعراف والتقاليد الليبية الأصيلة وإذا ما تضافرت جهود حكماء ليبيا شيبا وشبابا.

- ت. يمكن للسلطات الليبية وللمجموعة الدولية أن تساهم في توفير أحسن الظروف لنجاح الليبيين في المضيّ قدما في مصالحتهم الوطنية.
- ث. إنّ تحقيق المصالحة الوطنية يستوجب جبر الخواطر قبل الأضرار، كما يجب العمل على التّعويض للمدن والمناطق التي عانت الأمرين بسبب الأزمة منذ سنة 2011، وقد دعا المشاركون بهذا الخصوص إلى توفير الموارد المالية الضرورية لإعادة إعمار هذه المدن وتعويض ضحايا هذ الأحداث.
- ج. إنّ المصالحة تمثّل ركنا رئيسيا من أركان مسار المصالحة الوطنية، وأنّ ذلك لا ينفى الحقّ في التقاضي متى توفّرت شروط الاستقرار والوحدة ووجود مؤسسات سيادية، ويمكن لهذا التقاضي أن يتمّ في إطار منظومة عدالة تصالحيّة يختارها الليبيون.

6. الملحقات



6. الملحقات

1.6 المنهجية

1.1.6 تصميم العملية التشاركية ومراحلها الرئيسية

ارتكز تصميم العملية التشاركية أو بالأحرى هندستها على ثلاث مراحل رئيسية: (أ) بلورة الأجندة والأسئلة التوجيهية بالاستناد إلى خطة عمل الأمم المتحدة بما هي أساس مرجعي للعملية التشاركية، (ب) تنظيم الاجتماعات التشاركية وفتح النقاش العام التفاعلي للمشاركين في المدن التي شملتها العملية و(ت) توسيع دائرة المشاركة عبر كل الوسائل الإعلامية والتواصلية المتاحة وصولاً إلى تجميع كل الآراء والتوصيات ونشرها وتلخيصها.

الأسئلة التوجيهية للمسار التشاركي: إطار تفاعلي ومن لتأطير الحوارات

في إطار اضطلاعهم بمهمة تنظيم اجتماعات المسار التشاركي، عمل مركز الحوار الإنساني على بلورة جملة من الأسئلة الإرشادية التي من شأنها أن تيسر الحوارات بين الليبيين وتشكل أساساً منهجياً للمسار برمته. وقد تناولت هذه الأسئلة القضايا الأكثر إلحاحاً من منظور الليبيين: أولويات الحكم، الأمن والدفاع، آليات الحكم الرشيد وتوزيع السلطات، المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية. ولما كانت تصورات الليبيين وأفكارهم بخصوص ما يجب أن يطرحه المسار التشاركي من أسئلة ويثيره من قضايا متعددة ومتنوعة، فقد حرصت الجهة المنظمة على التشاركون مع أوسع طيف ممكن من الأطراف الفاعلة الليبية في تحديد الأجندة المطروحة، بيد أن هذا التشاركون المسبق وعلى اتساع نطاقه لم يحل دون تفاعل الليبيين مع الأسئلة المقترحة في غضون مختلف الاجتماعات وتقديم بعض الرؤى النقدية بما أثير النقاش ومكن من طرق أبواب وموضوعات ذات أبعاد وطنية رئيسية وخصوصيات محلية شديدة الأهمية. وعليه ومن زاوية عملية، لم تكن الأسئلة الإرشادية المطروحة على المشاركين إطاراً منهجياً جامداً بقدر ما كان إطاراً تفاعلياً وديناميكياً، وهو الأمر الذي كرس الطابع التشاركي لهذا المسار وعزز من تملك الليبيين له.

الاجتماعات التشاركية: مرآة تعكس تنوع القوى الحية الليبية وتصميمها على بناء الوطن

إذا كان مركز الحوار الإنساني قد بادر في بعض الأحيان بالاتصال بممثلي المدن لحثهم على تنظيم الاجتماعات التشاركية، فإن الليبيين هم الذين بادروا في كثير من الأحيان بالاتصال بالمركز وطلب الدعم اللوجستي والتنظيمي بغية تنظيم اجتماعهم الخاص بهم بطريقة تلقائية ووفق الترتيبات الأكثر ملاءمة لسياقهم المحلي. كما أن مركز الحوار الإنساني، الذي حضر ممثلوه جل الاجتماعات حرصاً على توفير أفضل الظروف لضمان احترام الأركان الرئيسية للإطار المنهجي والأجندة الموضوعية للحوار، لم يدخر جهداً في الاستجابة لكل طلبات تنظيم الملتقى الوطني وتوفير شروط الإعداد الجيد وبلورة التقارير والمخرجات بطريقة أمينة لا لشكل المساهمات فقط وإنما لروحها ومعانيها العميقة المتصلة بما رسخ في ضمائر الليبيين من قناعات وتصورات منذ بداية الأزمة.

المشاركة: توفير أفضل شروط المشاركة الفعالة

رغم أن المشاركة في المسار التشاركي كانت مفتوحة لعموم الليبيين دون دعوة أو معايير مسبقة فضلاً عن كون الجهة المنظمة قد حرصت على أن يطّلع أكبر عدد ممكن من الليبيين على مواعيد عقد الاجتماعات ومكانها، فإنه لا مناص من الإقرار بأن جل المشاركين كانوا من صنّاع الرأي المحلي والمنتخبين وبصفة أشمل الشخصيات والأطراف المؤثرة محلياً. وحرصاً منه على أن يعبر المسار شكلاً ومضموناً عن كل الليبيين وأن يكون دامجاً لكل فئاتهم ومكوناتهم، فقد عمل مركز الحوار الإنساني على تنظيم فعاليات موجهة إلى فئات بعينها لم تشملها العملية السياسية بالقدر الكاف، على غرار المهجرين والنساء وشباب الجامعات والمدن النائية. كما استجاب المركز لبعض الطلبات الخاصة، إذ ونظراً لبعض الحالات الاستثنائية التي تتعدّر فيها مشاركة بعض المجموعات

في مناطقها، تمّ تنظيم اجتماعات منفصلة في نفس المنطقة. وفي نفس الإطار، استجاب المركز لطلب عقد بعض الاجتماعات المتعلقة بقطاعات أو مواضيع بعينها.

وبهدف لمّ شمل أكبر عدد ممكن من الليبيين، عمل مركز الحوار الإنساني - لا سيما في المدن الرئيسية التي تتميز بثقل ديمغرافي مهمّ - على تنظيم أكثر من اجتماع واحد، وفي كلّ المدن التي مرّ بها المسار التّشاوريّ، كان التّواصل الدائم والأخويّ مع الفاعلين الرّسميين والمحليّين هو القاعدة في تنظيم الاجتماعات وإنجاحها.

على أنّ الوضع الأمنيّ الهشّ وبعض العراقيل اللوجستية والعملية قد حالت دون تنظيم اجتماعات تشاورية في بعض المناطق، كما أنّ ظروف التنقل وعامل الرّمن قد منع عديد الشّخصيات من المفكرين والنّخب الليبية المتميّزة من الحضور في الاجتماعيات وهو ما مثّل حافزا رئيسا للجهد الذي بذلته الجهة المنظّمة - ولعلّها وفّقت فيه - في ترويج أدوات التّواصل عبر موقع الويب ووسائل التّواصل الاجتماعيّ.

2.1.6 الاستراتيجية التّواصلية

التّواصل المباشر:

رغم ما ينطوي عليه الظّرف الليبيّ الرّاهن من محاذير شتّى، فإنّ الجهة المنظّمة للمسار التّشاوريّ تمكّنت من بناء قنوات اتّصالية مباشرة مع بنات وأبناء الشّعب الليبيّ داخل المدن والقرى الليبية، إذ مثّلت البلديات والمؤسّسات التي أشرفت على تنسيق الاجتماعات مراكز جذب لليبيين ومُنطلقا لنشر المُعطيات حول زمن ومكان انعقاد الاجتماعات والأجندة المطروحة. وكثيرا ما اتّسع نطاق هذا التّواصل المباشر ليشمل لقاءات ثنائية مع القادة ووسائل الإعلام المحليّة الإذاعيّة والصّحفيّة والتلفزيّة فضلا عن تطوّر الليبيّين وسعيهم الدّؤوب لنشر اللّوحات الإعلانيّة والإخباريّة والإشهار للاجتماع قبل انعقاده باعتباره حدثا ليبيا محليا متميّزا، كما حرص الفريق الإعلاميّ على الإعلام عن تفاصيل الاجتماع قبل انعقاده بـ 48 ساعة على الأقلّ.

إنّ مرحلة التّحضير للجلسات التّشاورية وعقد الاجتماع في حدّ ذاته - وبمعزل عن مُخرجاته ومضامينه - مثّل نجاحا لليبيا والليبيين وأضفى على الحياة الوطنيّة والمحلية الليبية طابعا تاريخيا، إذ مثّل كلّ اجتماع في كلّ مدينة وأيا كان عدد الحاضرين صوت ليبيا التي ترفض الاستسلام للتّشتت والتقسيم والعجز وتأبى إلاّ أن تمضي قدما إلى مستقبلها بإرادة بناتها وأبنائها المُتحدّين لا تفرّقهم فتنة ولا تُبعدهم جغرافيا.

ولقد مثّلت الاجتماعات لقاء وطنيا شمل كلّ المدن الليبية من كلّ المناطق، وسنضع للقارئ فيما يلي لمحة عن الاجتماعات التّشاركية من حيث مكان انعقادها وخصائص المشاركة من حيث عدد الحاضرين.

المشاركة الافتراضية ووسائل التّواصل الاجتماعي

مثّلت المشاركة الافتراضية عاملا رئيسيا من عوامل الدّفع بالمسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ إذ مثّلت ما يزيد على 30% من إجمالي المساهمات والمشاركات في هذه العملية التّشاورية، بلغ عدد التّفاعلات مع المسار في كلّ مراحلها على الانترنت ما يزيد على 485 ألف تفاعلا.

وبالإضافة إلى كون هذا المجال الافتراضيّ قد مكّن من توسيع الفئة المستهدفة بالاستراتيجية التّواصلية لمركز الحوار الإنساني بصفته الجهة المنظّمة للملتقى الوطنيّ، فإنّ أهميّة وسائل التّواصل الاجتماعيّ وأدوات المشاركة الافتراضية تكمن أيضا فيما أتاحتها من إمكانيّات المساهمة الفكرية الرّصينة والمكتوبة. إذ استقبلت الجهة المنظّمة عبر البريد الالكتروني ما يزيد على 2000 رداً مكتوبا ومُفصّلا على الأسئلة التّوجيهية كرّس أصحابها وقتا وجهدا ثمينين في بلورتها وتحريرها، وفي نفس الإطار نجحت الحملة الاتّصالية على وسائل التّواصل الاجتماعيّ في تحشيد أعداد مهمّة من الليبيين بلغت ما يقارب 132 ألف على الفيسبوك و1750 على التّويتتر، وجدير بالذّكر أنّ هذا الموقع الأخير ليس واسع الانتشار بين الليبيين.

3.1.6 المسار التّشاوريّ للملتقى الوطني: أدوات المتابعة والتّوثيق

حرصت الجهة المنظّمة للمسار التّشاوريّ على توفير كلّ مُتطلّبات توثيق المسار التّشاوريّ وضمانات مصداقيّته. ورغم عدم نشرها حفاظاً على المعطيات الشخصية، فقد تمّ إعداد قائمة إسميّة بكلّ المشاركين بما يثبت أنّهم مواطنون ليبيّون، وكذلك الشّأن بالنّسبة للمشاركات المكتوبة الواردة عبر الموقع الإلكتروني والتي تمّ اتّخاذ كلّ الإجراءات التقنيّة الضّامنة للطّابع السيادي الليبي للمسار ولعدم استعمال المسار التّشاوريّ المفتوح لغايات التّأثير الخارجيّ على عمليّة تشاوريّة ليبيّة ليبيّة.

وبهدف توثيق وأرشفة كلّ مخرجات المسار، فقد تمّ العمل على إعداد تقرير خاصّ بكلّ اجتماع تشاوريّ فضلاً عن الصّور، وقد تمّ حفظ كلّ هذه التّقارير في الموقع الإلكتروني الخاصّة بالمسار التّشاوريّ www.multaqawatani.ly

نشر تقارير الاجتماعات وتلخيصها

قامت الجهة المنظّمة للمسار التّشاوريّ بجمع التّقارير الصّادرة عن كلّ اجتماع تشاوريّ والتي قام المشاركون في أغلب الأحيان بالتّوافق على المُكلّفين بصياغتها بما يجمع ويوتّق كل المخرجات المنبثقة عن نقاشاتهم. وعلى إثر ذلك، يضع مركز الحوار الإنساني كلّ التّقارير في صيغتها الأصليّة كما أرسلها القائمون عليها على الموقع www.multaqawatani.ly. وفي مرحلة ثانية ولتيسير الاطلاع على التّقارير للقارئ الليبيّ ولكلّ مهتمّ بمخرجات المسار، يقوم المركز بمراجعة النّسخ الأصليّة وتلخيصها ونشر كلّ ذلك مرفقاً بما يتوفّر من تقارير إعلاميّة تمّ إعدادها بمناسبة الاجتماعات التّشاوريّة.

وبعد استلام كلّ التّقارير المنبثقة عن الاجتماعات التّشاوريّة، قام مركز الحوار الإنسانيّ بتسليم مُلخّص أولى لمخرجات المسار للمبعوث الخاصّ للأمين العامّ للأمم المتّحدة وذلك بتاريخ 11 تموز/يوليو 2018، ويشمل هذا المُلخّص «المبادئ الرئيسيّة المنبثقة عن المسار التّشاوريّ» التي يتضمّن هذا التّقرير.

4.1.6 منهجيّة إعداد التّقرير النّهائيّ

تمّ إعداد هذا التّقرير النّهائيّ بهدف تلخيص المخرجات المنبثقة عن اجتماعات المسار التّشاوريّ، وإذ لا يُجمّع التّقرير كلّ ما ورد من آراء ومقترحات فإنّ القارئ سيلاحظ أنّه قد تمّ التّعبير عن كلّ التوجّهات دون استثناء وإن تعدّدت صيغ التّعبير عن كلّ توجّه أو فكرة. إنّ تجميع وتلخيص كلّ التّقارير المنبثقة عن المسار التّشاوريّ لا يمكن إلاّ أن يؤكّد على فكرة رئيسيّة ذات أهميّة بالغة لحاضر ليبيا ومستقبلها: إنّ النّقاط التي يتوافق عليها الليبيّون متعدّدة وأكثر أهميّة من كلّ نقاط الخلاف. على أنّ توخّي أقصى درجات الشفافيّة والأمانة، يحتمّ إيلاء نقاط الاختلاف والمقترحات المتنوّعة ما تستحقّه من مكانة في هذا التّقرير. وعلى هذا الأساس، سيلاحظ القارئ الكريم أنّه – وفي كلّ المسائل – تمّ التمييز بين المستويات التّالية:

النّقاط التي يتفق عليها كلّ أو جُلّ المشاركين في المسار التّشاوريّ.

النّقاط المطروحة للتّشاور أي تلك التي طرحت من بعض المشاركين ولم يتمّ الاتّفاق أو الاختلاف معها.

النّقاط الخلافية والتي تشتمل على آراء متعدّدة ومتنوّعة.

كما تُذكّر الجهة المُيسّرة للمسار التّشاوريّ بأنّ العمليّة التّشاوريّة ليست سبراً كمّياً للآراء ولا هي دراسة اجتماعيّة أكاديميّة تزعم لنفسها المصداقيّة العلميّة، ولكنّ ثراء المشاركة وتنوعها كيفاً وأهميّتها كمّاً قد يُعطي خلاصات هذا التّقرير أهميّة سياسيّة استثنائيّة في السياق الحاليّ في ليبيا.

2.6 أسئلة إرشادية

يمكن الاطلاع على الأسئلة الإرشادية عبر الإنترنت على موقع www.multaqawatani.ly كما تجدون أدناه جدول أعمال كل الاجتماعات التشاورية والتي تضمّن أربعة بنود: أولويات الحكومة والأمن والدفاع ، وتوزيع السلطات والعملية الدستورية والانتخابية.

البند
مقدمة
<p>أولويات الحكومة</p> <ul style="list-style-type: none"> - في سياق الأزمة الراهنة، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحا واستعجالا على المستويين الوطني والمحلي؟ - ما الذي يجب أن يشكل أولويات العمل الحكومي على المدى القصير والمتوسط (من سنة إلى ثلاث سنوات)؟ - ماهي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية؟
استراحة
<p>الأمن والدفاع</p> <ul style="list-style-type: none"> - ماهي المبادئ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة المؤسسة العسكرية الليبية الموحدة؟ - ماهي المبادئ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة الشرطة الليبية وبقية المؤسسات الأمنية؟ - ماهي الشروط وماهي الآلية المثلى لإدماج الأفراد المنضوين في المجموعات المسلحة القائمة داخل المؤسسات العسكرية والأمنية الوطنية الموحدة؟ - ماهي الشروط والحوافز الممكنة التي تسمح بالاحتواء السلس والناجح لكل مظاهر التسلح خارج المؤسسات الشرعية مع مراعاة ألا ينعكس ذلك سلبا على أمن الليبيين؟
الغداء
<p>توزيع السلطات</p> <ul style="list-style-type: none"> - ما هي المعايير والمواصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التعيينات الحكومية والوظائف العليا؟ - ما هي مهام المؤسسات المحلية والبلديات وما هو نطاق صلاحياتها؟ - ما هي مهام الحكومة المركزية وما هو نطاق صلاحياتها؟ - ما هي المؤسسات الأجدر والأكثر أهلية للإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة وفعّالة؟ - ماهي الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على غرار البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط؟ - ماهي المعايير والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الموازنات؟ - ما هي الآليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية الليبية من الغاز والنفط والأصول والاستثمارات السيادية من النهب وسوء التصرف والاستغلال الفئوي أو السياسي؟ - كيف يمكن تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الليبية؟
استراحة
<p>العملية الدستورية والمسار الانتخابي</p> <ul style="list-style-type: none"> - كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصائص الثقافية والاثنية وضحايا التهميش الاقتصادي والإداري وحماية حقوقهم؟ - ما هو الشكل الأمثل للمضي قدما في العملية الدستورية بطريقة تحقق دستورا توافقياً ودائماً للبيين؟ - ما هي الشروط الواجب توفيرها للتوصل إلى انتخابات ذات مصداقية وتحظى بالإجماع الوطني؟
التعليقات على الجلسة العامة

3.6 المشاركة في المسار التشاوري للملتقى الوطني

جدول الدورات والمشاركة في الجلسات

الجدول 1: عدد المشاركين في كل اجتماع

عدد المشاركين	التاريخ	الاجتماع	
72	05.04.2018	زورة	1
161	05-07.04.2018	بنغازي	2
30	13.04.2018	بنغازي : مجموعة العمل: التكتل الإتحادي الوطني (الفدرالي)	3
30	13.04.2018	بنغازي : مجموعة من شباب المعاهد العليا وطلبة الدراسات العليا قسم العلوم السياسية بنغازي	4
31	17.04.2018	بنغازي: مجموعة العمل: النساء	5
30	18.04.2018	بنغازي : مجموعة العمل : الشيوخ	6
30	21.04.2018	بنغازي : مجموعة العمل : منظمة بنا	7
30	23.04.2018	بنغازي : مجموعة العمل : تجمع شباب ساحة الكيش	8
32	25.04.2018	بنغازي : مجموعة العمل: شباب جامعة السلام (المجموعة 2)	9
30	25.04.2018	بنغازي : الإتحاد النسائي الفيدرالي	10
30	27.04.2018	بنغازي: مجموعة العمل: التكتل الديمقراطي الوطني	11
30	04.05.2018	بنغازي: مجموعة العمل: اتحاد مجالس الحكماء والشورى	12
9	11.05.2018	بنغازي: مجموعة العمل: منظمة الحقوق للتنمية البشرية وحقوق الإنسان	13
30	22.05.2018	بنغازي: مجموعة العمل: الشباب (المجموعة 3)	14
30	23.05.2018	بنغازي: مجموعة العمل: الشباب (المجموعة 4)	15
46	07.04.2018	وادي الشاطئ	16
75	07.04.2018	غريان	17
350	10.04.2018	أبو سليم	18
55	10.04.2018	قطرون	19
29	12.04.2018	غات	20
42	12.04.2018	مرزق	21
41	14.04.2018	أوباري	22
50	19.04.2018	وردامه	23
50	21.04.2018	شحات	24
30	22.04.2018	الجبل الأخضر	25
11	23.04.2018	البيضاء (فعالية نسائية)	26
63	24.04.2018	الزنتان	27
137	25.04.2018	جنزور	28

عدد المشاركين	التاريخ	الاجتماع	
30	28.04.2018	طرابلس (فعالية نسائية)	29
40	28.04.2018	يفرن	30
10	13.05.2018	يفرن مجموعة العمل: إتحاد توماست لمؤسسات المجتمع المدني	31
30	30.04.2018	جالو	32
38	03.05.2018	تراغن	33
47	05.05.2018	أوباري (فعالية نسائية)	34
80	05.05.2018	ترهونة	35
58	08.05.2018	سبها المركز	36
85	08.05.2018	جادو	37
8	09.05.2018	سبها	38
127	09.05.2018	طرابلس المدينة	39
76	30.05.2018	مجموعة العمل في طرابلس: كلية الحقوق في طرابلس	40
50	10.05.2018	تمننت	41
52	10.05.2018	غدامس	42
91	10.05.2018	الخمس	43
70	12.05.2018	تونس (فعالية نسائية)	44
97	12.05.2018	وادي أوال	45
99	12.05.2018	طرابلس / ممثلي نازحي ومهجري مناطق مختلفة	46
20	14.05.2018	تونس (فعالية للشباب)	47
30	27.05.2018	مرزق (فعالية متابعة)	48
40	28.05.2018	أوباري (فعالية متابعة)	49
40	29.05.2018	سبها المركز (فعالية متابعة)	50
150	30.05.2018	سبها (فعالية نسائية)	51
36	08.06.2018	تونس	52
40	09.06.2018	طبرق (فعالية نسائية)	53
136	10.06.2018	طبرق	54
14	05.05.2018	طبرق : مجموعة العمل 1	55
22	02.06.2018	طبرق : مجموعة العمل 2	56
30	02.06.2018	طبرق : مجموعة العمل : الاتحاد الشبابي الفيدرالي	57
114	19.06.2018	سوق الجمعة 1	58
55	21.06.2018	بدر النيجي	59
20	22.06.2018	سوق الجمعة 2 (فعالية متابعة)	60

عدد المشاركين	التاريخ	الاجتماع	
57	23.06.2018	يفرن (فعالية نسائية)	61
65	23.06.2018	سرت	62
137	27.06.2018	أدرى الشاطئ	63
690	27.06.2018	طبرق (فعالية متابعة)	64
144	28.06.2018	تاجوراء	65
20	30.06.2018	الزاوية	66
120	30.06.2018	مصراة	67
80	03.07.2018	القاهرة	68
30	03.07.2018	جبهة النضال الوطني	69
70	03.07.2018	بني وليد	70
28	04.07.2018	إسطنبول	71
40	05.07.2018	الكفرة 1	72
40	05.07.2018	الكفرة 2	73
200	05.07.2018	السواني	74
30	07.07.2018	الجفرة	75
25	07.07.2018	تازربو	76
63	08.07.2018	لندن	77
5258		المجموع	

المشاركة عبر الإنترنت

الجدول 2: عدد المساهمات عبر الإنترنت

مجموع المشاركات الالكترونية	عدد المساهمات عبر البريد الالكتروني ومواقع التواصل الإجتماعي	عدد المشاركات عبر الموقع الالكتروني
2006	300	1706

الجدول 3: عدد المساهمات عبر مواقع التّواصل الاجتماعي

العدد الجملي لزوار صفحات مواقع التواصل الاجتماعي للمسار	عدد المتابعين على حساب التويتر	عدد المتابعين على صفحة الفايسبوك
1.8 مليون ليبي	1800 متابع	131 ألف متابع

4.6 قائمة المواقع الخاصة بالمسار التشاوري للملتقى الوطني

الموقع الإلكتروني: www.multaqawatani.ly

فيسبوك: www.facebook.com/Multaqa.Libya

تويتر: www.twitter.com/MultaqaLibya

فليكر (معرض الصور): www.flickr.com/photos/163899107@N06/albums

يوتيوب (معرض الفيديو): www.youtube.com/channel/UC0gfgKwdUxannXKeoln61RA

البريد الإلكتروني:

info@multaqawatani.ly -

meetings@multaqawatani.ly -

participate@multaqawatani.ly -

pr@multaqawatani.ly -

تمّ نشر وطبع هذا العمل بدعم مشكور من الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الألمانية. الآراء الواردة في هذا التقرير تُعبّر عن وجهة نظر المشاركين في المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ والذي عمل على تيسيره وبلورة خلاصاته مركز الحوار الإنسانيّ، وهي لا تعكس في أيّ حال من الأحوال آراء ووجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو وزارة الخارجية الألمانية.

الملتقى
الوطني
الليبي

